



المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية

انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين التقرير النصف سنوي 2017

انجز هذا التقرير بإشراف: موسى الريماوي

اعداد وتحرير: غازي بني عودة

رصد وتوثيق: شرين الخطيب

ترجمة: شريف سليمان

يتقدم المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" بالشكر الجزيل لمؤسسة المجتمع المدني المفتوح لدعمها إصدار هذا التقرير.



المقدمة:

شهد النصف الاول من العام الجاري 2017 ارتفاعا في إجمالي عدد الانتهاكات ضد الحريات الاعلامية في فلسطين مقارنة بتلك التي سجلت خلال ذات الفترة من العام 2016 والاعوام التي سبقته.

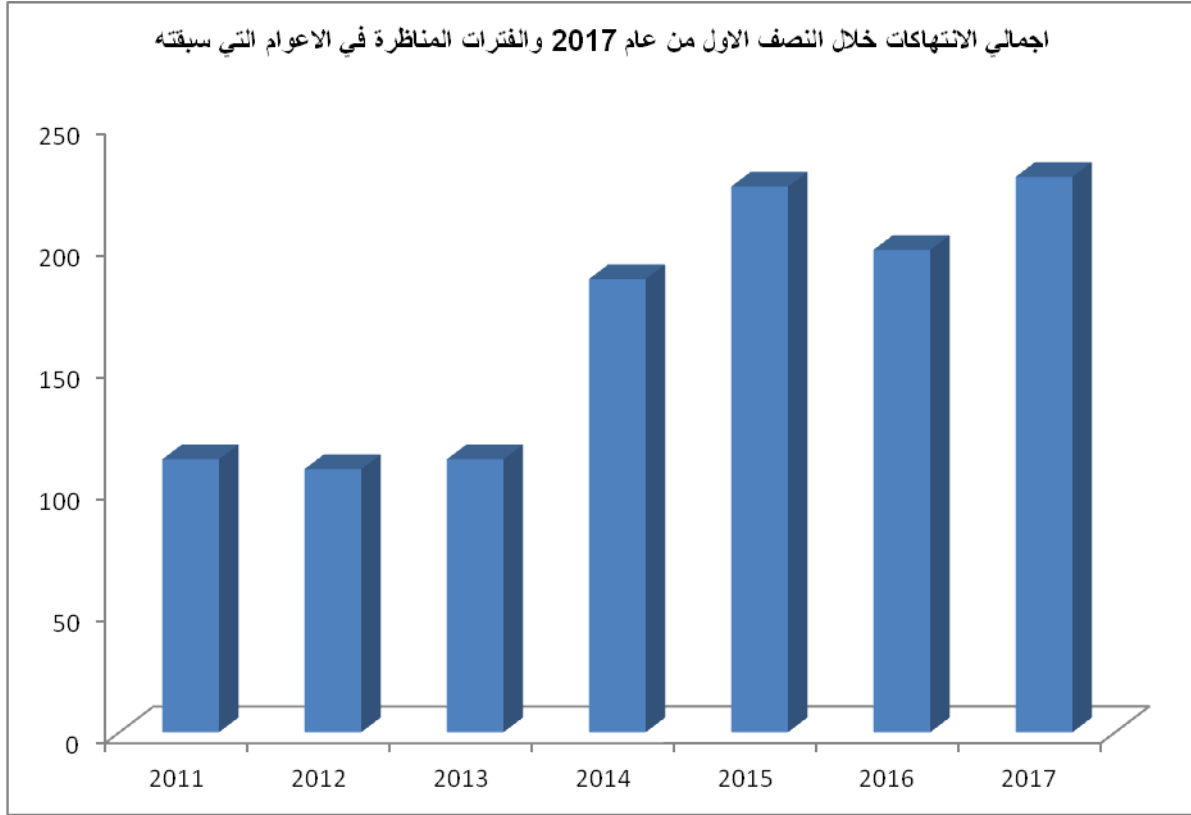
وبلغ مجمل عدد الانتهاكات (الاسرائيلية والفلسطينية) ضد الحريات الاعلامية في فلسطين¹ خلال الشهور الستة الاولى من العام الجاري 228 انتهاكا (127 انتهاكا اسرائيليا و 101 انتهاكا فلسطينيا)، ما يشكل ارتفاعا نسبته 15% مقارنة بمجموع ما سجل من انتهاكات خلال النصف الاول من العام 2016 الذي سبقه.

الانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية خلال النصف الاول من عام 2017 والاعوام التي سبقته

النصف الاول من عام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي عدد الانتهاكات	112	108	112	186	224	198	228

وجاء ارتفاع عدد الانتهاكات التي سجلت خلال النصف الاول من عام 2017 نتيجة ارتفاع كبير نسبياً في عدد الانتهاكات الفلسطينية، علما ان عدد الانتهاكات الاسرائيلية شهد انخفاضا طفيفا مقارنة بما كان عليه خلال النصف الاول من العام السابق 2016.

¹ - جميع الارقام تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس المحتلة التي تشملها عمليات الرصد التي يقوم بها المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى".

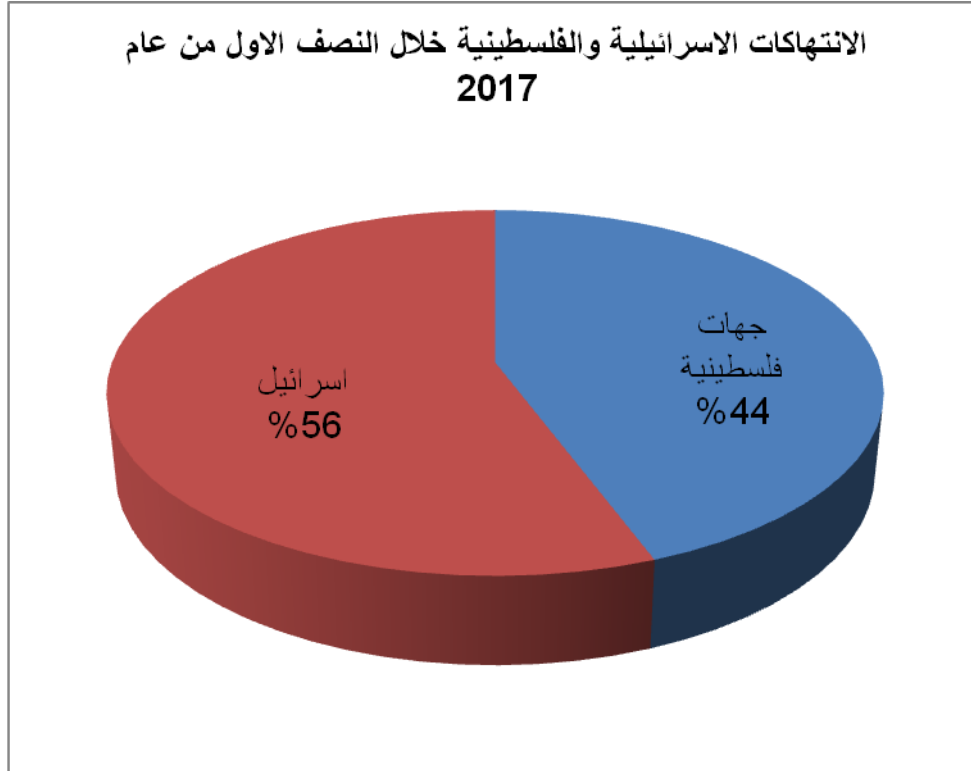


وفي حالة قليلة الحدوث فان الفجوة بين عدد الانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية تقلصت بصورة كبيرة خلال الشهور الستة الاولى من عام 2017 مقارنة بما كانت عليه على امتداد سنوات طويلة مضت، رغم ان الانتهاكات الاسرائيلية ما تزال هي الاكبر من حيث العدد كما وانها الاشد خطورة على الصحافيين ووسائل الاعلام.

ان ارتفاع عدد الانتهاكات الفلسطينية خاصة في الضفة الغربية يعود بشكل رئيسي الى استمرار واقع الانقسام البغيض، وازداد التوتر بين حركة حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع الاتفاق بين حركة حماس والقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان في النصف الاول من شهر تموز 2017.

وشكلت الانتهاكات الاسرائيلية على امتداد السنوات الماضية نحو ثلثي اجمالي عدد الانتهاكات المسجلة ضد الحريات الاعلامية في فلسطين تقريبا، (تراوحت غالبا ما بين 65 % و 70%) بينما ظلت الانتهاكات الفلسطينية تشكل ما نسبته 30% الى 35% من مجمل الانتهاكات تقريبا، لكن الصورة جاءت خلال

النصف الاول من العام الجاري 2017 مغايرة، حيث قفزت الانتهاكات الفلسطينية وشكلت ما نسبته 44% من مجمل الانتهاكات، فيما شكلت الانتهاكات الاسرائيلية 56% فضلا عن انها (الانتهاكات الاسرائيلية) ما تزال الاشد عنفاً وخطورة.



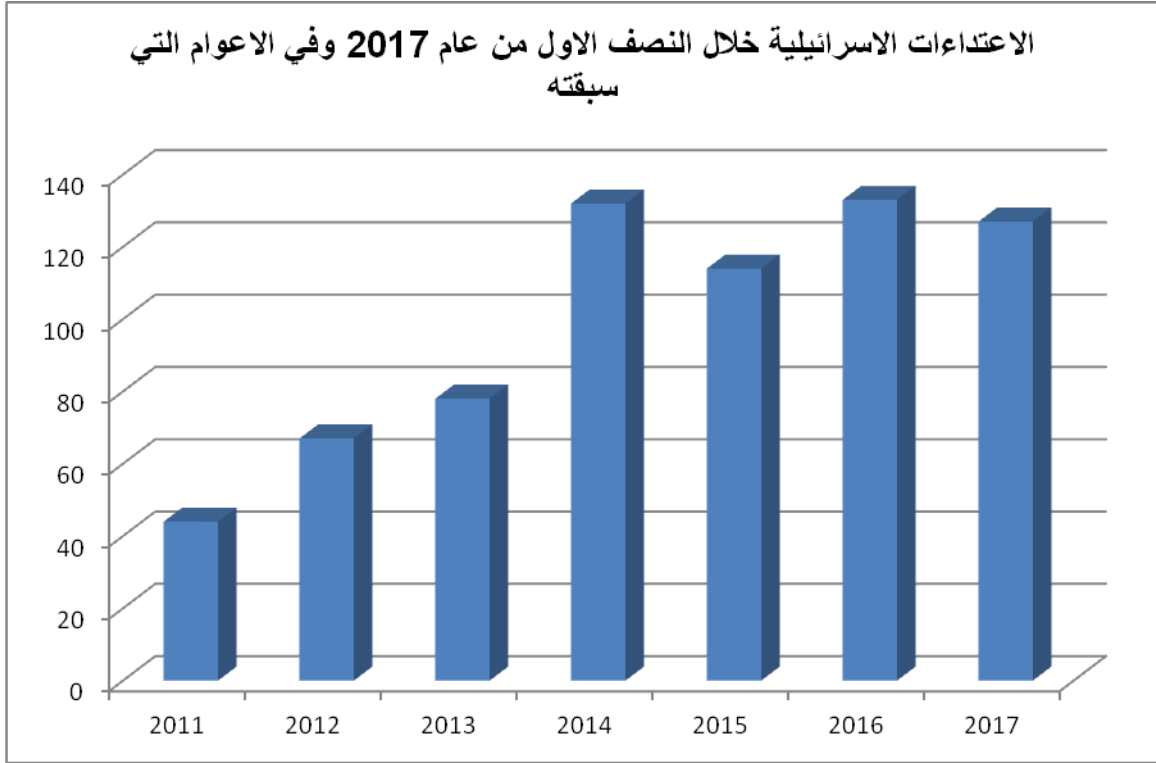
وكانت الانتهاكات الاسرائيلية خلال النصف الاول من العام الماضي 2016 شكلت 67% من مجمل الانتهاكات فيما شكلت الانتهاكات الفلسطينية في تلك الفترة 33% .

الانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية خلال النصف الاول من عام 2017 حسب النوع

نوع الانتهاك	اسرائيل	جهات فلسطينية
اعتداء جسدي - اصابة - ضرب	45	6
اعتقال/توقيف - تحويل اداري	14	16
احتجاز (غالبا يتخلله استجواب)	19	10
استدعاء	1	8
استدعاء واستجواب	2	14
مصادرة/ احتجاز معدات	12	8
اتلاف معدات/سيارات	4	1
دهم مؤسسة/منزل	7	1
منع سفر	3	0
حجب موقع - قرصنة - تشويش	0	29
تهديد	2	1
منع تغطية	10	3
حذف مواد	2	0
اغلاق مؤسسات	6	0
تعذيب	0	4
المجموع	127	101

الانتهاكات الاسرائيلية:

شهد النصف الاول من العام الجاري 2017 ما مجموعه 127 اعتداء اسرائيليا ضد الحريات الاعلامية علما ان النصف الاول من العام 2016 كان شهد 133 اعتداء.

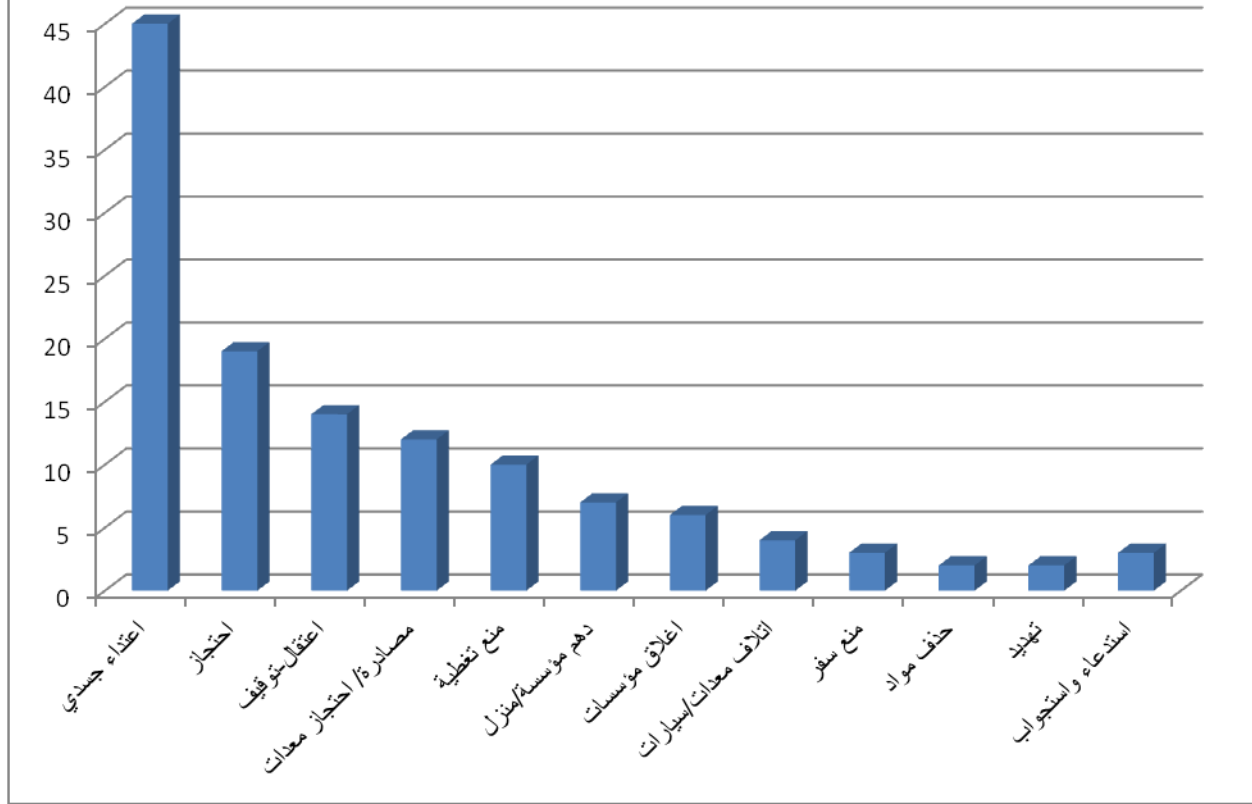


وجاءت الانتهاكات الاسرائيلية للحريات الاعلامية في فلسطين ضمن 12 نوعا، حلت في صدارتها كالعادة الاعتداءات الجسدية التي بلغت اكثر من ثلث اجمالي الاعتداءات الاسرائيلية التي وقعت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كما وشكلت الاعتداءات الجسيمة والاعتداءات الاشد خطورة القسم الاكبر من مجمل الانتهاكات الاسرائيلية المسجلة.

وبلغ عدد الاعتداءات الجسدية التي ارتكبتها جيش وشرطة الاحتلال خلال النصف الاول من العام الجاري 45 اعتداء أي ما نسبته 35%.

وتفاوتت هذه الاعتداءات ما بين الاصابة بقنابل الغاز والصوت والاعيرة النارية والمطاطية والاعتداءات بالضرب التي أدت في بعض الحالات الى التسبب بإصابات بليغة او كسور للصحافيين والصحافيات الذين طالتهم هذه الاعتداءات، فضلا عما تتركه من اثار نفسية وما تزرعه من خوف بين الصحافيين ووسائل الاعلام.

الانتهاكات الاسرائيلية خلال النصف الاول من عام 2017 حسب النوع



وبجانب هذا فقد شكلت مجموعة الانتهاكات الخمسة التي تعتبر الاشد خطورة على الحريات الاعلامية وعلى حياة الصحفيين وعملهم وقدرتهم على القيام بواجباتهم المهنية (اعتداءات جسدية، توقيف واعتقال او اعتقال صحفيين اداريا، مصادرة واحتجاز المعدات، اتلاف معدات، اغلاق مؤسسات، واتلاف معدات) مجتمعة نحو 64% من اجمالي الانتهاكات الاسرائيلية المسجلة.

ومن بين أخطر انواع الاعتداءات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال الشهور الستة الاولى من العام الجاري، اقدمها على اغلاق 6 دور طباعة ، ما قد يمثل سببا مباشرا في خروج قسم كبير من المؤسسات التي تطالها مثل هذه الاعتداءات من سوق العمل، نظرا لما تلحقه بها مثل هذه الاعتداءات من خسائر تعجز معظم المؤسسات عن احتمالها ومواصلة نشاطها حتى بعد السماح لها مجددا باستئناف عملها، فضلا عن ان هذه الاعتداءات الاسرائيلية القاسية تستند لذرائع وادعاءات هلامية عامة وواهية.

وعلى سبيل المثال فقد تعرضت مطبعة دوزان في مخيم الدهيشة بتاريخ 2017/3/2 لعملية دهم واغلاق لمدة اسبوعين الامر الذي ترافق مع مصادرة معدات واجهزة من المطبعة بنحو 300 الف شيكل (نحو 86 الف دولار) بحسب صاحب المطبعة حسن عادل فرج، اما مطبعة النور في رام الله فقد دهمتها قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ 2017/5/25 وصادرت 10 ماكنات واغلقتها، علما ان الجيش الاسرائيلي كان دهم ذات المطبعة قبل ذلك بنحو اربعة شهور (بتاريخ 2017/1/30) وحطم معظم محتوياتها حيث قدر صاحبها خالد حسن مصفر في افادة لمركز مدى في حينها ما لحق بمطبعته من خسائر بنحو 400-500 الف شيكل (115- 142 الف دولار)، الامر الذي من شأنه ان يقوض فرص هذه المؤسسة في استئناف العمل مجددا.

ولوحظ ان الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الاعلام العاملة في مدينة القدس المحتلة تتسم بمنسوب عنف بالغ الشدة، وذلك بغرض قطع الطريق امام نقل صورة ما يجري على الارض من ممارسات اسرائيلية تحرص الحكومة والسلطات الاسرائيلية على عدم نشرها حفاظا على الصورة التي تقدم بها نفسها امام الرأي العام الغربي كدولة ديمقراطية تحترم حرية الصحافة والتعبير وحقوق الانسان.

وتظهر بعض الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد الصحفيين بوضوح مساعيها الهادفة ردعهم ومعاقبتهم بصورة انتقامية عبر شتى الطرق والوسائل، ودون ان يرتكبوا أي مخالفة حيث أبلغ الصحفي عمر ناجي محمود نزال عضو الامانة العامة لنقابة الصحفيين بعد ان افرج عنه من اعتقال اداري استمر عشرة شهور انه ممنوع من السفر خارج فلسطين لمدة عامين، وانه ممنوع من دخول القدس ومناطق 48 لمدة 99 عام، كما وعلم ايضا انه ممنوع حتى من فتح حساب بنكي".

وتباينت الاعتداءات الاسرائيلية الجسدية ضد الصحفيين ووسائل الاعلام، وتفاوتت عنفها وشدة خطورتها، لكنها جاءت في عديد من الاحيان شاملة لجميع الصحفيين ولوسائل الاعلام المتواجدة في ميدان الحدث، وذلك بغية التعقيم على ما يجري ومنع التغطية كأحد الاهداف الرئيسية التي يسعى الاحتلال لتحقيقها من وراء هذه الاعتداءات، كما حدث على سبيل المثال يوم 2017/4/29 في مدينة القدس، حيث اعتدت شرطة الخيالة الاسرائيلية بالضرب على جميع الصحفيين دون تمييز، وهاجمتهم ولاحتقتهم بالخيول اثناء تغطيتهم احداثا في المدينة. وطالت هذه الاعتداءات ما لا يقل عن 13 صحافيا، حيث اصيب على سبيل المثال

المصور في رويترز احمد كمال غرابلي بكسر في احد اضلاعه كما اصيب المصور في تلفزيون فلسطين رامي الخطيب بكسر بسيط في ساعده جراء ذلك.

وتتسم الكثير من الاعتداءات الاسرائيلية التي تستهدف الصحفيين بانها مركبة (اكثر من اعتداء يتم ضد الصحفي او المؤسسة الاعلامية في آن واحد) ومن الامثلة على ذلك ما حدث مع مدير مؤسسة ايلياء الاخبارية التي تعمل انطلاقا من مدينة القدس المحتلة، احمد حسن الصفدي الذي تم الاعتداء عليه اثناء تغطيته مسيرة سلمية في القدس بتاريخ 2017/5/17، واعتقاله لأربعة أيام، وفرض الحبس المنزلي عليه لمدة 11 يوما، ومنعه من تغطية أي مسيرة لثلاثة شهور لاحقة.

من خلال متابعة الانتهاكات الاسرائيلية ضد الحريات الاعلامية في فلسطين يتضح انها تتم باوامر وبتحريض من أعلى المستويات الرسمية الإسرائيلية، ويعتبر ما تعرض له مكتب قناة "الجزيرة" الفضائية في مدينة القدس مثلا صارخا على ذلك. وتعرض مكتب الجزيرة لضغوط وتحريض وتهديد بالاعلاق بدأ بتظاهر عدة مستوطنين امام المكتب يوم 2016/6/6 ولكن ذلك سرعان ما وصل رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي انخرط شخصيا في ذلك حيث دعا لاجتماع تشاوري لبحث اغلاق مكتب القناة القطرية بذريعة "التحريض" ، فضلا عن مشاركة وزير الجيش الاسرائيلي افيغدور ليبرمان بهذه الضغوط والتهديدات ومطالبته باغلاق المكتب.

وتتخذ الاعتداءات الاسرائيلية اشكالا عديدة قد تبدو للبعض "مبررة" أحيانا، ولكنها في جوهرها تقوم على اساس فكرة بسيطة تهدف ابعاد كل ما قد يزعج اسرائيل عن موقع الحدث، ومن الامثلة الاخرى على ذلك ما تعرضت له المنتجة الصحافية المستقلة دارين نعيم الجعبة بتاريخ 2017/6/27 حين توجهت لتغطية زيارة مفوضة العدالة والمساواة بين الجنسين في الاتحاد الأوروبي السيدة فيرا يوروا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، حيث تم اخضاعها لتفتيش مهين، علما ان اسمها كان (منذ اسبوع) ضمن قوائم الصحفيين الذين سيغضون هذه الزيارة، وكانت برفقة اثنتين من زملائها (مصور ومهندس صوت وهما اسرائيليان من شركة استيوديوهاث القدس JCS)، ما حال دون تمكنها من تغطية هذه الزيارة.

انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي خلال النصف الاول من عام 2017 والاعوام التي سبقته

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	النصف الاول من عام
127	133	114	132	78	67	44	عدد الانتهاكات

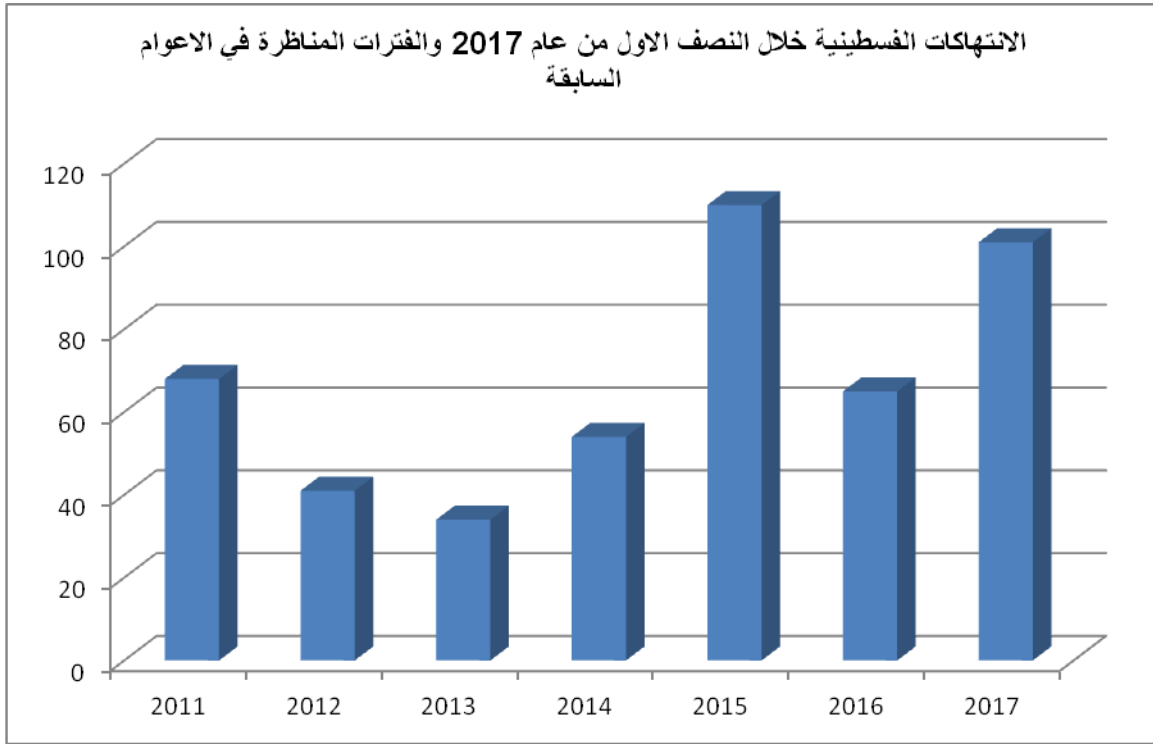
انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي خلال النصف الاول من 2017 حسب النوع

الرقم	نوع الانتهاك	العدد
1	اعتداء جسدي - اصابة - ضرب	45
2	احتجاز (غالبا يتخلله استجواب)	19
3	اعتقال/توقيف - تحويل اداري	14
4	مصادرة/ احتجاز معدات	12
5	منع تغطية	10
6	دهم مؤسسة/منزل	7
7	اغلاق مؤسسات	6
8	اتلاف معدات/سيارات	4
9	منع سفر	3
10	حذف مواد	2
11	تهديد	2
12	استدعاء واستجواب	3
	المجموع	127

الانتهاكات الفلسطينية:

شهد النصف الاول من العام 2017 ارتفاعا كبيرا في عدد الانتهاكات الفلسطينية ضد الحريات الاعلامية مقارنة بما كانت عليه خلال النصف الاول من العام 2016 الذي سبقه.

وقفز اجمالي عدد الانتهاكات الفلسطينية ضد الحريات الاعلامية من 65 انتهاكا خلال النصف الاول من عام 2016 الى 101 انتهاكا خلال النصف الاول من العام الجاري 2017 اي بزيادة بلغت نسبتها نحو 55%.



والى جانب الارتفاع الكبير في عدد الانتهاكات الفلسطينية ضد الحريات الاعلامية، فقد لوحظ ايضا اشتداد قبضة وعنف الاجهزة الامنية والتنفيذية تجاه الحريات الصحفية وحرية التعبير، الامر الذي تجلى بوضوح في حجب 29 موقعا اخباريا ، وازدياد عمليات التوقيف والاعتقالات، وتسجيل العديد من حالات اساءة المعاملة والتعذيب، واصدار السلطة الفلسطينية قانون الجرائم الالكترونية الذي يفتح ابوابا واسعة امام المساس بصورة صارخة بالحريات الاعلامية وبالحق في حرية التعبير وبالخصوصية.

وكانت السلطة الفلسطينية قد اصدرت قانون الجرائم الالكترونية في ظل حالة من التكتّم الشديد وبعيداً عن اي مناقشة مجتمعية لهذا القانون الذي يطلق يد السلطة التنفيذية (بعيدا عن اي ضوابط حقيقية) في قمع الحريات الاعلامية وحرية التعبير والخصوصية، ما دفع العديد من الجهات الحقوقية والاهلية للتحرك ومباشرة ضغوط على السلطة بهدف تجميد العمل بهذا القانون الى حين تعديله بما ينسجم مع قانون الاساس الفلسطيني ومع المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها السلطة الفلسطينية واعلنت التزامها بها.

وعشية عطلة عيد الفطر الذي صادف يوم 2017/6/25 صادق الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم السبت 2017/6/24 على القرار بقانون رقم 16 لسنة 2017 بشأن الجرائم الالكترونية وذلك بعد ان تم اقراره من مجلس الوزراء ورفعته للرئيس (تم تنسيبه للرئيس) في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت يوم 2017/6/18 علما ان بيان مجلس الوزراء الذي تم فيه استعراض ما جرى في تلك الجلسة خلا من أي اشارة الى المصادقة على هذا القانون ورفعته للرئيس.

وما لبث ان تم نشر هذا القانون في جريدة الوقائع الرسمية بتاريخ 2017/7/9 عبر "عدد ممتاز" (استثنائي) حيث اصبح نافذاً، ما أثار مزيداً من الريبة والشكوك والمخاوف ازاء دوافع تكتّم السلطة على مختلف مراحل اقرار هذا القانون الذي جاءت الكثير من نصوصه صادمة لاوساط فلسطينية واسعة بعد ان تمكنت من الاطلاع عليه فقط بعد ان تم نشره في الجريدة الرسمية ودخوله حيز التطبيق.

وقد بادر مركز مدى ودائرة الاعلام والثقافة في منظمة التحرير الى عقد لقاء في مقر المنظمة لنقاش واقع حرية التعبير والبيئة القانونية المتعلقة به بما فيها هذا القانون، من أجل تحديد المواقف التي يجب اتخاذها².

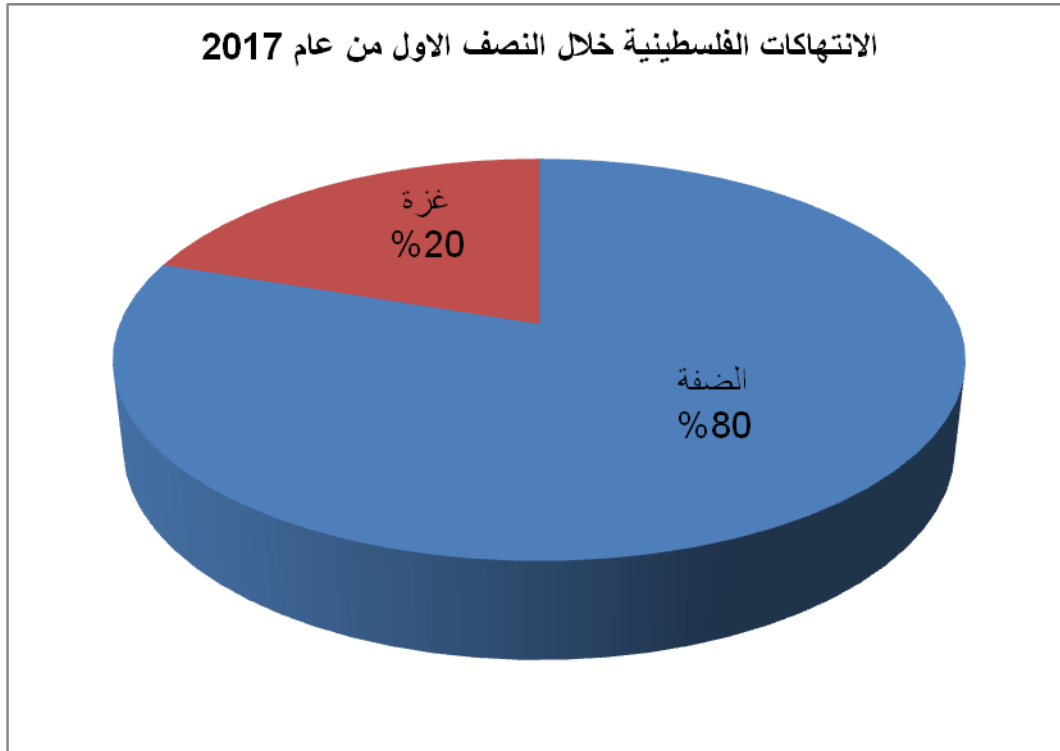
²- انظر الرابط: <http://www.madacenter.org/news.php?lang=2&id=315>

الانتهاكات الفلسطينية خلال النصف الاول من عام 2017 والأعوام التي سبقته

النصف الاول من عام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الانتهاكات	68	41	34	54	110	65	101

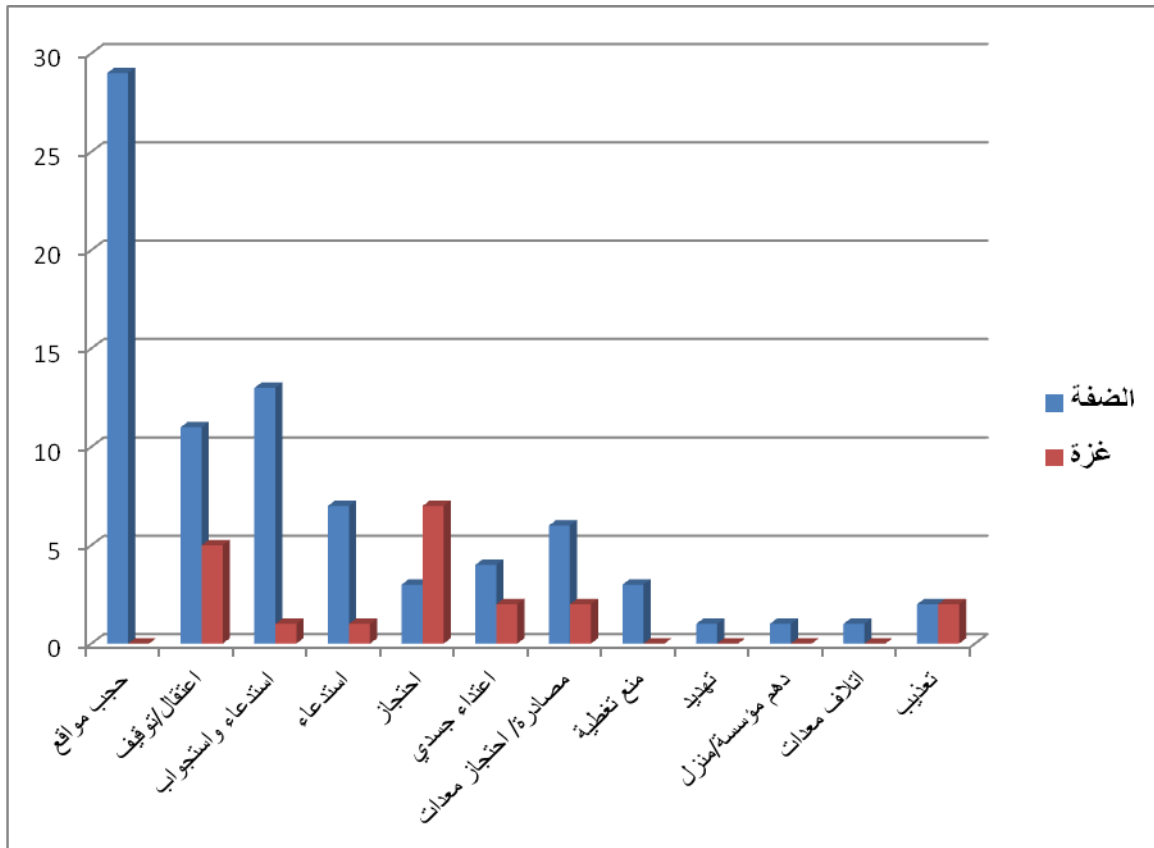
تركزت معظم الانتهاكات الفلسطينية (80% منها) في الضفة الغربية، مقابل 20 % منها وقعت في قطاع غزة.

وتظهر هذه الأرقام حدوث تغير ملموس في خارطة وقوع الانتهاكات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث اتسعت الفجوة عند المقارنة بين الضفة وغزة (80% مقابل 20%) علما ان هذه النسبة كانت خلال ذات الفترة من العام السابق 66% في الضفة مقابل 34% منها وقعت في قطاع غزة.



ورغم التراجع في عدد الانتهاكات الفلسطينية ضد الحريات الاعلامية في قطاع غزة، الا انه يصعب الحديث عن تحسن حقيقي في واقع الحريات الاعلامية في قطاع غزة او القول انها افضل، حيث ان هذا التراجع (في عدد الانتهاكات) تعود احد اسبابه الرئيسية الى ترسخ وتعمق الرقابة الذاتية عند الصحفيين ووسائل الاعلام. وجاءت الانتهاكات الفلسطينية للحريات الاعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن 12 نوعا، لكن معظمها تركزت في عمليات حجب المواقع الاخبارية والتوقيف والاعتقال، والاستدعاء والاستجواب، التي شكلت ما نسبته 66% من مجمل الانتهاكات الفلسطينية.

ويعتبر اقدام السلطة الفلسطينية على حجب 29 موقعا اعلاميا، وتسجيل ما مجموعه 16 حالة توقيف واعتقال استهدفت صحفيين واعلاميين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعرض بعضهم لاساءة المعاملة وإخضاعهم لضغوط جسدية ونفسية وعمليات تعذيب احيانا، الاخطر بين مجمل الاعتداءات التي تعرضت لها الحريات الاعلامية من قبل جهات فلسطينية في الضفة والقطاع، لا سيما وان مسار هذه الانواع من الاعتداءات أخذ في الازدياد.



ومن بين الاعلاميين الذين تعرضوا للاعتقال او التوقيف فان 4 منهم على الاقل تعرضوا لضغوط ولعمليات تعذيب واضحة كما اكدوا في افاداتهم لمركز مدى، كما وان اثنين من الصحافيين الذي تعرضوا لعمليات احتجاز لعدة ساعات اكدوا انهم أخضعوا لضغوط ولتعذيب ولاساءة معاملة مُهينة خلال التحقيق معهم.

وطالت عمليات التعذيب واساءة المعاملة خلال الاعتقال او الاحتجاز الاعلاميين التالية اسماؤهم: جيفارا الصفدي، ويعقوب صقر من قطاع غزة، وسامي الساعي، ومحمد ابو جحيشة وبراء القاضي من الضفة الغربية، علما ان براء القاضي تعرض للاعتقال مرتين³ وفي كلاهما تعرض لتعذيب ولاساءة المعاملة.

ومما جاء في افادة المصور جيفارا طلال الصفدي الذي تم احتجازه ومساعدته يعقوب صقر من قبل الشرطة في قطاع غزة يوم 2017/1/14 "بينما كانا بصدد تغطية اعتصام سلمي احتجاجي ضد انقطاع الكهرباء بعد أن وصلنا مركز شرطة جباليا، أنزلونا أنا وزميلي يعقوب من الجيب مع الضرب وتوجيه الشتائم، وحين دخلنا المركز أمرنا بفك الأحزمة ورفع القمصان وخلع بناطينا".

وأضاف "بقينا في المركز نحو ثلاث ساعات، تناوب على التحقيق معنا خلالها ما لا يقل عن 7 ضباط، جميعهم قاموا بتوجيه نفس الأسئلة لنا، وتعاملوا معنا بطريقة قاسية ومهينة جدا، حيث كان يُطلب مني أن أقف على الحائط وأرفع قدمي، وتخلل ذلك أيضا التهديد باحتجازنا في الزنزانة رغم أنني طلبت منهم ان يقوموا بتفتيش الكاميرا للتأكد من أنني لم أقم بالتقاط أي صورة".

وفي افادته لمركز مدى قال الصحافي سامي الساعي الذي اعتقلته المخابرات الفلسطينية يوم 2017/2/2 حول ما تعرض له بعد ان تم نقله الى سجن اريحا "في الليلة الأولى تم تعصيب عيناى وربط يداى للخلف وشبحي لفترة تقارب ثلاث ساعات، وفي اليوم التالي ليلا أوثقوا يداى للخلف بواسطة حبل طويل وقاموا بتعليقي في سقف الزنزانة لمدة نصف ساعة، وتخلل ذلك ضرب وتوجيه شتائم وتهديد. أنزلوني بعد ذلك وأعادوني الى مكتب التحقيق، وهناك قاموا برفع رجلاى وضربوني عليها /فلقة/ على مدار ساعة ونصف حتى انتفخت قدماى، وكانوا يجبروننى على أن أدبك وعندما ارفض يستمرون بضربى".

واضاف "في اليوم التالي أيضا تم ضربي على أرجلي مجددا، وقاموا بربط يداى للخلف في الزنزانة وتم حجري بدون فراش أو غطاء يوما كاملا، وبعدها تم ربط يداى بحبل وقالوا لي /امشي زي الكلب/، عدا عن التهديد بكشف /ملفاتي/ التي لا أعلم ما هي، وقد استمر هذا التعذيب لثلاثة أيام".

³- اعتقله في المرة الاولى جهاز الامن الوقائي وما ان اخلى سبيله حتى اعتقلته المخابرات الفلسطينية بعد ذلك بنحو اسبوع.

ومما جاء في افادة طالب الاعلام في جامعة بيرزيت براء محمود القاضي (وهو رئيس نادي الاعلام في جامعة بيرزيت) الذي اوقفته المخابرات الفلسطينية بتاريخ 2017/4/9 لمدة يومين " جاء مدير التحقيق ويدعى أبو مصعب وحقق معي نحو 30 دقيقة وعندما لم تعجبه اجاباتي ضربني كف (صفعني) وقام بشبحي على كرسي بعد ان تم تعصيب عيوني، وبقيت على هذا الوضع من الساعة الثامنة مساء حتى الثالثة فجرا. وبعدها حقق معي ضابط آخر ووجه لي نفس الأسئلة السابقة ومن ثم تم نقلي الى الزنزانة".

واضاف "في صباح اليوم التالي جاء مدير التحقيق وأخبروه بأنني مضرب عن الطعام وعندما طلب مني أن أكل ولم أقبل قام بفك حزامه وضربني به أولا ومن ثم قاموا بربط يدي للخلف وشبطني على الباب مدة نصف ساعة تقريبا".

الانتهاكات الفلسطينية خلال النصف الاول من عام 2017 حسب النوع ومكان وقوعها

الرقم	نوع الانتهاك	جهات فلسطينية	
		الضفة	غزة
1	حجب مواقع	29	0
2	اعتقال/توقيف	11	5
3	استدعاء واستجواب	13	1
4	استدعاء	7	1
5	احتجاز (غالبا يتخلله استجواب)	3	7
6	اعتداء جسدي - اصابة - ضرب	4	2
7	مصادرة/ احتجاز معدات	6	2
8	منع تغطية	3	0
9	تهديد	1	0
10	دهم مؤسسة/منزل	1	0
11	اتلاف معدات	1	0
12	تعذيب	2	2
	المجموع	81	20

خاتمة وتوصيات:

ان مركز مدى واذ يدين كافة الانتهاكات والتعديت على حرية الاعلام والتعبير في فلسطين، فانه يطالب بوقفها ومحاسبة المسؤولين عنها، ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على حكومة الاحتلال الاسرائيلي لوقف انتهاكاتها للمواثيق والقوانين الدولية التي تضمن حرية التعبير، خاصة وان الانتهاكات الاسرائيلية لا زالت هي الاخطر على حياة الصحفي الفلسطيني، بسبب استهدافها للصحفيين بالرصاص وقنابل الصوت والغاز، بالإضافة الى اطلاق سراح الصحفيين المعتقلين في سجون الاحتلال، ووقف سياسة الاعتقال الإداري وتمكينهم من التنقل والسفر بحرية.

كما يطالب كافة السلطات المعنية في الضفة الغربية وقطاع غزة باحترام حرية التعبير التي كفلها القانون الاساس الفلسطيني والمواثيق الدولية، وإبقاء وسائل الاعلام والصحفيين بمنأى عن تأثيرات الانقسام، وإلغاء قرار حجب 29 موقعا اخباريا، وقرار قانون المجلس الاعلى للإعلام، وحق الحصول على المعلومات، وتعديل المواد التي تمس بحرية التعبير والخصوصية في قانون الجرائم الالكترونية.

تفاصيل الانتهاكات:

كانون ثاني:

(1/5) اعتدى جنود الاحتلال بالضرب على عدد من الصحفيين اثناء تغطية فعالية سلمية ضد الاستيطان في الاغوار الشمالية، حيث افاد مصور الفيديو لدى شركة ترانس ميديا المثنى سمير الديك (26 عاما) مدى "توجهنا الساعة 12 ظهرا لتغطية فعالية دعت لها محافظة طوباس في منطقة الحمى بالأغوار الشمالية، حيث كان احد المستوطنين وضع كرافانا كبؤرة استيطانية جديدة، وأثناء تغطيتنا لهذا الاحتجاج السلمي تم الاعتداء علينا من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي، حيث ألقوا باتجاهنا عددا من قنابل الغاز وامسكوا بي واعتدوا علي أنا ومراسلة قناة فلسطين اليوم أمون الشيخ بالضرب، كما وتم منع طاقم تلفزيون فلسطين من دخول المكان واحتجزوهم عند حاجز تياسير".

واضاف "أصابنتي قنبلة غاز في قدمي اليمنى، ولكمني جندي على بطني وهو يمسك بقنبلة غاز في يده، وتم نقلي بسيارة إسعاف الى المستشفى التركي في طوباس للعلاج، ومن هناك تم تحويلي الى المستشفى العربي التخصصي وبقيت هناك حتى السادسة مساء".

وأفادت أمون صالح الشيخ (27 سنة) وهي مراسلة تعمل لصالح شركة ميديا بورت "أثناء تغطية هذه الفعالية في الأغوار الشمالية يوم الخميس 2017/1/5 منعنا الجيش من الوصول للمكان من خلال القاء قنابل الغاز، كما وقام جندي بالقاء قنابل الغاز باتجاهنا أثناء تواجدنا بجانب سيارة البث، مما اضطرنا للدخول للسيارة".

واضافت "حين عدت للخروج من السيارة من اجل التصوير هاجمنا جندي ودفع المثنى وضربه على بطنه، كما واعتدى علي ودفعني ووجه لي لكمة على بطني لكنها لم تكن مؤذية لاني كنت ارتدي الدرع الواقى، وقد تلقيت علاجا ميدانيا نتيجة استنشاق الغاز".

(1/9) دهمت قوة من جيش الاحتلال منزل مراسل تلفزيون المهدي عامر عمر حجازي في بيت لحم، واخذت منه مجموعة من البيانات الشخصية علما ان ذات العملية كانت تكرر معه قبل ذلك بنحو ثلاثة اسابيع، حيث افاد حجازي مدى "دهمت مجموعة من الضباط والجنود الاسرائيليين عند حوالي الساعة العاشرة والنصف من ليلة 1/9 منزلي الكائن في منطقة وادي رحال قرب مجمع مستوطنات عتصيون في بيت لحم، وقاموا بأخذ بعض المعلومات الشخصية عني مثل اسمي، عمري، وصورة عن هويتي، ورقم هاتفي، وماذا أعمل ولصالح أي جهة، ولمن تتبع هذه الجهة، كما قاموا أيضا بتصويري، وغادروا المنزل بعد نحو 20 دقيقة دون أي تصرف آخر يذكر، علما أن ذات الشيء كان تكرر معي بتاريخ 2016/12/23"

واضاف "في المرة الاولى (2016/12/23) كان جاء أربعة ضباط اسرائيليين ودخلوا منزلي حوالي الساعة الحادية عشرة مساء، وعندما حاولت منعهم من إدخال الكلب للمنزل قاموا بتفتيش المنزل بالكامل، وقمت بتصويرهم لكن احدهم اخذ هاتفي النقال وقام بمسح كل الصور الموجودة عليه، وبعد أن سجلوا بيانات شخصية عني غادروا المنزل".

(1/11) اعتقلت المخابرات الفلسطينية في رام الله معد برنامج المشهد الصهيوني في قناة القدس عماد محمود ابو عواد (33 عاما) نحو خمسة ايام حيث افاد ابو عواد مركز مدى "توجهت مساء يوم الأربعاء 1/11 بنفسي الى مقر جهاز المخابرات في رام الله بعد ان علمت من اهلي انهم ذهبوا الى منزلي الكائن في مدينة البيرة وقالوا لعائلتي بانهم يريدون التحدث معي لنصف ساعة".

واضاف "بمجرد أن وصلت مقر جهاز المخابرات تم عرضي على الخدمات الطبية، وحوالي الساعة الثانية عشرة من نفس الليلة جاء محقق وبدأ معي حديثا حول أمور عامة، (لا أستطيع أن أصف الجلسة بأنها جلسة تحقيق)، ومباشرة ابلغتهم بإضرابي عن الطعام، رغم أن المحقق أخبرني بأنه سيتم الإفراج عني صباح اليوم التالي أي الخميس 1/12، ولكنني تفاجأت في اليوم التالي بعرضي على المحكمة حيث تم تمديد اعتقالني لخمس أيام تنتهي الأحد 2017/1/15". وقال "في جلسة التحقيق التالية لدى المخابرات وجه المحقق لي تهمة تلقي أموالا من جهات غير مشروعة وأنه يملك الدليل على ذلك، لكنني أنكرت هذه التهمة، وعندما حقق معي المستشار القانوني كان يردد باستمرار أن /الإعلام هو ما خرب بيتي/ وقد بقيت مضربا عن الطعام حتى يوم الجمعة لإنهاء اعتقالني. يوم الأحد ظهرا تم استدعائي للمستشار القانوني بحضور محامي نقابة الصحفيين ومدير التحقيق ليخبروني بأنهم سيخلون سبيلي بكفالة شقيقي كرم الشخصية فقط".

وقال "بخصوص المعاملة هناك فقد كانت في غاية التهذيب حيث لم أدخل الزنازين أبدا وكنت أنام في غرف المحققين، وجميع مدة التحقيق التي خضعت لها لم تتجاوز ساعة واحدة".

(1/12) اعتدى عناصر من الشرطة في غزة على مصور وكالة الانباء الفرنسية محمد عبد الرزاق البابا (47 عاما) بالضرب اثناء تغطيته مسيرة نظمت في مخيم جباليا احتجاجا على سوء خدمات الكهرباء، حيث افاد البابا مدى "توجهنا لتغطية مسيرة نظمها الحراك الشعبي في مخيم جباليا الساعة الرابعة من عصر يوم 1/12 احتجاجا على سوء خدمات الكهرباء وانقطاعها المتكرر، وقد قمنا بتغطية المسيرة التي جابت شوارع المخيم حتى الساعة الخامسة وبكل هدوء، حيث لم يكن هناك أي تواجد لعناصر الأمن، ولكن عندما وصلت المسيرة شركة الكهرباء حدث احتكاك بين المتظاهرين والشرطة حيث هاجم عناصر الشرطة المتظاهرين ولاحقوهم، وبعد انتهائي من التصوير والتغطية مقابل شركة الكهرباء أوقفني عدد من أفراد الشرطة وحاولوا الاستيلاء على كاميراتي".

واضاف "عندما أخبرتهم بأنني صحفي وأقوم بعملتي فقط لم يستجيبوا واستمروا بشد الكاميرا مني، وعندما لم يستطيعوا أخذها ضربني احدهم بعصا /هراوة/ على رأسي فوق عيني اليسرى، ما أدى لإسالة الدماء من رأسي واستولوا بعدها على الكاميرات".

وقال "نقلت بعدها الى مستشفى كمال عدوان حيث تم تغرير رأسي ثلاث غرز ومن ثم تم تحويلي الى المستشفى الأندونيسي لاستكمال العلاج وإجراء فحوصات وصور اشعة، وأثناء ذلك حضر الى المستشفى ممثل وزارة الداخلية إياد البزم بعد اتصالات الوكالة الفرنسية بالوزارة، حيث أعيدت لي كاميراتي وتم الاعتذار لي عما جرى وغادرت المستشفى مساء ذات اليوم".

(1/12) وفي ذات المسيرة صادر عناصر من الامن الداخلي في غزة بعض معدات الصحافي فارس أكرم الغول (33عاما) مراسل وكالة "أسوشيتيد برس" تحت تهديد السلاح حيث افاد الغول مركز مدى "لقد تمت مصادرة هواتفي النقالة ومعداتي الصحفية تحت تهديد السلاح، وتمت إعادتها لي بعد أقل من ساعة، لكنني لم أتعرض للضرب واقتصر الامر على تهديدي بالسلاح عندما رفضت إعطائهم هاتفي الثاني بسبب رفضهم التعريف عن أنفسهم (كانوا يرتدون الزي المدني)، حيث لم أعطيهم هاتفي إلا بعد ان عرفت أنهم من أفراد الأمن الداخلي".

(1/12) استدعى الامن الداخلي في قطاع غزة الصحافي الحر والمدون صلاح عبد الله صلاح (37 عاما)⁴ من خانيونس وحقق معه على خلفية كتاباته حول خدمات الكهرباء في غزة حيث افاد ابو صلاح مدى "تم استدعائي من قبل الأمن الداخلي يوم الخميس (1/12) عبر اتصال هاتفي، وقد توجهت لمقر الأمن الداخلي في خانيونس حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا، وتم التحقيق معي حول كتاباتي بشأن خدمات الكهرباء المقدمة للمواطنين وانقطاعها المتكرر".

واضاف "عندما وصلت مقر الامن الداخلي تم تعصيب عيوني واحتجازي في زنزانه، وقد استمر احتجازي والتحقيق معي نحو 4 ساعات حول نفس الموضوع، تم بعدها اخلاء سبيلي دون أي ضمانات، ودون التوقيع على أقوالي".

(1/14) احتجزت الشرطة التابعة لحركة حماس في قطاع غزة في احد مراكزها في جباليا مصور الفيديو في الوكالة الوطنية للاعلام جيفارا طلال الصفدي (31 عاما) ومساعدته يعقوب صقر (21 عاما) عدة ساعات وحقت معهما واعتدت عليهما بالضرب، حيث افاد الصفدي مدى "عند حوالي الساعة الرابعة من عصر يوم 1/14 توجهت لتغطية اعتصام (نظمه معاقو الحرب) ضد الانقطاع المتكرر للكهرباء في مخيم جباليا، وأثناء انتظار بدء الفعالية (حوالي الساعة الرابعة وعشر دقائق) وصل المكان جيب للأمن وسألني احدهم ماذا أعمل؟ فأجبته بأني صحفي وأنوي تغطية الفعالية التي ستقام في المكان، فأمرني أن أصعد للجيب، وأمر العناصر معه بحملي والقائي أنا ومساعدتي يعقوب صقر (27 عاما) في الجيب العسكري. تم ذلك بطريقة همجية جدا، وعندما طلبت منه الاتصال بالوكالة التي اعمل معها لاجبارها بأني معتقل رفض ذلك بشدة وصادر هاتفي النقال".

واضاف "بعد أن وصلنا مركز شرطة جباليا، انزلونا أنا وزميلي من الجيب مع الضرب وتوجيه الشتائم، وحين دخلنا المركز أمرنا بفك الأحزمة ورفع القمصان وخلع بناطينا، كما قام بمصادرة هوياتنا وكاميراتي، ورفض للمرة الثانية أن أتصل بمكان عملي".

وقال "بقينا في المركز نحو ثلاث ساعات تناوب على التحقيق معنا خلالها ما لا يقل عن 7 ضباط، جميعهم قاموا بتوجيه نفس الأسئلة لنا، مثل أين نعمل وماذا، وتعاملوا معنا بطريقة قاسية ومهينة جدا، حيث كان يُطلب مني أن أقف على الحائط وأرفع قدمي، وتخلل ذلك أيضا التهديد باحتجازنا في الزنزانة رغم أنني طلبت منهم ان يقوموا بتفتيش الكاميرا للتأكد من أنني لم أقم بالتقاط أي صورة. وبعد أن علم مدير الوكالة

⁴ - ابو صلاح - صحفي حر ومدون، له مدونة باسمه ويكتب في اكثر من موقع مثل، أمد، وكالة النهار، نداء الوطن، جريدة الصباح.

عن طريق السائق الذي كان يتواجد معنا بأمر احتجازنا جاء الى مركز الشرطة، وتم الإفراج عنا بعد التوقيع على تعهد بعدم تصوير أي فعالية ضد حماس".

(1/15) استدعى جهاز الامن الداخلي في غزة مقدم البرامج في اذاعة صوت الشعب احمد سعيد محمد (35 عاما) حيث افاد محمد مدى "وصلني الى منزلي الكائن في دير البلح استدعاء رسمي مكتوب من الأمن الداخلي يوم الأحد (1/15) ولكني حينها كنت في عملي بمدينة غزة لم اكن في المنزل".
واضاف " لم اذهب لمراجعتهم بناء على هذا الاستدعاء حيث ان القطاع كان شهد في هذه الفترة عدة احتجاجات على الانقطاع المستمر لخدمات الكهرباء، وصلت خلالها استدعاءات كثيرة للعديد من المواطنين بسبب ذلك وكان هناك اتفاق جماعي عام بين المواطنين على عدم الامتثال لهذه الاستدعاءات ممن تلقوها، وفي اليوم التالي لتسلمي الاستدعاء عقدت جلسة لجميع الفصائل مع مسؤول الأجهزة الأمنية في غزة وتقرر خلالها إنهاء المظاهرات الاحتجاجية وإسقاط الاستدعاءات التي وجهت للعديد من المواطنين، واطلاق سراح من تم اعتقالهم ارتباطا بهذه الاحتجاجات".

(1/15) اعتقل جيش الاحتلال الاسرائيلي الصحافي الحر "محمد اديب" احمد القيق (33 عاما)⁵ اثناء مروره من على حاجز للجيش بمحافظة رام الله، حيث افادت زوجته فيحاء شلش مدى "اعتقل جنود الاحتلال محمد أثناء عبوره حاجز الجيش المقام قرب مستوطنة بيت ايل في رام الله المعروف باسم DCO عند حوالي الساعة العاشرة مساء وذلك بعد ان احتجزوه لمدة ساعة تقريبا، علما أنه كان تم احتجاز محمد لاكثر من نصف ساعة بالقرب من الخان الاحمر ظهر ذات اليوم الذي اعتقل فيه، حيث أخبره الجنود أنه معتقل، ولكنهم ما لبثوا ان اطلقوا سراحه".

واضافت " تم بتاريخ 1/1 عرض محمد على محكمة عوفر العسكرية الاسرائيلية حيث تم من خلالها تمديد اعتقاله حتى يوم الاثنين 1/23 من أجل إحضار إثباتات لادانته".

وفي افادة اخرى ادلت بها لمركز مدى يوم 1/26 قالت زوجة الصحافي محمد القيق "حتى الآن (1/26) لا يزال محمد يخضع للتحقيق، ولا توجد أي تطورات حول اعتقاله" مشيرة الى انها كانت تلقت طلب استدعاء

⁵ - كان الصحافي محمد القيق اعتقل بتاريخ 2015/11/21 وتم تحويله بتاريخ 2015/12/20 للاعتقال الاداري حيث خاض اثر ذلك اضرابا مفتوحا عن الطعام استمر 93 يوما وتوج باخلاء سبيليه بتاريخ 2016/5/21 ليعود الجيش الاسرائيلي مجدد ويعتقله بعد نحو ثمانية شهور من الافراج عنه من على حاجز عسكري.

للتحقيق معها من قبل مخابرات الاحتلال بعد ان داهم الجيش منزلها الكائن في قرية ابو قش وفتشوه وعبثوا بمحتوياته فجر يوم الأربعاء (1/29) وقالت "ذهبت الى معتقل عوفر (المقام قرب رام الله) حسب الموعد وبقيت في التحقيق من الساعة العاشرة صباحا حتى الثالثة عصرا وتمحور التحقيق معي بشكل أساسي حول طلب كلمة السر لحساب موقع الفيسبوك الخاص بي رغم أنني لا أملك أي حساب باسمي".

(1/19) احتجز الجيش والشرطة الاسرائيلية 6 صحافيين من هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطيني ووكالة وفا اثناء اعدادهم تقارير عن منزل يتعرض لاعتداءات المستوطنين المتكررة في مدينة الخليل، حيث افاد مدير هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطيني في الخليل جهاد علي قواسمي (46 عاما) مدى "توجهنا نحن طاقم اذاعة وتلفزيون فلسطين، أنا والمراسل ساري العويوي (29 سنة)، ومصور الفيديو تائر فقوسة (38 سنة)، وعلاء الحداد (29 سنة) ومصور وكالة "وفا" مشهور حسن وحواح (33 سنة)، الى منزل عائلة الجعبري الذي يقع بين مستوطنتين اسرائيليتين (كريات أربع وكريات 5)، حيث ان هذا المنزل يتعرض بشكل دائم لاعتداءات متكررة وشبه يومية من قبل المستوطنين، كما وفرض على مالكة في الفترة الأخيرة أن يدفع ضريبة الأرنونا الاسرائيلية، وقام المالك (الجعبري) برفع قضية في المحاكم الاسرائيلية ضد ذلك لم يبت فيها حتى الآن".

واضاف "توجهنا الى هناك لعمل تقرير حول هذا الموضوع، وقد كانت الشرطة والجيش الإسرائيلي يتواجدون في المنزل، ولم يمنعوننا من عمل التقرير والتصوير، حتى جاء مستوطن يدعى موشيه وبدأ بالتحريض ضدنا ومطالبة الجنود باحتجازنا وتفتيش كاميراتنا وشطب بعض الصور التي التقطناها، وحرص الشرطة لاخذ بطاقتنا الشخصية، كما وجه لنا اتهاماً بأننا نصور هذه الصور لإعطائها "لمخربين" حسب قوله، حتى ينفذوا عمليات إرهابية في المكان، وبعد أن دقت الشرطة في الصور تم إطلاق سراحنا بعد ساعة من الاحتجاز".

(1/20) منع جنود الاحتلال وافراد الوحدات الخاصة مجموعة من الصحافيين من تغطية فعالية نظمت في اراضي العيزرية واعتدوا على بعضهم وطردوهم من المكان، حيث افاد المصور والمخرج في قناة "رؤيا" الاردنية محمد راضي شوشة (34 عاما) مركز مدى "توجهنا الساعة الحادية عشرة من صباح يوم 1/20 لتغطية فعالية للمقاومة الشعبية نظمت في قرية "باب الشمس"2 المقامة على أراضي العيزرية قرب مستوطنة معالي أدوميم، وبعد وصولنا بقليل وصلت قوات من الجيش والشرطة الإسرائيلية إضافة لعناصر من وحدة /يسام/ من أجل منع وقمع الفعالية".

واضاف "منعنا الجنود والشرطة من التغطية، وأمهلونا مدة خمس دقائق لإخلاء المكان، فانسحبنا من المكان بشكل سريع، ولكن وبعد وصولنا الى الشارع منعونا من السير على الاسفلت (الطريق المعبد) وتعرض كل من تطأ قدمه الاسفلت للمخالفة؛ ومنهم الصحفي هشام أبو شقرة حيث تمت مخالفته بمبلغ 250 شيكل، كما أن كل من يملك سيارة من الصحفيين تقف بالقرب من المكان تمت مخالفته بمبلغ معين، وبعد ان اقتربنا من سيارتنا جاءت وحدة /اليسام/ الخاصة واعتدت علينا جميعا بالدفع والضرب، مثل مصور راية إف إم شادي حاتم، إياد حمد مصور وكالة Ap الاميركية، خالد صبارنة مراسل ومصور تلفزيون أرب نيوز الإيراني، مصور أسوشيتد برس محمود عليان، إلا أنها كانت اعتداءات بسيطة نسبيا لم تخلف أي اذى يتطلب علاجاً او اسعافاً".

(1/25) منعت الشرطة الاسرائيلية مصور وكالة AP محمود ابراهيم عليان (44 عاما) من تغطية احداث وقعت في قرية مخماس واحتجزته وصادرت الكاميرا خاصته وحذفت المواد المصورة عليها حيث افاد عليان مدى" اثناء تغطيتي الأحداث التي وقعت عقب استشهاد حسين أبو غوش في قرية مخماس حوالي الساعة الثامنة مساء، جاء أحد عناصر الشرطة وطلب مني التوقف عن التصوير بحجة أنني أعيق عمله، وطلب مصادرة الكاميرا، وعندما رفضت إعطاءها له طلب مني مسح الصور، وعندما رفضت ذلك أيضا لحين إبلاغ الوكالة التي أعمل معها، أخبرني أنني رهن الاعتقال وبدأ مجددا بمحاولة مصادرة الكاميرا إلا أنني رفضت، فجاء الضابط المسؤول وأخبرني أنني موقوف رسميا بتهمة إعاقة عمل الشرطة وقام بمصادرة الكاميرا وهاتفي النقال واقتادوني الى مركز تحقيق بنيامين، وهناك قمت بإبلاغ الوكالة بأمر اعتقال، وقد تحركوا (الوكالة) وتم إطلاق سراحي الساعة العاشرة مساء بعد ساعتين من الاحتجاز وبعد التوقيع على إفادتي التي ذكر فيها أنني أعتذر عن إعاقة عمل الشرطة ولكن هذا هو عملي، وتم إعادة هاتفي النقال و كامرتي بعد أن مُسحت كل الصور الموجودة عليها".

(1/29) اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مطبعة كوبر بمدينة رام الله، وحطمت ابوابها واغلقته، علما ان مالكةا لؤي نظير صالح كان اغلقها قبل شهرين حيث افاد والده نظير احمد صالح (57 عاما) مركز مدى "اقتحم جيش الاحتلال هذه الليلة (1/29) مقر مطبعة كوبر الكائنة في عمارة الماسة وسط مدينة رام الله،

حيث فجروا الأبواب واقتحموها على الرغم من كونها فارغة منذ شهرين، إذ قام ابني لؤي (صاحب المطبعة) بإغلاقها ولم تعد تعمل منذ ذلك الحين، لكن جيش الاحتلال اقتحمها وأغلق أبوابها باللحام".

(1/30) اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مطبعة النور بمدينة رام الله، وحطمت وخربت معظم محتوياتها، حيث أفاد مالك المطبعة ابراهيم حسين خالد مصفر (42عاما) مدى "اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مطبعة النور الكائنة في شارع النهضة بمدينة رام الله عند حوالي الساعة الواحدة من فجر يوم 1/30، وذلك بالتزامن مع قيام قوة من جيش الاحتلال بمداومة منزلي الكائن في قرية مزارع النوباني علما انني لم اكن حينها في منزلي".

واضاف "كان أحد العاملين يتواجد في المطبعة، وقد اتصل الجنود بي هاتفيا وهددوني بأنهم سيحطمون المطبعة إذا لم أقم بتسليم نفسي في تلك اللحظة، فأجبتهم بأنني بعيد عن المكان ولن أستطيع الحضور اليهم، وعندما ذهبت للمطبعة صباحا وجدت انه تم تحطيم معظم محتوياتها، وقد قدر ما تم إتلافه بما بين 400-500 ألف شيكل، وهي ليست إحصائية نهائية، وتركوا المكان عند الساعة الرابعة فجرا بعد ان تم إغلاق باب المطبعة بلحام الحديد، وقد قام الجيران بفتحها صباحا".

(2/2) اعتقلت المخابرات الفلسطينية في طولكرم الصحافي محرر الأخبار في تلفزيون الفجر الجديد ومراسل إذاعة القدس في الضفة سامي سعيد الساعي وحقت معه بتهمة اثاره النعرات الطائفية وبعد عدة ايام قضت المحكمة باخلاء سبيليه لكن المخابرات اعتقلته مجددا اثناء مغادرته مقر المخابرات ونقلته الى مركز التحقيق التابع للمخابرات في اريحا وهناك اخضعته لتحقيق اخر تخلل تعذيب شديد حيث افاد الساعي مركز مدى بعد اعتقاله الذي استمر 20 يوما وقال " تم استدعائي بتاريخ 2/1 هاتفيا لمقر مخابرات طولكرم، وبتاريخ 2/2 ذهبت حسب الموعد، وهناك تم التحقيق معي حول بيان كتائب القسام التابع لحركة حماس قمت بنشره على صفحة تلفزيون الفجر الجديد (حيث اعمل) ينعى الطيار التونسي الذي اغتيل بتاريخ 2016/12/17، فأجبت بأن إدارة التلفزيون هي المسؤولة عن نشر البيان ولست أنا".

واضاف "تم تجاوز هذا الموضوع وتمت بعد ذلك مواجهتي بمكالمات هاتفية اجريتها مع أحد عناصر مكتب حماس في غزة (المعني بمتابعة شؤون محافظة طولكرم)، حيث كنت قد عملت معهم لمدة أربعة شهور (بين شهر 2015/10 - وشهر 2016/1) وتقاضيت مبلغ \$850 مقابل اعداد قائمة بأسماء المواطنين الذين تعتقلهم اسرائيل والمعتقلين السياسيين في محافظة طولكرم، علما انني توقفت عن هذا العمل منذ شباط 2016 ، حيث كان تم اعتقاله بعدها من قبل الاحتلال الاسرائيلي بتهمة مختلفة. اقتادني عناصر المخابرات الى البنك واستخرجنا كشفا ماليا بحسابي يبين هذا المبلغ، وقد تم بعد ذلك توجيه تهمة أخرى لي وهي أنني كنت أستغل هذا العمل من أجل "تجنيد عناصر أمنية لصالح حماس" وهذا ما نفيتته. وبناء عليه وبتاريخ 2/8 طالب المحامي ان يتم الإفراج عني بكفالة من قبل مخابرات طولكرم لأن التهمة السورية التي وجهت لي (إثارة النعرات الطائفية) لم تثبت. وفعلا تم الافراج عني ولكن حين وصلت الباب الخارجي لمقر مخابرات طولكرم وقبل ان اغادر الساحة التابعة له تم توقيفي مجدداً، وبعد نحو 15 دقيقة نقلوني من طولكرم الى مكتب التحقيق المركزي التابع للمخابرات الفلسطينية العامة في أريحا".

واوضح الساعي "في اريحا بدأ التحقيق معي حول تهمة تجنيد عناصر أمنية لصالح حماس (وهي التهمة التي نفيتها أصلاً)، واتخذ التحقيق منحى جديداً حيث قاموا بفتح حسابي الخاص على موقع الفيسبوك واطلعوا على محادثاتي مع اصدقائي وسألوني عن علاقاتي بالأصدقاء، وبدأ الضغط علي وتعذيبي".

وقال "بداية، في الليلة الأولى تم تعصيب عيني وربط يدي للخلف وشبجي لفترة تقارب ثلاث ساعات، وفي اليوم التالي ليلاً أوثقوا يدي للخلف بواسطة حبل طويل وقاموا بتعليقي في سقف الزنزانة لمدة نصف ساعة، وتخلل ذلك ضرب وتوجيه شتائم وتهديد. أنزلوني بعد ذلك وأعادوني الى مكتب التحقيق، وهناك قاموا برفع أرجلي وضربوني عليها (فلقة) على مدار ساعة ونصف حتى انتفخت قدمي، وكانوا يجبرونني على أن أدبك

وعندما ارفض يستمرون بضربي. في اليوم التالي أيضا تم ضربي على أرجلي مجددا، وقاموا بربط يداي للخلف في الزنزانة وحجزي بدون فراش أو غطاء يوما كاملا، وبعدها تم ربط يداي بحبل وقالوا لي /امشي زي الكلب/، عدا عن التهديد بكشف /ملفاتي/ التي لا أعلم ما هي، وقد استمر هذا التعذيب لثلاثة أيام، وبعدها تغيرت المعاملة وقدموا لي عرضا أنني اذا ما قمت بالاعتراف وزودتهم بجميع المعلومات، فانه سيتم معاملتي معاملة ضابط في المخابرات وتوفير الحماية لي وتخصيص راتب شهري لي، وسيحضر شخصين من جهاز المخابرات لوضع الخطة الكاملة لكيفية عملي، وإذا رفضت فانه /سيتم كشف ملفاتي/، فقلت لهم: اكشفوا ملفي ولن أقبل بالعرض".

ومضى الساعي في افادته وقال "استؤنف الضرب والتعذيب مجددا واستمر لخمس أيام، وحين جاءت والدتي لزيارتي كنت في وضع صحي ونفسي متدهور (كنت أخذ مسكنات وحقن ديكورت وروفينال بسبب الآلام في أماكن متفرقة من جسمي، حيث كان طبيب السجن مهنيا ويتعامل بطريقة إنسانية جدا معي، علما انني حتى اللحظة⁶ هناك بعض المناطق التي لا أشعر بها من جسمي مثل أماكن ربط الكلبشات) فأوصوني بأن لا أخبرها بأي شيء، إلا أنني همست لها بأنني أتعذب، وانتشر الموضوع إعلاميا، فواجهوني بما قالت والدتي لاحقا. وبعد انتشار القصة إعلاميا تراجعوا عن تعذيبي وأخبروني بأنني سببت لهم مشكلة وهددوني، فاقترحت عليهم أن أتحدث مع نقيب الصحفيين لتوضيح الأمر، وبناء عليه فقد زارني في اليوم التالي نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر بصحبة، موسى الشاعر ومحمد اللحام من النقابة، وجلسوا معي وحدي، وقمت بنفي ما تناقلته وسائل الإعلام حوال تعذيبي رغم محاولتي التلميح لهم بعكس ذلك، حيث قلت بأنني في /مكتب تحقيق مركزي معروف ما هي ظروفه وكيف يتم التعامل والتحقيق فيه/، وقمت بشرح التهم الموجهة لي، فاستغربت أنهم خرجوا يتحدثون بأنني أتلقي معاملة خاصة رغم إخباري لهم بأنني في زنزانة".

واضاف الساعي "بعد خروج ممثلي نقابة الصحفيين تلقيت الشكر من ضباط التحقيق لتعاملي الإيجابي واتباع توصياتهم، وأخبروني أن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن ستزورني ايضا، وعلي أن أعرف ماذا سأقول. كان هناك ثلاثة أشخاص من الهيئة أعرف واحد منهم فقط، وبسبب عدم ثقتي بهم جميعا قلت لهم بأنني لم أتعرض للتعذيب برغم محاولتهم تطميني ودعوتي لان اتحدث لهم بثقة. وبعد ذلك زارني شخص من مؤسسة الحق (لا أتذكر اسمه) وقد وثقت بهذا الشخص واخبرته بكل ما حصل معي ولكني وبعد ان افرج عني استغربت أنه كان اتصل بزوجتي وأخبرها بأنني نفيت له تعرضي للتعذيب".

وقال " فيما بعد تدخل محافظ أريحا ومدير مخابرات أريحا وغيرهم من الشخصيات الأخرى مثل النائب العام الذي أمر بإحضاري من مركز التوقيف إلى نيابة أريحا لسماع شهادتي حول التعذيب، وذلك بناء على طلب

⁶- كان هذا يوم اخذت الافادة منه بتاريخ 2017/2/23 أي بعد الافراج عنه بيوم واحد.

من المحامي الخاص بي، وعندما نقلت الى هناك قابلني مدير نيابة أريحا إياد بدر، وطلب مني أن أشرح له ما جرى معي، فأخبرته بكل ما حدث معي، فطلب عرضي على الطبيب الشرعي يوم الثلاثاء 2/21 وأخبرني بأنه سيزور مركز التحقيق للاطلاع على ما يجري هناك حيث كنت قد أخبرته بأن أصوات الصراخ الناتجة عن التعذيب تملأ المكان ليلا، وفي اليوم التالي أي الثلاثاء 2/21 لم أعرض على الطبيب الشرعي، وتم نقلي الى مدينة طولكرم بطلب من وكيل نيابة طولكرم عنان أبو شنب، وهناك تحدث معي وكيل نيابة طولكرم وأخبرني بأنه يريد مساعدتي وإطلاق سراحي هذا اليوم بناء على صفقة بيني وبين المحامي الخاص بي، على أساس أن اوقع على الافادة الاولى التي اخذت مني في طولكرم (قبل ان يخلى سبيلي ويتم توقيفي مجددا وانقل الى مركز تحقيق اريحا)، وتوجيه تهمة /إدخال الأموال/، وهي تهمة كنت اعترفت بها (موضوع العمل الذي تقاضيت مقابله 850 دولارا)، على ان اقول حين امثل أمام القاضية بأنني مذنب، وأنه سيوصي القاضية بتخفيف الحكم عني الى أقل مدة ممكنة لأستطيع شرائها ويفرج عني فوراً".

وقال "بالفعل فقد تم ذلك، وعندما نقلوني بعد هذا اللقاء والمحادثة بنحو نصف ساعة الى محكمة الصلح ومثلت أمام القاضية، وبعد تلاوة التهم ضدي، صدر الحكم علي بالسجن مدة سنة وثلاثة أشهر، سنة عن محاولة إفشاء أسرار تتعلق بالأمن بسبب /محاولتي تجنيد عناصر لحماس/ (وهي تهمة لم أعترف بها طوال فترة اعتقالتي)، وثلاثة شهور بتهمة تلقي أموال من الخارج(موضوع الـ 850 دولار عن العمل الذي كنت قمت به)، وعندها طلبت النيابة الرأفة وتخفيض الحكم بناء لما تم الاتفاق عليه مسبقا فتم تخفيض الحكم الى ثلاثة شهور فقط، وتم شراء المدة المتبقية من هذا الحكم (دينار عن كل يوم سجن) وتم في اليوم التالي أي الأربعاء (2/22) إطلاق سراحي".

(2/3) استدعى جهاز الامن الوقائي في رام الله مدير مكتب قناة القدس الفضائية في الضفة الغربية علاء حسن جميل الريماوي (38 عاما) حيث افاد الريماوي مركز مدى "حضر عناصر من جهاز الأمن الوقائي الى منزلي الكائن في قرية بيت ريماء الساعة الرابعة من مساء يوم الجمعة (2/3) لتسليمي استدعاء لمقابلتهم، وعندما لم يجدوا أحدا في المنزل حاولوا تسليم الاستدعاء الرسمي لجاري ولكنه رفض استلامه، وقاموا بالاتصال علي هاتفيا يخبرونني بموعد المقابلة التي تحدد موعدها في تمام الساعة التاسعة من اليوم التالي (أي السبت 2/4)، فأخبرتهم بأن هناك اتفاقا ما بين نقابة الصحفيين والأجهزة الأمنية بعدم جواز استدعاء الصحفيين إلا على خلفيات جنائية، وهذه القضايا من تخصص جهاز الشرطة فقط، فاتهمني الضابط بأنني مُتهرب من الحضور، وبعد تدخل عدد من الجهات منها نقابة الصحفيين، تلقيت اتصالا من صديق لي يعمل

في جهاز الأمن الوقائي، طلب مني عدم نشر خبر الاستدعاء في وسائل الإعلام لأن ما حدث كان نتيجة خلل، وقاموا بتقديم الاعتذار لي وانتهى الموضوع".

(2/6) احتجز جنود الاحتلال طاقم تلفزيون فلسطين اثناء محاولته اعداد تقرير حول اعتداءات المستوطنين في قرية مادما حيث افادت مديرة مكتب تلفزيون فلسطين في نابلس ريما العملة مركز مدى "عند العاشرة من صباح اليوم 2/6 توجه طاقم تلفزيون فلسطين الذي يضم: مراسل التلفزيون بكر محمد عبد الحق (27 سنة)، ومصور الفيديو سامح نزيه دروزة (25 سنة) وكان برفقتهم رئيس مجلس قروي مادما ومجموعة من الشبان الساعة إلى قرية مادما قضاء نابلس لإعداد تقرير حول اعتداءات المستوطنين في المنطقة الجنوبية من القرية، وهناك تم احتجازهم جميعا واحتجاز الكاميرا من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي لمدة ساعة ونصف، وبعد تدخل من الارتباط العسكري تم اعادة الكاميرا واخلاء سبيلهم ولكن الجنود وبعد نحو خمس دقائق اعدوا احتجازهم مجددا لنحو نصف ساعة وتم اخلاء سبيلهم عند حوالي الساعة الثانية عشرة".

(2/7) اعتدى مستوطنون على المصور الصحفي في "هيئة مقاومة الجدار" زاهر فائق ابو حسين (49 عاما) اثناء عودته من سلفيت وهاجموه بالحجارة، حيث افاد ابو حسين مدى "حوالي الساعة الخامسة اثناء عودتي من سلفيت الى رام الله عند مفترق مستوطنة عوفرا كان الجيش الاسرائيلي يتواجد بكثافة لتسهيل حركة الشاحنات، وقف مستوطن في منتصف الشارع وكان اثنان على يساري، فاوقفت السيارة خوفا من أن تسجل حادثة دهس. بدأ هذا الشخص بالصراخ في وجهي فسألته لما تصرخ؟ أنا صحفي؛ وأبرزت بطاقة الصحافة الدولية، فبدأ بشتمي مقتربا من شبك السيارة ففتحت الباب ودفعته بعيدا، فما كان من الشخصين المتواجدين على مقربة منه إلا بدأ برمي الحجارة باتجاهي نحوي ما أدى لإصابتي في فخذي الأيسر وفي ذراعي اليسرى، كما أصبت بحجرين آخرين في ظهري، عدا عن الحجارة التي أصابت سيارتي محدثة ثقوبا اضرارا بها، وكان على مقربة منهم أيضا ثلاثة مستوطنين آخرين، وعندما رأيتهم عدت لسيارتي وانطلقت بسرعة، وحين وصلت رام الله ذهبت الى مجمع فلسطين الطبي وتلقيت العلاج اللازم لمدة ثلاث ساعات".

واضاف " تقدمت بشكوى لشرطة رام الله وشكوى أخرى للارتباط الاسرائيلي رُفعت عن طريق الارتباط الفلسطيني".

(2/10) اصيب مصور وكالة الانباء الصينية "شينخوا" في شمال الضفة نضال شفيق اشتية (46 عاما) بعبار مطاطي في ركبته اطلقه جنود الاحتلال نحوه اثناء تغطيته مسيرة احتجاجية ضد الاستيطان، حيث افاد اشتية مدى "اثناء تغطيتي وعدد من الزملاء المسيرة الاسبوعية المناهضة للاستيطان في قرية كفر قدوم وبعد صلاة الجمعة مباشرة ، تم استهداف الصحفيين بشكل مباشر من قبل جنود الاحتلال الذين اقدموا على قمع المسيرة ما أدى لإصابتي برصاصة مطاطية في مفصل ساقي اليسرى خلف الركبة تماما اطلقها الجنود، كما اصيب زميلي ايمن نوباني مصور وكالة وفا برصاصة مطاطية في كتفه الايمن لكنها لم تتسبب له باي ضرر جسدي بسبب ارتدائه الدرع الواقي".

واضاف اشتية "تلقيت في البداية علاجاً ميدانياً في المكان ومن ثم تم نقلي بسيارة اسعاف الى مستشفى رفيديا حيث تم عمل الفحوص اللازمة وتبين أن الإصابة سطحية، وتم علاجي بمضادات ومسكنات وغازت المكان".

وقال مصور وكالة وفا في نابلس ايمن امين نوباني (30 عاما) في افادة لمركز مدى " اثناء تغطيتي مسيرة كفر قدوم الاسبوعية المناهضة للاستيطان، أصابتي رصاصة مطاطية مرتدة في كتفي الأيسر إصابة طفيفة، وذلك حين قمعت قوات الاحتلال المسيرة واستهدفت الصحفيين بهدف تفريقهم. كانت الإصابة بسيطة جدا ولم تتسبب لي بأي ضرر جسدي".

(2/9) اعتقل جهاز المخابرات الفلسطينية مقدم البرامج في اذاعة مرح والصحفي في جريدة Arab weekly البريطانية محمد سعيد ابو جحيشة (32 عاما) من الخليل بعد ان دهموا منزله ليلا كما وتعرض للضرب وتم استدعاؤه مجددا، حيث افاد ابو جحيشة مركز مدى "عند الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة الخميس (2/9) دهمت قوة تضم 11 آلية من جهاز المخابرات الفلسطينية منزلي في الخليل، حيث قاموا بخلع شباك البرنذة الخارجي دون أن أرى إذن التفتيش بعيني رغم أنهم أخبروني أنه بحوزتهم، وقاموا بمصادرة هاتفي النقال وجهاز الحاسوب الخاص بي وهاتف زوجتي، واقتادوني الى مقر جهاز المخابرات في مدينة الخليل دون مذكرة اعتقال، وقد اعتدوا علي بالضرب اثناء ذلك".

واضاف "هناك (في مقر المخابرات) احتجوني في زنزانة مساحتها نحو مترين مربعين، في ظروف سيئة جدا، وفي صباح اليوم التالي الجمعة نُقلت الى غرف الاحتجاز التي تحتوي على كرسي فقط (لا غطاء ولا فراش)، وبقيت حتى تم التحقيق معي حيث تم استخراج كشف بأرقام الهواتف التي تواصلت معها مؤخرا، وكان اعتراض المحقق على اتصالي بالناطق باسم الشرطة في قطاع غزة أيمن البطينج، فأخبرته بأنني صحفي كنت أنوي استضافته على الهواء واتصلت عليه من هاتف الإذاعة ومن هاتفي الشخصي إلا أنه لم يرد على اتصالاتي. وقد اطلع الضابط على جميع الرسائل الموجودة في الهاتف، وقام باسترجاع جميع الصور المحذوفة حتى قبل أربع سنوات، وعندما سألته حول الاتفاقية التي جرى توقيعها ما بين نقابة الصحفيين والنيابة قال لي الضابط /انقعها واشرب ميتها/".

وقال الصحفي ابو جحيشة "تم الإفراج عني مساء يوم السبت 2/11 عند الساعة العاشرة عندما لم يجدوا ما يدينني من الاتصالات والرسائل والصور، وسلموني بلاغا لمراجعة المخابرات مجددا يوم الأربعاء 2/15".

وقال في افادة اخرى "يوم الثلاثاء (2/14) توجهت الى مقر المخابرات برفقة محمد اللحام مسؤول لجنة الحريات في نقابة الصحفيين، وتم استعادة جميع ما صادرت المخابرات مني، وطلبوا مني أن أذهب لمقابلتهم يوم الأحد المقبل (2/19) -بلا استدعاء رسمي- من أجل الحديث عن المنشورات التي قمت بنشرها على الفيسبوك".

واشار الى انه حين ذهب اخبروه بانه لم يتم هذه المرة استدعاءه للتحقيق معه، وابلغوه بان لديهم قسما للشكاوى وطلبوا منه ان يقدم لهم شكوى عما تعرض له سوء معاملة اثناء احتجازه ففعل وغادر.

(2/14) اعتقل جيش الاحتلال الاسرائيلي المذيع في راديو ايكو (بيت من رام الله) همام محمد علي حنتش (26 عاما) بعد دهم منزل عائلته فجر حيث افاد والده محمد حنتش مركز مدى " عند حوالي الساعة الواحدة والنصف من فجر اليوم (2/14) دهمت قوة من الجيش الاسرائيلي منزلنا الكائن في بلدة دورا بمحافظة الخليل، حيث دخل إلى المنزل ما يقارب 15 جنديا".

واضاف " قام الجنود باحتجازنا جميعا في غرفة الضيوف وفتشوا المنزل بالكامل وبشكل دقيق كما فتشوا سطح المنزل وطلبوا هويات الجميع (أنا وأبني همام)، وقبل أن يغادروا بعد نحو 45 دقيقة أعادوا لي هويتي، وبقيت هوية همام وهاتفه النقال بحوزتهم وأخبروه بأنه معتقل، وهو يحتجز الآن في معتقل عتصيون".

(2/20) استدعت مخابرات الاحتلال الاسرائيلي معد برنامج المشهد الصهيوني في قناة القدس عماد محمود ابو عواد (33 عاما) وحققت معه حيث افاد عواد مركز مدى "تلقيت يوم 2/17 اتصالا هاتفيا من مخابرات الاحتلال يطالبني بالمثل امامهم بتاريخ 2/20 للتحقيق، وعندما ذهبت في الموعد المحدد الى سجن عوفر بقيت في التحقيق نحو ثلاث ساعات ونصف. كانت جميع أسئلة المحقق روتينية عادية حول اعتقالاتي السابقة، وبعدها غادرت المكان حوالي الساعة الثانية والنصف".

(2/24) اعتدى ضابط من جيش الاحتلال الاسرائيلي بالضرب على مصور وكالة اسوشيتد برس عماد محمد سعيد (48 عاما) بينما كان يغطي ذكرى مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل ما ادى لاصابته بكسر طفيف في القفص الصدري حيث افاد سعيد مركز مدى "حوالي الساعة الثانية والنصف ظهرا، كنت داخل البلدة القديمة في الخليل لتغطية لذكرى مجزرة الحرم الإبراهيمي حوالي الساعة الثانية والنصف ظهرا. كنت اقف بعيدا بنحو 30 متر عن الجنود حين جاء ضابط من خلفي وسألني /لماذا تنظر إلي/ فأجبتته بأنني أصور فقط، فقام بدفعي وأمرني بالابتعاد عن المكان، فقلت له لا تستعمل يديك والقوة وأنا سأذهب، فقام بتوجيه ضربة قوية لي بمقدمة السلاح على صدري، فقلت له تكلم دون استعمال يديك. عندها نادى علي الضابط الآخر فقام بتوجيه ضربة أخرى لي في نفس المنطقة، حتى جاء الضباط وأبعده عني. غادرت المكان وأنا أشعر ببعض الآلام، وبعد عدة ساعات لم استطع احتمال الألم فتوجهت الى مستشفى عالية بمدينة الخليل وبعد إجراء صور الأشعلة والفحوصات اللازمة تبين وجود شَعْر في القفص الصدري، قال لي الاطباء انه بحاجة لما لايقبل عن 20 يوما راحة".

(2/26) اغلقت شركة فيسبوك الصفحة الخاصة بحركة فتح بزعم مخالفتها معايير فيسبوك وبعد يوم اعادت الصفحة مدعية ان ما حدث كان مجرد خطأ علما انها عملت على حجب الصفحة التي يتابعها اكثر من 70 الف شخص اكثر من مرة خلال الشهور الستة الماضية، حيث افاد مسؤول الاعلام في مكتب التعبئة والتنظيم في حركة فتح منير راضي الجاغوب (41 عاما) المسؤول عن الصفحة مركز مدى "منذ نحو ستة أشهر وإدارة فيسبوك تقوم بحظر للمسؤولين عن نشر الصور (الادمنز) على الصفحة الخاصة بحركة فتح التي يتجاوز عدد متابعيها 70 الف شخص، وتتم عملية الحظر لأيام، والصور المقصود هي صور الشهداء على سبيل المثال".

واضاف "بتاريخ 2/16 قمنا بنشر صورة قديمة للرئيس ياسر عرفات وبجانبه القيادي محمود العالول أثناء تفقده سلاحا من نوع كلاشينكوف كان بحوزة جندي اسرائيلي كان اخطفت في بيروت في ثمانينيات القرن

الماضي، وهي صورة قديمة سبق ونشرت على الصفحة أكثر من مرة، كما ونشرت في نفس الفترة صورة للشهيد العمور ملثما وبيده حجر، لنتقاجاً بعد عشرة ايام أي بتاريخ 2/26 برسالة من إدارة الفيسبوك تخبرنا بإغلاق الصفحة بدعوى /مخالفة معايير فيسبوك/ كما تم حظر مزود الصفحة (الأدمنز) 30 يوماً لكل منهم".

وقال الجاغوب "تواصلت مع الإعلام الدولي وبالنتيجة تلقيت اتصالاً من السفارة الأمريكية التي تدخلت وحلت الإشكالية مع إدارة الفيسبوك، وعادة الصفحة للعمل مساء يوم الاثنين (2/27) معنذرين ومبررين ما جرى بأنه نتج عن خطأ".

(3/1) اقتحم جيش الاحتلال فرعي مطبعة ابن خلدون للطباعة والنشر ودمر وصادر معظم محتوياتها ملحقاً بها خسائر ضخمة، حيث افاد صاحب المطبعة عبد الرحيم عبد الله بدوي (73 عاماً) مركز مدى "اقتحمت قوة من جيش الاحتلال عن الساعة الواحدة من فجر اليوم (الأربعاء 3/1) مطابع شركة ابن خلدون للطباعة والنشر في كل من بلدة شويكة ومدينة طولكرم، حيث دهمت بداية قوة من الجيش يقدر عددهم بنحو 20-25 جندياً المطبعة في بلدة شويكة، وعندما ذهبت الى المكان بعد اتصال الجيران بي منعني الجنود بقوة السلاح من التزلج من سيارتي، وقاموا بقطع أسلاك كاميرات المراقبة، وعمدوا الى تكسير جميع أجهزة الكمبيوتر وصادروا ذكارتها (الهارديسك) كما وقاموا بتكسير جميع ماكينات الطباعة الموجودة، وغادروا المكان حوالي الساعة الثانية والنصف فجراً، وتوجهوا من هناك الى فرع المطبعة الآخر الكائن في مدينة طولكرم ليكرروا ما فعلوه في المطبعة الأولى، حيث أتلّفوا كاميرات المراقبة وأجهزة الكمبيوتر وجميع الماكينات الموجودة، وصادروا أيضاً ذكارات الأجهزة، مخلفين دماراً وخراباً هائلاً".

واضاف "من الصعب في الوقت الحاضر تقدير الخسائر بسبب ضخامتها هذا إضافة الى الخسائر التي تترتب على تعطيل اكثر من 35 عاملاً عن العمل الى أجل غير معروف بسبب تخريب فرعي المطبعة في شويكة وطولكرم".

(3/2) دهمت قوة من جيش الاحتلال مطبعة دوزان في مخيم الدهيشة جنوب مدينة بيت لحم وصادرت العديد من الآلات والمعدات واغلقتها، حيث افاد صاحب المطبعة حسن عادل فرج (35 عاماً) مركز مدى "حوالي الساعة الثانية فجراً اتصل بي جيرانني القاطنين قرب المطبعة، واخبروني أن جيش الاحتلال الاسرائيلي يتواجد قرب المطبعة في مخيم الدهيشة، فتوجهت على الفور الى المكان وقمت بفتح باب المطبعة بناء على طلبهم".

واضاف "قاموا بمصادرة ماكينات الطباعة على التيشيرتات، وماكينة طباعة للورق، وسلموني ورقة مدون فيها ما تمت مصادرته بالإضافة الى قرار بإغلاق المطبعة حتى تاريخ 2017/4/16، وذلك بحجة أنني أقوم بطباعة مواد/تحريضية/ كصور الأسرى الذين /يحرزون/ ضد اسرائيل".

وقال "تقدر قيمة ما تمت مصادرتة من معدات بحوالي 300 الف شيكل، كما طلبوا مني مقابلتهم يوم الأحد (3/5) والتواصل معهم علنا نتوصل لاتفاق إذا وقعت على تعهد بعدم تقديم خدمات لجهات /إرهابية/ مقابل إعادة الماكينات وإعادة فتح المطبعة، التي اغلقوا بابها بألواح خشبية".

(3/3) اصيب مراسل تلفزيون فلسطين في قلقيلية احمد عبد المالك ابراهيم عثمان/شاور (30 عاما) بعبار مطاطي في رأسه اطلقه جنود الاحتلال، وذلك اثناء تغطيته المسيرة الاسبوعية السلمية ضد الاستيطان في كفر قدوم، كما واجبروه على حذف صور كان التقطها على جواله، "اثناء تغطيتي مسيرة كفر قدوم الاسبوعية المناهضة للاستيطان ظهر الجمعة (3/2)، هاجم الجيش الاسرائيلي المسيرة السلمية كالمعتاد، وأثناء التقاطي لبعض الصور عن طريق هاتفي النقال هاجمني ثلاثة جنود واجبروني على فتح جوالي ومسح جميع الصور الموجودة عليه، كما أبعدوني عن المكان، ولكنني استأنفت لاحقا تغطية ما يجري بعيدا عنهم، وفي الاثناء أصابتي رصاصة مطاطية في جبیني اطلقها الجنود، حيث تم نقلي بسيارة اسعاف الى مستشفى درويش نزال الحكومي (في طولكرم) حيث مكثت ليلة كاملة لتلقي العلاج وغادرت المستشفى ظهر اليوم التالي".

(3/3) استهدف جنود الاحتلال طاقم تلفزيون فلسطين بقنابل الغاز والاعيرة المطاطية اثناء تغطيته مسيرة تضامنية مع الاسير جمال ابو الليل في مخيم قلنديا حيث افاد مراسل تلفزيون فلسطين علي دار علي (34 عاما) مدى "توجهت أنا وزميلي المصور التلفزيوني شامخ الجاغوب (30 عاما) لتغطية المسيرة السلمية التي نظمت في قلنديا تضامنا مع الأسير المقدسي جمال أبو الليل المضرب عن الطعام في سجون الاحتلال منذ 15 يوما، لإعداد تقرير تلفزيوني حول التضامن مع الأسير أبو الليل، وبينما كنت أحضر لإجراء مقابلة مع الضيف تفاجأنا باستهداف الجيش لنا مباشرة بقنابل الغاز، مما أدى لتراجعنا وابتعادنا عن الحاجز حتى وصلنا برج المراقبة الاسرائيلي، وهناك تم استهدافنا للمرة الثانية بالأعيرة المطاطية علما اننا كنا الطاقم الصحفي الوحيد في المكان".

(3/3) اعتدى مستوطنون وجنود الاحتلال على مجموعة من الصحفيين اثناء تغطيتهم مسيرة ضد الاستيطان في قرية النبي صالح بمحافظة رام الله، حيث افادت الصحافية رشا حرز الله (30 عاما) مراسلة وكالة "وفا" مركز مدى "ظهر يوم الجمعة (3/3) كنت قرب عين الماء في قرية النبي صالح لتغطية مسيرة ضد الاستيطان. حينها بدأ المستوطنون بمهاجمتنا وشتمنا وقام أحدهم بإلقاء هاتفي النقال على الأرض

ودفعني بقوة حتى أوقعني على الأرض، كما قام جنود جيش الاحتلال الذين كانوا في المكان بإطلاق قنابل صوت باتجاهنا مباشرة أنا وزميلي مصور وكالة الأناضول التركية عصام الريماوي، ومصور الوكالة الفرنسية عباس المومني ومحمد تركمان مصور رويترز ."

(3/6) استدعى جهاز المخابرات الفلسطينية الكاتب قتيبة صالح قاسم (28 عاما) من بيت لحم وحقق معه حول منشوراته على فيسبوك حيث افاد قاسم مدى "استدعائي جهاز المخابرات الفلسطينية في بيت لحم للتحقيق معي يوم 3/6، عبر تبليغ رسمي يطالبني بالحضور كان وصل منزلي في اليوم السابق (3/5)، وعندما ذهبت كنت في حالة اعياء وتعب حيث كنت أجريت عملية في عيني".

واضاف "تمحور التحقيق في هذه المقابلة حول الفترة التي كنت فيها معتقلا في سجون الاحتلال الإسرائيلي (2014/12/10-2016/12/29) ولم يتم التطرق لعملي الصحفي كثيرا، وتم تحديد موعد آخر لمقابلة اخرى بتاريخ 2017/3/20 وقد ذهبت وخضعت للتحقيق استمر نحو ساعتين تمحور حول منشوراتي على الفيسبوك، خاصة وأني قمت بنشر طلب استدعائي وكنت كتبت بأنني أسير محرر، أما بالنسبة لعملي الإعلامي فلم يكن حاضرا بقوة حيث أنني أعتبر نفسي كاتباً ولا أعمل مع أي جهة إعلامية".

(3/7) اعتقلت شرطة الاحتلال الاسرائيلي المراسل والمصور في "منبر القدس" و"احداث فلسطين" محمد اسماعيل البطروح (28 عاما) حيث افاد والده مدى " اعتقلت الشرطة الاسرائيلية في مدينة القدس مساء اليوم 3/7 محمد أثناء عودته من عمله، وقد تم تمديد توقيفه مرتين قبل أن تؤجل جلسة محاكمته في المرة الثالثة الى يوم 4/29 التي من المفترض ان يتم فيها تقديم لائحة اتهام ضده بحسب ما أفادنا محامي نادي الاسير الفلسطيني الاستاذ محمد محمود".

(3/7) اعتدى جنود الاحتلال على مجموعة من الصحفيين والقوا قنابل صوت نحوهم ومنعواهم من تغطية مسيرة نظمت في رام الله، حيث افادت رشا حرز الله (30 عاما) مراسلة وكالة "وفا" مركز مدى "يوم 3/7 توجهت لتغطية مسيرة نظمت قرب معتقل عوفر بمدينة رام الله احتجاجا على اغتيال الشاب باسل الأعرج، وأثناء وقوفنا نحن الصحفيين في تجمع بعيدا عن المتظاهرين، قام جنود الاحتلال بإلقاء قنبلة صوت باتجاه زملائي جهاد بركات مراسل قناة فلسطين اليوم، والمصور في نفس القناة شادي زماعرة، كما اقترب أحد الجنود منا والقى قنبلة صوت اخرى وبصورة مباشرة باتجاهي أنا وزميلي مصور الوكالة الفرنسية عباس

المومني، ومن ثم بدأوا بعدها بملاحقتنا بواسطة الجيب العسكري حتى أوشك على دهس مصور وكالة شينخوا الصينية عماد إسييد".

واضافت "بعد ذلك قام أحد الجنود متعمدا بإلقاء قنبلة غاز باتجاهي، ومنعوا جميع الصحفيين من التغطية بعد أن هددونا بأنهم سيتعاملون معنا بالقوة إذا لم نذهب".

(3/11) اعتقل جهاز الامن الوقائي لؤي تيسير شلالدة (26 عاما) مراسل لوكالة شهاب وشبكة "قدس" من منزله في بلدة سعيير واحتجزه لاربعة ايام (افرج عنه يوم 3/15)، وعاود لاحقا استدعاءه والتحقيق معه حول ما ينشره، حيث افاد شلالدة مدى "تلفيت قبل شهر استدعاء رسميا لمقابلة جهاز الأمن الوقائي ولكني لم أذهب، وفي صباح هذا اليوم (3/11) حوالي الساعة العاشرة والنصف تم اعتقالني من منزلي الكائن في بلدة سعيير بمدينة الخليل، حيث وصلت سيارة فيها 6 عناصر من جهاز الأمن الوقائي منزلي وحاولت الدخول وتفتيشه بإذن من النيابة، إلا أنني لم أسمح لهم بذلك وتم اعتقالني ونقلني الى مقر جهاز الأمن الوقائي بمدينة الخليل".

واضاف "هناك تم التحقيق معي على عدة فترات بتهمة تلقي أموال من جهات غير مشروعة، وقد قمت بالإضراب عن الطعام خلال الثلاثة أيام الأولى، وفي اليوم الرابع تم عرضي على محكمة لحلول بالتهمة الموجهة إلي إلا أن القاضي حكم ببراءتي وتم الإفراج عني بكفالة عدلية قيمتها 1000 دينار تدفع في حال تخلفت عن الذهاب بعد أي استدعاء. وبتاريخ 3/18 تم استدعائي مجددا من قبل جهاز الأمن الوقائي وعندما ذهبت تم التحقيق معي حول منشورات الأخبار العاجلة التي أنشرها على موقع فيسبوك بحجة أن عددها كبير جدا، وقد حاول المحقق الاعتداء علي أثناء التحقيق وهددني بالاعتقال في حال الإفصاح عن محاولته الاعتداء علي، وقد بقيت محتجزا في المقر من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الرابعة عصرا ومن ثم أطلق سراحي".

(3/12) اعتدى عناصر الشرطة والأمن الفلسطيني على ما لا يقل عن اربعة صحافيين بالضرب وبرداذ الفلفل وقنابل الغاز اثناء تغطيتهم اعتصاما احتجاجيا سلميا نظم امام مقر محكمة الصلح في مدينة البيرة، فضلا عن اصابة عدد اخر من الصحافيين بحالات اختناق ومحاولة منعهم من تغطية الاعتصام.

وأفاد مراسل قناة فلسطين اليوم في رام الله جهاد ابراهيم بركات (26 عاما) مركز مدى "الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم 12-3-2017 كنت أتواجد أمام محكمة صلح رام الله (في البيرة)، من أجل تغطية الاعتصام الذي نُظّم هناك احتجاجا على محاكمة الشهيد باسل الأعرج ورفاقه. جاء عناصر الأجهزة الأمنية لتفريق هذا الاعتصام بحجة أن إغلاق الشارع ممنوع، وقاموا بإطلاق قنابل الغاز والفلل على المتظاهرين والطواقم الصحفية، وقد قامت مجموعة عرفت عن نفسها بأنها مباحث عامة بمنعنا من تغطية الاعتصام عبر محاولتهم أخذ الكاميرا من طاقم فلسطين اليوم بالقوة الأمر الذي أدى لكسرها، كما وأرغمونا على مغادرة المكان".

وأضاف "في هذا الوقت وعلى مرأى عيوني اعتدى عناصر الامن على مراسل قناة رؤيا الزميل حافظ صبرة، وعلى مراسل وكالة وتلفزيون وطن أحمد ملحم بالضرب".
وتعرض الصحفي ابو صبرة لضرب عنيف من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية الامر الذي تم توثيقه في مقاطع فيديو⁷.

وأفاد محمد راضي شوشة (34 عاما)، المصور والمخرج في فضائية رؤيا الاردنية مركز مدى "أثناء تغطية المسيرة جاء أحد أفراد الأمن وكان بلباس مدني وحاول أن يأخذ الكاميرا مني، وعندما رفضت أن اعطيها له انهال علي ضربا بالأيدي وبالهرات وبالأخص على ظهري، فاقترب زميلي مراسل نفس القناة حافظ أبو صبرة لمساعدتي فانهالوا عليه ضربا أيضا وبنفس الطريقة".

وأفاد مراسل وكالة وتلفزيون "وطن" أحمد عبد العفو ملحم (32عاما) مركز مدى " أردت مساعدة زملائي طاقم قناة رؤيا حين تعرضوا للاعتداء، وحاولت التدخل لابعادهم عن أيدي عناصر الأجهزة الأمنية، فتم الاعتداء علي بالضرب بالهرات على ظهري وعلى ساقَي اليمنى ما أدى لاحمرارها وانتفاخها".

(3/12) اعتقل جيش الاحتلال مراسل موقع وكالة الخليل الاخبارية ومصور قناة TRT التركية مصعب ابراهيم سعيد (26عاما) بعد ان تم دهم وتفتيش منزله في بلدة بيرزيت شمال رام الله ومصادرة بعض المعدات حيث افادت والدته مدى "اقتحمت قوة من مخابرات وجيش الاحتلال الساعة الثانية من فجر اليوم (3/12) منزلنا في بلدة بيرزيت، حيث خلعوا الباب الرئيسي وكسروا بقية الأبواب وصولا الى شقة ابني مصعب، ودخل نحو 20 عنصرا منهم الى هناك، حيث وصلوا غرفة النوم أثناء نومه هو وزوجته، وقاوا

⁷ - انظر الرابط المرفوق الذي يظهر فيه ما تعرض له الصحفي حافظ ابو صبرة (القميص الزهري) وكذلك بعض ما طال الصحفي احمد

ملحم (الذي يضع حقيبة على ظهره) من اعتداء <https://www.youtube.com/watch?v=44R9gnDWz4E>

بتفتيشها بدقة، وصادروا جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به وهاتفين نقالين قبل أن يتم اعتقاله، واخرجوه دون السماح له بارتداء جاكيتته".

واضافت "علمنا انه يتواجد حاليا في مركز تحقيق عسقلان؛ وكما أخبرنا محامي نادي الأسير فادي القواسمي فقد تم تمديد اعتقاله لثمانية أيام تنتهي يوم الاثنين المقبل بتاريخ 3/20 وعندها سيتم عقد جلسة محكمة له ولكن علمنا لاحقا انه تم تأجيل موعد هذه المحكمة الى يوم 3/28".

(3/13) اوقف جنود وشرطة من قوات الاحتلال المحرر في صحيفة "القدس" محمد عبد ربه (55 عاما واخضعه للتحقيق اثناء عبوره حاجز الجيش العسكري المقام عند مدخل مدينة البيرة المعروف باسم " حاجز الـ DCO" حيث افاد عبد ربه مدى " يوم 3/13 وبينما كنت عائدا من عملي عبر حاجز الـ DCO بدأت الجنديّة التي اخذت بطاقة هويتي لتدقيق اعتيادي بشتمي والقت البطاقة على الارض بدعوى انها /مزورة/ وحدثت مشادة بيني وبينها فأحضرت الشرطة وقيدتني واعتقلنتي وتم نقلي الى مركز شرطة بنيامين (في مستوطنة قرب قرية جبع) وهناك تم احتجازي وإخضاعني للتحقيق لمدة ثلاث ساعات ومن ثم اطلقوا سراحي عند حوالي الساعة مساء ونقلوني الى مدخل مستوطنة بنيامين، علما ان سيارتي بقيت عند حاجز الـ DCO العسكري حيث كان تم توقيفي، وينطوي الوصول له لاحضار سيارتي وخاصة في مثل هذا الوقت على خطورة كبيرة حيث ان الجنود يمكن ان يفتحوا النار على اي شخص يقترب من الحاجز".

(3/13) دهمت قوة من جيش ومخابرات الاحتلال الاسرائيلي منزل مقدم البرامج في راديو الرابعة في الخليل علي عبد الكريم العويوي (28 عاما) مرتين واستدعوه مرتين للتحقيق معه حيث افاد العويوي مدى "عند حوالي الساعة الثالثة من فجر يوم 3/13 دهمت قوة من المخابرات الاسرائيلية والجيش منزلي في مدينة الخليل وقامت بتسليمي استدعاء للتحقيق معي بتاريخ 3/16 في عتصيون (مجمع استيطاني قرب بيت لحم)، وعندما ذهبت حسب الموعد قاموا بتأجيله الى يوم 2/21، وفي نفس ليلة 3/21 داهمت قوة من المخابرات منزلنا للمرة الثانية وسلموني استدعاء آخر مكتوب بنفس الموعد، وعندما ذهبت بقيت في التحقيق مدة ساعتين سألني خلالها الضابط عن عملي وما هي مشاريعي المستقبلية بعد أن خرجت من الاعتقال بشهر كانون أول الماضي، وبعد انتهاء التحقيق تم إطلاق سراحي".

(3/14) دهمت قوة من جيش ومخابرات الاحتلال منزل المصور الصحفي الحر بركات حسني الازعر (27 عاما)⁸ في قرية قبلان بمحافظة نابلس ليلا وصادرت الكاميرا الطائرة خاصته، حيث افاد الازعر مدى "داهمت قوة من جيش الاحتلال عند الساعة الثالثة من فجر يوم الثلاثاء (3/14) منزلي الكائن في قرية قبلان بمحافظة نابلس، وكان على رأس هذه القوة ضابط من جهاز المخابرات الاسرائيلية، وسألني عدة أسئلة حول عملي ومكان عملي كما سألني عن الكاميرا الطائرة خاصتي، وطلب تسليمها، رغم أنني أخبرته بأنها قانونية وأن جزءاً من ثمنها لا يزال غير مسدد لصندوق الأمم المتحدة عبر اتفاقية ما بيننا لتصوير أفلام، إلا أنه رفض إعادتها وأصر على مصادرتها، علما انني كنت قد تقدمت بطلب تمويل من صندوق الأمم المتحدة للعمل في مبادرة تصوير أفلام عن القرى الفلسطينية".

واضاف " تقدر قيمة هذه الكاميرا بـ 6000 شيكل، ويوجد مثلها في انحاء مختلفة من الضفة اكثر 200 كاميرا، وقد خاطبت نقابة الصحفيين لاسترجاعها عبر تدخل الارتباط الفلسطيني لكن حتى يوم امس 4/2 لم يحدث أي تطور بهذا الشأن".

(3/14) تعرض محمود نمر حريبيات (33عاما) مقدم البرامج في اذاعة راية والمختص في مواقع التواصل الاجتماعي بمكتب رئيس الوزراء لتهديدات بالقتل ولعملية تحريض وتشهير واسعة اثر تزوير صفحة على فيسبوك باسمه ونشر نص عليها يهاجم سكان بلدة يطا ما عرضه لملاحقة ولمخاطر حقيقية حيث افاد حريبيات مدى "تفاجأت عصر اليوم (14-3-2017) بمنشور مزور من حساب وهمي على موقع الفيسبوك باسمي تم نشره مع رابط صفحتي الحقيقية، يهاجم اهالي بلدة يطا في الخليل (بلدتي) يشتمهم ويستقزهم".

واضاف " اضافة الى هذا المنشور فقد تم نشر نص يقول بأنني أؤيد تصريحات جبريل الرجوب التي كانت انتشرت قبل يومين وتصف أهل يطا بأنهم /متخلفين/، حيث قام هذا الحساب المزور بتوزيع المنشور المذكور على عدة صفحات تخص بلدة يطا مما أدى لظهور حملة واسعة ضدي، ادت الى اني تلقيت العديد من رسائل التهديد على حسابي الشخصي (الحقيقي)، والتي كانت في مجملها عبارة عن تهديدات بالقتل، فضلا عن شتمي وعائلتي".

وقال حريبيات "توجهت بشكوى رسمية للشرطة ولقسم الجرائم الالكترونية في الشرطة، كما حاولت حل هذه المشكلة عشائريا، لا سيما وانه من الصعب في مثل هذه الحالة إقناع جميع سكان البلدة بأنني لم أقم بنشر ما يسيء لهم او للبلدة وانه كان مزورا".

⁸ - كان الصحفي بركات الازعر عمل سابقا لمدة سنة في راديو المؤشر.

(3/14) اعتقلت قوات الاحتلال طالب الاعلام (سنة الثالثة تخصص اذاعة وتلفزيون) في جامعة النجاح الوطنية عاصم مصطفى علي احمد (20 عاما) من منزله في نابلس حيث افاد والده مركز مدى "تم اعتقال عاصم من منزلنا الكائن في حي المعاجين غرب مدينة نابلس، ويتواجد الآن في سجن مجدو، وتم تمديد اعتقاله ثلاث مرات لمدة أسبوع في كل مرة، وبتاريخ 4/3 ينتهي تمديد توقيفه للمرة الثالثة، ويفترض أن تقدم ضده لائحة اتهام من قبل النيابة حول /أنشطته طلابية/ كما أخبرنا محامي نادي الأسير الأستاذ مصطفى العزموطي".

(3/18) اصيب مصور وكالة "وفا" في الخليل مشهور حسن وحواح (33 عاما) بقنبلة غاز في صدره اطلقها نحوه جنود الاحتلال اثناء تغطيته مراسم تشييع شهيد في مخيم العروب، حيث افاد وحواح مدى "يوم 3/18 توجهنا لتغطية تشييع شهيد في مخيم العروب وبعد أن انتهت مراسم التشييع، وقعت مواجهات بين شبان فلسطينيين وجنود الاحتلال، وأثناء ذلك تم استهدافي بقنبلة غاز تم إطلاقها من بندقية واصابتي في صدري إلا أنني لم أتعرض لأذى بسبب ارتدائي السترة الواقية جراء ذلك لكنني اصبت بحالة إغماء بسيطة نتيجة رائحة الغاز وتلقيت العلاج ميدانيا".

واضاف " تم ايضا استهداف سيارة زميلي مصور وكالة ترانس ميديا محمود خلاف بقنبلة غاز أخرى ولكنها لم تتسبب له باي اصابة".

(3/19) اوقف جهاز المخابرات الفلسطينية في طولكرم مراسل اذاعة القدس سامح محمود محمد عبد الله مناصره (30عاما) وحقق معه واعاد استدعاءه ثلاث مرات اخرى حيث افاد مناصره مركز مدى "توجهت يوم الاحد 3/19 الى مقر جهاز المخابرات العامة في مدينة طولكرم لمقابلتهم بناء على اتصال جرى معي في اليوم الذي سبقه، وبمجرد وصولي للمقر خضعت لتحقيق استمر حوالي ساعة حول مشاركتي في تشييع جنازة الشهيد باسل الأعرج وعلاقتي بالشيخ خضر عدنان، وعملي الصحفي مع إذاعة القدس وما أتلقاه من راتب وطريقة التحويل".

واضاف " بعد جلسة التحقيق هذه تم عرضي على الخدمات الطبية تمهيدا لاعتقالي وتسجيلي كمتعقل ونقلني للزنازين، وعدت بعدها للتحقيق للمرة الثانية حول نفس المواضيع لمدة تجاوزت الساعة والنصف ومن ثم نقلوني الى الزنازنة، وبقيت حتى جلسة التحقيق الثالثة حيث أخبروني بأنهم يريدون إطلاق سراحي على أن

أعود في اليوم التالي الساعة التاسعة صباحاً، وتم إطلاق سراجي الساعة التاسعة من مساء نفس هذا اليوم الأحد 3/19".

وأضاف "في اليوم التالي (3/20) توجهت حسب الموعد الى مقر المخابرات، وكانوا قد طلبوا إحضار شهادتي الجامعية، وبما أنني لم أحضرها لاني لم أجدتها، تم إمهالي حتى يوم الأربعاء (3/22) لإحضارها، ولظروف خاصة تأخرت عن مواعي المحدد في هذا اليوم كما انني لم أجد شهادتي، وعندها طلبوا مني احضار كشف حساب من البنك الذي اتعامل معه فأحضرت لهم كشفا لمدة ستة أشهر سابقة، واستمرت الجلسة لما بعد الظهر وأطلق سراجي على ان أعود مجددا لمراجعتهم يوم الثلاثاء بتاريخ 4/4".

(3/20) اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلية طالبة الاعلام في جامعة بيرزيت استبرق ابراهيم يحيى (21 عاما) حيث افادت والدتها فاطمة محمد يحيى مركز مدى "مساء يوم الاثنين 3/20 حوالي الساعة السادسة مساء تم اعتقال ابنتي استبرق من سكن الطالبات في بلدة بيرزيت، وهي تتواجد حاليا في معتقل هشارون، وقد عقدت لها جلسة محاكمة بعد اعتقالها بثلاثة أيام أي يوم الخميس (3/23) تم خلالها تمديد اعتقالها لمدة 8 أيام أخرى من أجل استكمال التحقيق، وقد تأجلت جلسة المحاكمة الثانية يوم 3/30 يوم الأربعاء الموافق 4/5".

(3/21) اعتقل جهاز الامن الوقائي مراسل شبكة عروبة الاعلامية ووكالة شهاب الاخبارية عامر عبد الحكيم ابو عرفة (33 عاما) من منزله في الخليل لمدة يومين وحققوا معه حول عمله الصحافي وصادروا خلال ذلك عدة اجهزة خاصة حيث أفاد عامر مدى "اقتحمت قوة من عناصر الأمن الوقائي (عددهم خمسة عناصر وكانوا بالزي المدني)، منزلي عند الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء (3/21)، وطلبوا مني تسليمهم جهاز الكمبيوتر الخاص بي وهاتفي النقال والكاميرا وبطاقة الذاكرة الخاصة بها، (لكنهم نسوا مصادرة الذاكرة)، فنزلت معهم حيث كانوا بسيارة هونداي مدنية إلى مقر جهاز الأمن الوقائي في الخليل، ومباشرة تم وضعي في زنزانة وبقيت محتجزا فيها حتى الساعة التاسعة مساء، وبعدها تم التحقيق معي حول اعتقالاتي السابقة لدى الاحتلال 2003 الذي كان استمر 4 سنوات، واعتقالي الإداري عام 2011، ومن ثم اعدوني الى الزنزانة، وجاء المستشار القانوني وأعاد نفس الحديث فأخبرته بنفس الإفادة، مع إضافة أنني أعمل صحافيا في وكالة شهاب وشبكة عروبة الإعلامية وقمت بالتوقيع على إفادتي دون أي مشكلة".

واضاف "بعد حوالي 20 دقيقة تم نقلي الى نيابة الخليل، وعندما أخبرتهم بأني صحفي سألني عن الشخص المسؤول عن الصحفيين في الخليل وهو جهاد القواسمي فاتصل به وتأكد من عضويتي بالنقابة، وأخبرني بضرورة أن يرسل كتابا للنائب العام ليخبره بأني صحفي، الأمر الذي أثار حفيظة المستشار القانوني لأنني أعمل لدى وكالة شهاب وأنني /أحرض/ ضد الأجهزة الأمنية، وعندما سألته ما هي تهمتي بالضبط؟ أجاب بأني قمت بتصوير مسيرة حزب التحرير في الخليل قبل أسبوعين وأني أظهرت في الصور قمع الأجهزة الأمنية للمسيرة، فأجبتني بأنني لم أصور ولم أذهب للمسيرة أصلا، فأعادوني الى الزنزانة مرة أخرى، وأرسلوني لوحدة الأجهزة الالكترونية، وهناك حاول الضابط اختراق الفيسبوك الخاص بي أمامي ولكنه لم ينجح، كما قام بفتح البريد الالكتروني الرسمي الخاص بي (عددها اثنان) وغيروا كلمتي السر الخاصة بهما، وتم يوم الأربعاء (3/22) بعد الاتصال بمسؤول نقابة الصحفيين في الخليل جهاد القواسمي وعدوا بالإفراج عني الساعة الثالثة عصرا، ولكنني بقيت محتجزا حتى الساعة السابعة مساء حتى تم الإفراج عني، حيث تواصلت خلال ذلك محاولاتهم فتح جهازي وحساب الفيسبوك الخاص".

(3/23) دهم جيش الاحتلال الاسرائيلي فرعي مطبعة النهضة في طولكرم وشويكة وقتشها وصادر العديد من الاجهزة والادوات والمحتويات ما شل قدرتها على الاستمرار في العمل والحق بها خسائر تقدر بملايين الشواقل حيث افاد مالك مهند حسن ابو صالح (44 عاما) مركز مدى "داهمت قوة من جيش الاحتلال (يقدر بنحو 100 جندي) عند الساعة الواحدة والنصف من بعد منتصف ليلة 3/23 منزلي الكائن في قرية شويكة في طولكرم، وطلبوا مني فتح فرع المطبعة القريبة من منزلي، وعندما سألتهم عن إذن التفتيش لم يكن معهم أي أذن، وفتحت لهم باب المطبعة البالغة مساحتها 700م وتتالف من طابقين وبقيت في الخارج حيث استمر وجودهم بداخلها نحو ساعتين".

واضاف "حين خرجوا طلبوا مني التوقيع على ورقة قاموا بتسجيل ما تمت مصادرته عليها، فرفضت التوقيع لأنني لم أرى ما فعلوه بالداخل. كان مدونا في الورقة أنهم قاموا بمصادرة شيكات، ودفاتر، وهاتفني الخاص، ومجموعة من الهاردسكات، وقطع من الماكينات (هي كروت التشغيل والتي بدونها لا تعمل الماكينة)، ومن هناك طلبوا مني الذهاب الى الفرع الثاني للمطبعة في نفس مدينة طولكرم، حيث أقلوني في الجيب العسكري معهم الى فرع المطبعة الثاني وهناك قاموا بخلع الباب واقتحموا المقر وصادروا الهاردسكات من الكمبيوترات،

وكرتات التشغيل من الماكينات قبل أن ينسحبوا من المكان، وعندما سألت الضابط عن السبب أجاب بأنني /شخص خطر/. من الصعب علي حصر الخسائر التي تقدر بملايين الشواقل ما بين خسارة أجهزة وتوقف العمل وتعطيل عمال المطبعة حيث يعمل في المطبعيتين 17 عاملا، 12 منهم في فرع شويكة و5 عمال في فرع طولكرم".

(3/24) اصيب مصور وكالة اسوشيتد برس AP ناصر حسين الشيوخي بحالة اختناق شديدة وفقد الوعي جراء استهدافه وعدد من الصحفيين بقنابل الغاز من قبل جنود الاحتلال اثناء تغطيته مسيرة في قرية المغير حيث افاد الشيوخي مدى "حوالي الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم 3/24 توجهنا لتغطية مسيرة سلمية نُظمت شرق قرية المغير بمحافظة رام الله احتجاجا على إقامة بؤرة استيطانية جديدة في المكان، وبعد فترة بسيطة هاجم جنود الاحتلال الاسرائيلي المسيرة لتفريقها، ورغم أننا كنا نقف نحن الصحفيين بعيدا عن المتظاهرين، وكان واضحا من لباسنا والكاميرات والمعدات التي نحملها اننا صحفيين، إلا أن الجنود استهدفونا مباشرة بقنابل الغاز المسيل للدموع الأمر الذي أدى لاصابتي بحالة اختناق شديدة جراء استنشاق الغاز وفقداني للوعي، وبسبب عدم وجود سيارة إسعاف في المكان فقد تلقيت العلاج ميدانيا".

(3/27) دهمت قوة من جيش الاحتلال منزل عائلة رسام الكاريكاتير الفلسطيني اسامة نواف نزال (34 عاما)⁹ في قرية كفر نعمة غرب رام الله، ودخلوا الى مرسمه الكائن في المنزل وقاموا بتخريبه ومصادرة جميع الرسومات الموجودة فيه حيث افاد نزال مدى " اقتحمت قوة راجلة من جيش الاحتلال عند الساعة الثالثة من فجر اليوم منزلنا الكائن في قرية كفر نعمة، وقاموا باحتجاز جميع افراد عائلتي في غرفة واحدة، ودخلوا الى المرسم الخاص بي وقاموا بتكسيه وتخريبه ومصادرة جميع الرسومات الموجودة فيه، وقد أرادوا اعتقال شقيقي الأصغر حتى يدلهم على مكان سكني حيث أنني أسكن منذ سنة في مدينة رام الله، ولكنهم تراجعوا عن اعتقال شقيقي بعد اتصال هاتفي اجره في اللحظة الأخيرة وغادروا المنزل الساعة الخامسة صباحا".

(3/27) اوقف جهاز الامن الوقائي طالب الاعلام في جامعة بيرزيت براء محمود القاضي (24 عاما) واخضعه لتحقيق تخلله ضرب واساءة معاملة اثناء احتجازه حيث افاد القاضي مدى "قبل اعتقالي بحوالي عشرة أيام أو أكثر جاء عناصر من الأمن الوقائي الى بيتي في مدينة البيرة، ولم أكن أتواجد في المنزل وأخبروا عائلتي بأنه يتوجب علي الذهاب الى مقر الوقائي دون ان يحددوا أي موعد لذلك، كما تلقيت عدة

⁹ - ينشر رسام الكاريكاتير اسامة نزال اعماله في جريدة الحال ودنيا الوطن والعديد من وسائل الاعلام والمواقع الاخبارية.

اتصالات من اشخاص من طرفهم طلبوا مني الذهاب الى مقر الوقائي وحاولوا إقناعي بأنه لن يتم اعتقالني، ويوم 3/19 حضروا الى منزلي وقاموا بتسليمي بلاغا رسميا لمراجعتهم في اليوم التالي (3/20)، ولكنني لم أذهب في ذلك اليوم بل ذهبت بتاريخ 3/27 على أساس أنني سأعود الى منزلي في نفس اليوم كما سبق وأخبروني، ولكنهم احتجزوني وابقوني رهن التحقيق مدة 24 ساعة".

وقال "حقق معي محقق في النهار، ومحققين في الليل على جلستين حول مواضيع كثيرة مثل أنشطتي الجامعية عموما، وعلى الأخص أثناء اشغالي منصب رئيس نادي الإعلام هناك، وحول الحراك الشبابي، وقد قام أحد المحققين الليليين بضربي ضربتين بيديه على بطني، وأثناء الليل قاموا بسحب الفرش من غرفتي وإجباري على خلع سترتي، مع الإبقاء على النوافذ مفتوحة".

وأضاف "في اليوم التالي 3/28 حوالي الساعة الرابعة عصرا تم الافراج عني بعد انتهاء التحقيق، وقد أخبرني المحقق بأنه سيتصل بي إذا أرادني ولكنني أحبته بأنني لن أحضر إلا باستدعاء رسمي".

(3/28) استدعى جهاز الامن الوقائي في الخليل مقدم البرامج في اذاعة مرح والصحفي في جريدة Arab weekly البريطانية محمد سعيد خليل ابو جحيشة (32 عاما) حيث افاد ابو جحيشة مدى " استدعائي جهاز الأمن الاوقائي في الخليل لمراجعتهم ولكنني لم أذهب".

(4/1) اصيب مصور تلفزيون فلسطين في قلقيلية بشار محمود نزال (38 عاما) بعيار مطاطي في ساقه اثناء تغيبته مسيرة المناهضة للاستيطان في كفر قدوم حيث افاد نزال "بينما كنت أعطي مسيرة كفر قدوم الأسبوعية المناهضة للاستيطان يوم 1-4 بدأ جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة المطاطية لقمع المسيرة، ورغم اننا نحن الصحفيين كنا كالعادة نأخذ جانبا بعيدا عن الجيش والمتظاهرين لان الشارع ضيق إلا ان عيارا مطاطيا اصابني في ساقى اليسرى ما استدعى تلقي العلاج الميداني داخل سيارة الإسعاف".

(4/2) أبلغ الصحفي عمر ناجي محمود نزال عضو الامانة العامة لنقابة الصحفيين (54 عاما) انه ممنوع من من قبل الاحتلال الاسرائيلي من السفر خارج فلسطين لمدة عامين وانه ممنوع من دخول القدس ومناطق 48 لمدة عام، وانه ممنوع من فتح حساب بنكي حيث افاد نزال الذي كان افرج عنه مؤخرا بعد اعتقال اداري استمر عشرة شهور "توجهت يوم الأربعاء الماضي 3/25 الى مكتب الارتباط المدني الفلسطيني فأخبرني بأنني ممنوع من السفر (من قبل الاحتلال الاسرائيلي) لمدة سنتين، حيث كنت أنوي التوجه للمشاركة في مؤتمر اتحاد الصحفيين، كما أخبروني بأنني ممنوع من الحصول على تصريح لدخول مدينة القدس ومناطق 1948 لمدة 99 سنة، وفي ذات الوقت علمت أيضا بانني ممنوع من فتح حساب بنكي إضافي، إذ كنت قد توجهت الى البنك العربي- فرع الإرسال لهذا الغرض، ولاحقا علمت بطريقتي أن هناك جهة دولية قد تلقت طلبا من الإسرائيليين بهذا الخصوص".

(4/2) احتجز جنود الاحتلال المتمركزين على حاجز النبي صالح بمحافظة رام الله محررة الاخبار في اذاعة صوت فلسطين الصحافية سونا عبد الغافر الديك (40 عاما نحو ثلاث ساعات بزعم انه بدت متجهمة في وجه احد الجنود وهددوها بالاعتقال في حال عادت للمرور من تلك المنطقة حيث افادت الديك مدى " اوقفني جندي عند حاجز النبي صالح بينما كنت في طريقي الى رام الله وطلب هويتي الشخصية، وبعدها بدأ يتكلم معي بالعبرية وطلب مني تصريح، فقمت بإعطائه جميع الأوراق الخاصة بي وبسيارتي، وحين شاهد علم فلسطين والكوفية على تابلو السيارة طلب مني إلقاءها خارج السيارة، إلا أنني تظاهرت بأنني لم أفهم ما قاله بالعبرية، فأخذ هاتفي النقال وبدأ يصور مكالماتي فطلبت منه ان يترك الهاتف ويعيده لي فقام بإشهار سلاحه في وجهي وهو يصرخ، وقام بتصويري أنا والسيارة والرخصة وبطاقة التلفزيون، وعندها عدت الى سيارتي

فجاء أحد الشبان واخبرني بأن الجندي طلب منه التحدث إلي لأنه يعرف اللغة العبرية، وأخبرني بأنني كنت عابسة (متجهمة) في وجه الجندي، وسألني إذا كنت مسلمة أم مسيحية؟ وعندما قالت له بأنني مسلمة قال الجندي /كما أعلم فالدين الإسلامي يحث على الابتسامه، وقد بقيت هي عابسة في وجهي لذا سأقوم باحتجازها 8 ساعات حتى تعتذر مني وترمي العلم والكوفية/، وفتح صندوق السيارة وأراد تفتيشها وخلع الغطاء الموجود في الأسفل بحجة أنه يوجد شيء اسفله".

واضافت " يبدو ان احد المواطنين الذين مروا بالمكان اتصل بالارتباط الفلسطيني، وبعد محادثات ما بين الجانبين طلب مني الضابط أن اعتذر وأن أبتسم حتى يتركني أذهب ومع ذلك رفضت، إلا أنه وبعد 3 ساعات جاء الضابط وسلمني هويتي وابلغني بالعربية بأنه يمنع علي المرور من هذا المكان والا فإنه سيتم اعتقالني".

(4/2) اغلق جيش الاحتلال مكتبة البخاري في نابلس لمدة شهرين حيث افاد محمد بشارت الموظف في المكتبة مركز مدى "وصلت قوة من جيش الاحتلال الى مكتبة البخاري الواقعة عند المدخل الغربي لحرم جامعة النجاح الوطنية القديم، واقدم الجنود على اغلاق المكتبة بلحام الاوكسجين وعلقوا على مدخلها امرا عسكريا باغلاقها لمدة شهرين، علما ان جيش الاحتلال كان قد صادر هارديسكات عدد 2 قبل صدور قرار الإغلاق بشهرين ونصف، كما واعتقل مالك المكتبة علاء سلام (40 عاما) قبل ثلاثة شهور".

(4/4) اعتدى عناصر امن في غزة على مصور الفيديو والمصور في شبكة الترتيب العربي الاخبارية¹⁰ عاهد بسام العبادي (24 عاما) وأطلقوا النار على ساقه واصابوه بجروح بليغة اثناء تصويره عمليات هدم باشرتها حكومة غزة لمنازل في حي الامريكية حيث افاد العبادي مدى " يوم 4/4 شرع امن حماس في غزة بتنفيذ اوامر هدم لمنازل في الامريكية شمال غزة¹¹ فتوجهت الى المكان لتغطية ذلك، وبينما كنت أتواجد بجانب خيمة اعتصام اقيمت هناك تم إطلاق النار باتجاهي، وبعد أن غادرت الشرطة المكان عادت بعد وقت قصير سيارتان عسكريتان بداخلهما مسلحون وبدأوا بإطلاق النار بكثافة، ما دفعني للجري بعيدا عن المكان".

¹⁰- مفرها في لبنان بمخيم عين الحلوة.

¹¹- بتاريخ 2016/12/25 تسلم أهالي منطقة حي الأمريكية شمال قطاع غزة وعددها 250 أسرة أوامر بهدم منازلهم من قبل حكومة غزة، ويوم 2017/4/4 باشر امن حماس في غزة بهدم هذه المنازل علما انه يقطنها نحو 2000 شخص كما افاد المصور الصحافي عاهد العبادي.

واضاف " نظرا لاني لم أتمكن من الجري بسرعة وبحرية (لاني اعاني من كسر قديم في ساقى)، قام أحد عناصر الأمن بإطلاق النار على ساقى اليسرى، ما أدى لكسر في ساقى حيث تم نقلي الى المستشفى و بقيت أتلقي العلاج حتى يوم الاثنين 4/17".

وقال "أجريت لي عملية جراحية لعلاج تهتك حدث في الوريد وفي شرايين الساق، ومن اجل تفادي بتر ساقى نتيجة ذلك قرر الطبيب أخذ شرايين من ساقى اليمنى وزراعتها في ساقى اليسرى تفاديا لبتها، وغادرت المستشفى بعد أن أجريت لي أيضا عمليات تجميلية".

(4/4) مددت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اعتقال الصحافي الحر محمد اديب احمد القيق (33 عاما) قبل موعد انتهاء اعتقاله الاداري بعشرة ايام ووجهت له تهمة جديدة حيث افادت زوجته فيحاء شلش مدى "قبل موعد الإفراج عنه المقرر يوم 2017/4/14 عقد الاحتلال يوم الثلاثاء 4/4 جلسة محكمة قدم فيها لائحة اتهام ضد الصحفي محمد القيق ادعى فيها ان محمد شارك في تنظيم محظور (هو الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت) من خلال اعتصامات مساندة للأسرى وقد اعتبرت السلطات الاسرائيلية هذا تحريضا".

واضافت "بتاريخ 4/6 قررت محكمة الاحتلال الإبقاء على اعتقال محمد القيق /الى حين انتهاء الاجراءات القانونية بحقه/ ما يعني استمرار اعتقاله بشيك مفتوح مدته 101 يوم. ويوم 4/9 تقدمنا بطلب استئناف ضد هذا الحكم وبطلب للإفراج عنه بكفالة مالية، ولكن حتى الآن لم نتلقى أي رد، وفي حال تمت الموافقة على الاستئناف سيتم الإفراج عنه بكفالة وإلا فانه سيتم عقد جلسة محكمة له بتاريخ 2017/6/7".

واشارت الى ان الصحفي محمد القيق انهى بتاريخ 4/18 علاجه في مستشفى الرملة وتم نقله الى سجن (أوهلي كيدار) في بئر السبع، إلا أن هناك مضاعفات ما يزال يعاني منها مثل دوخة وألم في البطن.

(4/9) اوقفت المخابرات الفلسطينية طالب الاعلام في جامعة بيرزيت براء محمود القاضي (24 عاما) لمدة يومين تعرض خلالها للتعذيب اثناء استجوابه، حيث افاد القاضي مدى "تلقيت استدعاء من المخابرات الفلسطينية للتحقيق يوم الاحد 4/9 وعندما ذهبت في الموعد أخذوا بداية أماناتي تمهيدا لاعتقالي، ومباشرة جلس معي محققان لمدة ساعة تم فيها سؤال حول الجامعة وتوجهاتي السياسية وعن أمور عائلية، وبقيت حتى المغرب حيث جاء مدير التحقيق ويدعى أبو مصعب وحقق معي نحو 30 دقيقة وعندما لم تعجبه اجاباتي ضربني كف (صفعني) وقام بشبجي على كرسي بعد ان تم تعصيب عيوني وبقيت على هذا الوضع

من الساعة الثامنة مساء حتى الثالثة فجرا. وبعدها حقق معي ضابط آخر ووجه لي نفس الأسئلة السابقة ومن ثم تم نقلي الى الزنزانة".

واضاف "في صباح اليوم التالي جاء المستشار القانوني وحاول أخذ إفادتي وسألني عما إذا تلقيت أموالا من جهات خارجية، فأجبت بأنه لم يتم سؤالي حول هذا الموضوع أصلا، وبعدها جاء مدير التحقيق وأخبروه بأنني مضرب عن الطعام وعندما طلب مني أن أكل ولم أقبل قام بفك حزامه وضربني به أولا ومن ثم قاموا بربط يدي للخلف وبشبحي على الباب مدة نصف ساعة".

وقال "في اليوم التالي أي يوم 4/11 تم إرسالني للمحكمة وهناك بقيت في نظارة المحكمة نحو نصف ساعة ولم يتم عقد جلسة محكمة، فاعادوني إلى مقر جهاز المخابرات وأعادوا لي أماناتي وهويتي وتم توقيعني على إفادتي إضافة الى تعهد بالعودة للمخابرات يوم الخميس بتاريخ 4/13 إلا أنني لم أذهب".

(4/11) اعتدى جنود الاحتلال على مصور وكالة وفا في الخليل مشهور حسن وحواح (33 عاما) وحطموا الكاميرا خاصته واحتجزوه ومصور تلفزيون فلسطيني ثائر فقوسة (38 عاما) اثناء تغطيتهما اعتداءات للجيش الاسرائيلي على المواطنين، حيث افاد وحواح مدى "يوم 4/11 كنت أنا وزميلي مصور تلفزيون فلسطيني ثائر فقوسة (38 سنة) في تغطية مباشرة لإغلاق بوابات الحرم الابراهيمي في البلدة القديمة(من قبل جنود الاحتلال) بمدينة الخليل، والذي تخللته اعتداءات على المواطنين وإغلاق للمحلات وتفتيش للمنازل، وأثناء تغطية هذه الاعتداءات جاء أحد الجنود وقام بتفتيشنا وأخذ مني الكاميرا وقام بإلقائها على الأرض الأمر الذي تسبب في كسرها وكسر العدسة، كما وتعمد بإمساكي وضربي بالحائط، وأبقانا محتجزين نحو 45 دقيقة وبعدها تم إطلاق سراحنا".

(4/11) استدعت المخابرات الفلسطينية ايد عبد الرحمن الرفاعي (24 عاما) وهو مدير تحرير في شبكة قدس الاخبارية واستجوبته حيث افاد الرفاعي مدى "تلقيت اتصالا هاتفيا من جهاز الأمن الوقائي قسم ضواحي القدس حوالي الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل يخبرني بأنني مطلوب للتحقيق في المقر في الساعة الثانية عشر من بعد ظهر اليوم التالي. قمت بإبلاغ نقابة الصحفيين (يوسف محارمة) قبل أن أذهب، والذي اخبرني بدوره أن أذهب وأن النقابة ستكون بجانبني في حال حدوث أي تطور، وعندما ذهبت خضعت للتحقيق استمر نحو ثلاث ساعات حول عملي الصحفي والوكالات الصحفية التي أعمل معها، كما حققوا معي حول موضوع تدخلني لدى الأمن الوقائي للإفراج عن حوالة مالية بقيمة \$3000 لزميلة لي تعمل في

قناة الجزيرة الإنجليزية كانت محتجزة لدى الجهاز، فسألني ما هي علاقتي كي أتدخل في هذا الموضوع وإلى أين وصل الموضوع، ومع من تعمل وهل لها علاقة بالتنظيمات السياسية، ثم بدأ التحقيق معي يأخذ منحى آخر حول حركة حماس والمنظمة وغيرها، وأخيرا أخبرني بأنه لم يكن هو الشخص المخول بمقابلتي وان الضابط الذي كان من المفترض أن يقابلني اضطر للمغادرة ولا يعلم بالضبط سبب استدعائي وأنهم سيتصلون بي خلال الأسبوع المقبل، أو سينتظرون مني مكالمة هاتفية لتحديد موعد".

(4/13) اعتقل جهاز الامن الداخلي في غزة مذيعة الاخبار في تلفزيون فلسطين تغريد احمد ابو طير (47 عاما) مدة 11 يوما حيث افادت ابو طير مدى بعد اخلاء سبيلها "تم مساء الخميس 4/13 اعتقالي من منزلي من قبل امن حماس وبقيت معتقلة في سجن انصار مدة 11 يوما تم خلالها التحقيق معي يوميا باستثناء أيام الإجازات حول موضوع زيارتي الى رام الله قبل سنة ونصف (كنت زرت رام الله مدة أربعة أيام) وأسباب هذه الزيارة، وتواصلني مع اللجنة المركزية لحركة فتح وطبيعة علاقاتي بأعضائها، وبمن التقيت منهم أثناء هذه الزيارة، إضافة لكتاباتي ضد موضوع الانقسام منذ بدايته حيث كنت أكتب على موقع الشبكة الفلسطينية للإعلام حول هذا الموضوع".

واضافت "تم الإفراج عني بدون أي شروط او ضمانات يوم الاحد 2017/4/23 بعد عدم تمكنهم من تقديم او اثبات ما يدينني".

(4/17) اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مكتبة حسام في الخليل وصادرت بعض محتوياتها واغلقتها لمدة 17 يوما بدعوى التحريض حيث افاد صاحب المكتبة حسام محمد روبين ناصر الدين (37 عاما) مدى "اقتحمت قوة من جيش الاحتلال عند حوالي الساعة الواحدة من فجر يوم 4/17 مكتبة حسام الكائنة مقابل جامعة بوليتكنك فلسطين في مدينة الخليل واغلقتها حتى تاريخ 2017/5/4 بدعوى التحريض على الإرهاب".

واضاف ناصر الدين "كسر الجنود الباب الخارجي للمكتبة وقاموا بتفتيشها وصادروا الـ DVR الخاص بالكاميرات، وهاردسكات عدد 5 ، وفلاشات عدد 27 بحسب الورقة التي تركوها معلقة على الباب والتي

تبين قرار الإغلاق، وقاموا بإغلاق الباب باللحام وذهبوا، أما نحن فلم يتسنى لنا أن نعرف بالضبط ما الذي تمت مصادرتة من محتويات المكتبة علما انها تتبع الكتب والقرطاسية وتقدم خدمات جامعية للطلاب".

(4/17) اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مكتبة محمد في الخليل وأغلقتها لعشرة ايام وصادرت بعض محتوياتها حيث افاد مهند محمد عبد شاکر (23 عاما) وهو موظف في المكتبة مركز مدى "اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مكتبة محمد الكائنة في مدينة الخليل عند الساعة الثانية من فجر يوم 4/17، وبعد ان غادروا قاموا بتعليق ورقة على باب المكتبة بالمعدات والاعراض التي تمت مصادرتها وهي 13 فلاش، هارديسكات عدد 7، كما وتنص الورقة التي وضعها الجنود بعد مغادرتهم على قرار بإغلاق المكتبة حتى يوم 4/27 وذلك بدعوى التحريض على الإرهاب".

واضاف "حسب رواية مواطنين من الجيران الذين يقيمون قرب المكتبة في المكان فقد استمرت عملية الجيش حتى الساعة الرابعة فجرا".

(4/17) اقتحم جنود الاحتلال فرعي مكتبة دار الاسراء في عمليتين منفصلتين خلال اسبوع وصادروا العديد من محتوياتهما واغلق احد هذين الفرعين لنحو ثلاثة اسابيع حيث افاد مالك المكتبة علي طاهر دندس (30 عاما) مركز مدى "اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مكتبة دار الإسراء في مدينة الخليل الساعة الثالثة من فجر يوم 4/17، وحاولوا كسر الباب إلا أن أحد الجيران اتصل بي فذهبت وفتحت الباب للجنود، حيث فتشوا المكتبة وصادروا جهازي كمبيوتر وبعض الوثائق ودفاتر العمل، وقاموا بلحام الباب تاركين أمرا يقضي بإغلاق المكتبة حتى تاريخ 2017/5/4 بذريعة التحريض على الإرهاب".

واضاف "بتاريخ 2017/4/26 تم أيضا اقتحام الفرع الثاني للمكتبة الكائن في مدينة الخليل قرب جامعة الخليل الساعة الواحدة من بعد منتصف الليل وصادرو هادرسكات عدد 11 بعد تفتيشها إلا أنه لم يتم إغلاقها".

(4/21) اصيب مراسل تلفزيون فلسطين في قلقيلية أنال باسم الجدع (27 عاما) بقنبلة غاز اطلقه احد جنود الاحتلال نحوه اثناء تغطيته مسيرة كفر قدوم الاسبوعية حيث افاد الجدع مدى "أثناء إعدادنا انا ومصور التلفزيون بشار نزال تقريرا حول مسيرة كفر قدوم الإسبوعية يوم الجمعة (4/21)، وصلت قوة من الجيش الاسرائيلي وقمعت بالرصاص المطاطي المتظاهرين مما أدى الى إصابة ثمانية أشخاص. وبعد أن شارفت

على إنهاء التقرير عند حوالي الساعة الثانية تم استهدافنا انا والزميل نزال مباشرة من قبل الجنود رغم ارتدائي للدرع الواقي الخاص بالصحفيين، ورغم اننا كنا نقف بعيدا عن المتظاهرين والجنود ، حيث اطلق الجنود قنبلة غاز أصابنتي في ساقى اليمنى".

واضاف "تلقيت علاجاً ميدانياً، ومن ثم نقلت الى مستشفى درويش نزال في قلقيلية لتصويرها بالأشعة حيث تبين اصابتي برضوض بسيطة".

(4/25) اوقفت الشرطة في غزة رئيس الشبكة الفلسطينية للصحافة والاعلام نصر ابو الفول (29 عاما) بدعوى ترويجه الاشاعات حيث افاد ابو الفول مدى "في تمام الساعة الخامسة والنصف من يوم الثلاثاء 4/25 وصلت قوة عسكرية من المباحث العامة وجهاز الشرطة إلى منزلي الكائن في حي الشيخ رضوان في غزة ومعهم أمر اعتقال بحقي إلا أنني لم اكن حينها في المنزل، وعندما أخبرتني عائلتي بأمر الاعتقال ذهبت مباشرة الى مركز الشيخ رضوان بعد أن أخبرت نقابة الصحفيين بالأمر، وبعد انتظار ساعتين حضر زميلي حازم ماضي وتم تحويلنا نحن الاثنين إلى مقر إدارة المباحث العامة، وهناك تم توقيفنا الساعة السابعة والنصف مساء وجاء مدير مكتب التحقيق ليخبرني بأنني موقوف على ذمة مدير المباحث العامة بتهمة ترويج الشائعات".

واضاف ابو الفول "نفيت هذه التهمة، فقام مدير مكتب التحقيق بفتح الحساب الخاص بي على فيسبوك وتحديدًا بخصوص نقلي على صفحتي الخاصة لخبر حادثة السطو المسلح التي وقعت في شارع الجلاء عن صفحة الصحفي محمد البرعي".

واضاف "سألوني عن قام بدفع المال لي مقابل إعادة نشر هذا الخبر، وأخبروني بأنني أنتمي لحركة فتح وأنني أسعى للانقلاب. بعد هذه الجولة من التحقيق تم نقلي الى السجن حوالي الساعة العاشرة ليلاً، ومن ثم الى الزنازين".

وقال "عند الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي تم نقلي الى وحدة الجرائم الالكترونية في المباحث العامة، وهناك سألني المحقق عن حساب الفيسبوك الخاص بي وبعد تفنيشه اتهمني بأنني افتعل المشاكل وأروج

الإشاعات، وبعد ان اقتنع بأنني أعدت نشر الخبر عن مصدره، تم توقيعي على إفادتي إضافة لتعهد باحترام النظام والقانون وعدم ترويح الإشاعات وتم الإفراج عني تمام الساعة الثانية من بعد الظهر".

(4/27) اوقفت المباحث العامة في شرطة غزة مصور الفيديو ومدرّب التصوير في تلفزيون فلسطين محمد عبد الرحمن البرعي (45 عاما) يومين بتهمة ترويح اشاعات حيث افاد البرعي مدى "قمت بنقل خبر تم تداوله على فيسبوك حول اشتباك بين لصوص ورجل اعمال في شارع الجلاء بغزة تخلله اطلاق نار ادى لمقتل احد المهاجمين مع تلميح لاسم رجل الاعمال، وساد الاعتقاد بأنني انا من كتب الخبر علما انني قمت بحذفه بعد عشر دقائق من نشره، ولهذا اصدر الامن الداخلي في غزة مذكرة ضبط وإحضار بحقي واحضرها الى منزلي".

واضاف البرعي " بناء على ذلك توجهت في اليوم التالي 2017/4/27 الى مركز مباحث دير البلح؛ وهناك تم التحقيق معي حول الخبر ومن أي حصلت عليه، وما اذا كانت جهة معينة دفعت لي لنشر الخبر أو لترويح هذه الإشاعات. وخلال ذلك قاموا بتفتيش حساب الفيسبوك الخاص بي للتأكد من إفادتي، وبعد أن أدليت بإفادتي ووقعت عليها وعلى تعهد بعدم نشر الأخبار إلا بعد التأكد من صحتها ومن مصادرها".

وقال "بقيت معتقلا على ذمة جهاز المباحث العامة في غزة لليوم التالي حتى تم الافراج عني وغادرت المكان الساعة الثانية ظهرا".

(4/29) هاجمت شرطة الخيالة الاسرائيلية الصحافيين وطواقم وسائل الاعلام خلال تغطيتهم اعتصاما سلميا نظم يوم 4/29 في مدينة القدس المحتلة وفرقتهم ومنعتهم من تغطية الاعتصام في اعتداء عنيف طال ما لا يقل عن 14 صحافيا/ة حيث افاد مصور وكالة الانباء الفرنسية الصحافي احمد كمال غرابلي (36 عاما) مركز مدى "عند الساعة الخامسة من مساء امس (السبت 2017/4/29) وبينما كنت في منطقة باب العامود بالقدس القديمة لتغطية وقفة تضامنية مع الاسرى المضربين عن الطعام لليوم الثالث عشر على التوالي، وصلت قوة من شرطة الخيالة الاسرائيلية لتفريق المتظاهرين، وأثناء ذلك تعرضت لهجوم من أحد الخيول أثناء فراري منه بعد أن جاء مسرعا باتجاهي، الأمر الذي أدى لتعثري ووقوعي على الأرض وأنا أمسك بكامرتين كسرتا نتيجة وقوعي أرضا".

واضاف "توجهت الى مركز كوبات حوليم الطبي وتلقيت إسعافا أوليا ونصحوني بزيارة مستشفى، فذهبت مساء الى مستشفى المقاصد حيث تبين بعد اخذ صورة طبقيّة اصابتي بكسر في الريشة الرابعة للقفص الصدري (الضلع الرابع) إضافة الى اصابتي برضوض في مناطق مختلفة من جسمي وقد مكثت في المستشفى حتى الساعة الثالثة فجرا".

وأفاد المصور في تلفزيون فلسطين الصحفي رامي الخطيب (35 عاما) " دفعني أحد أفراد الشرطة قد اعتدى بيديه، وبشكل عام فقد هاجمت الشرطة جميع المتواجدين في المسيرة من متظاهرين وصحفيين، فيما اعتدى عناصر شرطة الخيالة على الصحفيين واستهدفوهم بشكل مباشر ما دفع الصحافيين للفرار من منطقة باب العامود إلى شارع نابلس الذي يبعد عن باب العامود نحو 200 متر".

وأفاد المصور الفوتوغرافي في وكالة رويترز عمار جميل عوض (36 عاما) مدى "ذهبت لمساعدة زميلي أحمد الغرابلي بعد أن وقع على الأرض حين تم الاعتداء عليه فهاجمني أحد أفراد الشرطة وضربني بالبندقية على يدي اليسرى حيث كُسرت ساعتى وتبين حين توجهت لاحقا الى مركز كوبات حوليم وقمت بتصوير يدي ان ساعدي اصيب بكسر طفيف/شُعر".

وأفاد المصور لدى مجموعة آكتيف ستيل ومجلة +972 فايز حمزة أبو رميلة (25 عاما) " أثناء ونتيجة اعتداء الشرطة علينا اثناء تغطية الاعتصام تم كسر المايكروفون الموجود معي انه تم منع جميع الصحافيين ووسائل الاعلام من التغطية واستهدفوا جميعا بالاعتداء.

وعرف من بين الصحافيين الذين طالتهم هذه الاعتداءات كلا من الصحافيين: نوال حجازي مراسلة قناة الكوفية، ومصور القناة غسان ابو عيد مصور، وعلي سامي ياسين مصور تلفزيون فلسطين، ومحمود عليان مصور صحيفة القدس، والمصور في وكالة رويترز سنان ابو ميذر، ومراسلة ومصورة جريدة الحياة الجديدة دبالا جويحان، ومصور وكالة شينخوا معمر عوض، ومصور وكالة الاناضول التركية مصطفى الخاروف، والمصور في تلفزيون فلسطين رامي الخطيب، والمصور في وكالة رويترز عمار جميل عوض، والمصور لدى مجموعة آكتيف ستيل ومجلة + 972 فايز حمزة ابو ارميلة والمصور الحر رجائي الخطيب.

(5/3) احتجز جنود الاحتلال مصور قناة رؤيا الاردنية اشرف محمد سليم دار زيد/ النبالي (24 عاما) اثناء تغطيته فعالية للصحافيين في اليوم العالمي لحرية الصحافة حيث افاد دار زيد مدى "يوم 5/3 توجهنا لتغطية فعالية نظمها الصحفيون بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة بالقرب من معتقل عوفر على أراضي بلدة بتونيا، وبينما كنت أتواجد هناك بصفتي مشاركا ومصورا أقوم بالتغطية الإعلامية لهذا الحدث، وصلت سيارة عسكرية اسرائيلية وطلبت من الجميع أن يبتعدوا فافترضت أن الجندي يتحدث مع المشاركين وليس مع الصحفيين، فتحتيت جانبا وواصلت تصوير الحديث بحيث أصبحت خلف الجيش، وبدأ الجيش يلقي قنابل الصوت باتجاه المتواجدين، فجاء أحد الجنود ووقفني أثناء تصويري مشاهد تظهر مهاجمة أحد الجنود مصور رؤيا شادي حاتم كراكرة، واحتجزني انا وزميلي أمين حسن علاوية (المعروف باسم رامي حسن علاوية) (45 سنة) الذي يعمل في شركة انتاج اعلام مستقل وموقع أخبار القدس، لأنه أراد تصويري في تلك الاثناء قرب بلوكات الاسمنت التي تبعد حوالي 200 متر عن المكان حيث قام الجنود بتفتيشنا ومصادرة الكاميرات لمدة 20 دقيقة قبل ان من ثم تركونا بعد أن أعادوا الكاميرات حوالي الساعة الثانية والنصف".

وأفاد مصور شبكة راية شادي حاتم كراكرة (24 سنة) أن "جنديا جاء مسرعا باتجاهي كي يحتجزني كما يبدو ولكنه انشغل بتوقيف واحتجاز الزميل اشرف ولم يحتجزني".

(5/4) منع جنود الاحتلال الاسرائيلي طاقم قناة فلسطين اليوم من التغطية واحتجزهم اثناء اعدادهم تقريراً حول الاسرى حيث افادت مراسلة القناة فداء عبد الفتاح نصر (28 عاما) مدى "حوالي الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم 4-5 كنت أنا وزميلي مصور ترانس ميديا جميل سلهب قرب مثلث مخيم الفوار بالخليل لإعداد تقرير حول الأسرى، علما انه يوجد في المكان برج مراقبة خاص بالجيش، وما إن التقطت أول صورة حتى جاءت دورية للجيش وطلبت بطاقتنا الصحفية لفحصها وسألونا ماذا نصور فأجبناهم فاستدعاء جنودا آخرين وفتشوا سيارتنا بصورة دقيقة جدا حتى أنهم فتحوا غطاء المحرك".

واضافت "أخبرتكم بأننا سنغادر المكان وانهم يستطيعون ان يحذفوا اللقطات التي صورناها، إلا أن الجندي طلب مني ذاكرة الكاميرا لكنني رفضت إعطاءها له، وبقينا محتجزين في المكان حتى جاء الجندي مرة أخرى

وطلب هوياتنا الشخصية وأثناء ذلك استخدمت هاتفي والتقطت صورة، فطلب مني الجندي أن أذفها عن الهاتف وهددني بأنه سيحضر الشرطة إذا لم أذفها لكنني لم أكرث لذلك، وبعد أن جاءت دورية أخرى أمسكت هاتفي وحذفت الصور عنه، وقد استمر احتجاجنا نحو ساعتين".

(5/4) أصيب ما لا يقل عن 4 صحافيين بشظايا قنابل الصوت والغاز الخانق التي أطلقها جنود الاحتلال نحوهم أثناء تغطيتهم مسيرة تضامنية مع الأسرى في بيت لحم حيث افادت مراسلة راديو بلدنا التابع لشبكة معا الإذاعية صفية عمر قوار (31 عاما) مدى "مساء يوم 5/4 توجهت أنا ومجموعة من الصحفيين إلى مفترق بيت لحم (باب الزقاق) لتغطية مسيرة شعبية مساندة لإضراب الأسرى المفتوح عن الطعام، انطلقت من هناك الساعة الخامسة باتجاه حاجز بيت لحم الشمالي".

وأضافت "ما إن وصلنا الحاجز حتى باشر جنود الاحتلال الإسرائيلي قمع المسيرة واستهداف جميع المتواجدين بقنابل الصوت دون أي تمييز بين المتظاهرين والصحفيين (علما اننا نحن الصحفيين كنا نرتدي اللباس الصحفي ونتجمع سويا)، ما أدى لإصابتي بشظايا قنبلة صوت في أنحاء مختلفة من جسدي حيث تم نقلي إلى مستشفى الحسين/بيت جالا الحكومي للعلاج، وما أزال في المستشفى حتى اللحظة (أخذت الإفادة يوم 5/7)".

وأفاد مصور وكالة الأنباء الفرنسية ومصور التلفزيون الياباني موسى أحمد الشاعر (58 عاما) مركز مدى "أثناء تغطيتنا المسيرة وبعد ان وصل المشاركون قرب بوابة الجدار (قبر راحيل) فاجأنا الجيش باطلاق والقاء قنابل الصوت (ذات الشظايا) باتجاهنا من شباك بوابة الحاجز، ما أدى لإصابتي بشظية في المؤخرة وقد توجهت لتلقي العلاج في مستشفى بيت جالا الحكومي للعلاج".

وأفاد مصور وكالة الصحافة الأوروبية EPA عبد الحفيظ الهسلمون (53 سنة) "أصبت بشظايا قنبلة صوت في ساقَي الاثنين ما تسبب لي بحروق ورضوض وتمزق، وقد وتم نقلي لمستشفى بيت جالا الحكومي حيث تلقيت الإسعاف الأولي وغادرت المستشفى بعد ثلاث ساعات".

وأفاد إياد نمر حمد مصور وكالة AP (58 سنة) مدى "أصبت بحالة اختناق شديدة جراء قنابل الغاز التي تم إلقاءها نحونا من قبل الجيش، وبقيت اعاني من حرقه في عيوني حتى اليوم التالي".

(5/7) دهمت قوة من الامن الوقائي منزل الصحافية الحرة اكرام محمد ابو عيشة (30 عاما) وفتشت منزلها وصادرت جهاز حاسوب وفلاشة حيث افادت ابو عيشة مدى "تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم 5/7 دهمت قوة من عناصر الأمن الوقائي تضم ثلاثة رجال وامرأة منزلي الكائن في بلدة بيت وزن قضاء مدينة نابلس. دخلت المرأة الى غرفتي بصحبة والدتي قبل الاستئذان وقامت بسحب الهاتف النقال من يدي، وعرفت عن نفسها بأنها من الأمن الوقائي، كما سحبت الهاتف النقال الآخر من جانبي".

واضافت "بعد التفتيش الكامل والدقيق لغرفة نومي صادرت جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص وفلاشة لجهاز، وعندما قرأت ان إذن التفتيش صادر عن النيابة تبين أن التهمة الموجهة لي هي /حيازة أسلحة/ وبعد ان عبرت عن صدمتي من ذلك أجابت الشرطة بأن هذه التهمة توجه للجميع".

وقالت "طلبت من الشرطة أن أحذف الصور الشخصية عن الأجهزة قبل مصادرتها، كما طلبت منها ورقة رسمية من جهاز الامن الوقائي تثبت ما تمت مصادرته من أجهزة وأخذتها. حاليا أحاول استعادة الأجهزة المصادرة".

(5/8) اقتحمت شرطة الاحتلال منزل المحرر في المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية - مدار الصحافي سعيد عياش (64 عاما)¹² مرتين وفتشته ووقفته واحتجزته في مركز تحقيق المسكوبية وابلغته بمنعه من السفر لستة شهور حيث افاد عياش مدى "اقتحمت قوة من شرطة الاحتلال عند حوالي الثالثة من فجر يوم 5/8 منزلي الكائن في حي راس العامود ببلدة سلوان في القدس، علما انني كنت حينها أتواجد في قسم الطوارئ بمستشفى المقاصد، فقاموا بتفتيش المنزل بطريقة همجية وعبثوا بمحتوياتها ومزقوا صور ابني الشهيد ميلاد عياش، وعندما لم يجدوني في المنزل تركوا لي استدعاء كما قاموا بمهاتفتي للحضور من اجل التحقيق".

واضاف عياش "صباح ذات اليوم (الاثنين 5/8) اقتحمت قوة من الشرطة منزلي مجددا وقاموا بتقييد يداي بالكلبشات وسحبوني الى سيارة الشرطة ونقلوني الى مركز المسكوبية قسم 4، وعندما سألتهم عن سبب ذلك

¹² - الصحافي سعيد عياش هو احد مؤسسي نقابة الصحافيين الفلسطينيين.

أخبروني بأن تهمتي هي /زيارة دولة معادية، واقامة اتصال مع جهة معادية/ فطلبت منهم الاتصال بمحام وقد سمح لي الشرطي بذلك كحق لي".

وقال "خضعت لتحقيق استمر نحو 5 ساعات تم خلالها سؤالي حول سفري الى لبنان خلال شهر أكتوبر الماضي، علما أنني كنت قد أخضعت للتحقيق من قبل جهاز الشاباك (الاستخبارات الاسرائيلية) أثناء عودتي من لبنان وتم (حينها) احتجاز هويتي لثلاث ساعات. سألوني اثناء التحقيق معي عن أولادي وماذا يعملون وما اذا كنت اتلقى أموالا من أحد؟ ولم أوقع على إفادتي ولكني وقعت على قرار منعي من السفر لمدة ستة أشهر، وتم الإفراج عني عند الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر".

(5/14) منع عناصر من الاستخبارات والامن الوطني الفلسطيني المصوران في وكالة الانباء الاميركية مجدي محمد اشتية (34 عاما) وناصر حسين الشيوخي (49عاما) من تغطية مسيرة سلمية في رام الله واحتجزوا الكاميرات الخاصة بهما حيث افاد اشتية مدى "عند حوالي الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم 5/14 كنت انا وزميلي ناصر حسين الشيوخي (49 سنة) المصور في وكالة الانباء الاميركية ايضا نغطي مسيرة نظمتها أمهات الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الاسرائيلية باتجاه ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات الكائن في رام الله. وحين وصلت للمكان جاءني أحد عناصر جهاز الاستخبارات وكان بلباس مدني وأخبرني بأن /التصوير ممنوع/، كما وسألني اذا ما كنت التقطت أي صور وطلب ان يرى ما تم تصويره، فرفضت أن اسمح له بمشاهدة الصور، وعندها اقترب زميلي ناصر منا فقام أحد عناصر الأمن الوطني بمصادرة بطاقته الشخصية، كما قاموا بمصادرة كاميرائنا نحن الاثنتين بواسطة أحد عناصر الحرس الرئاسي، وبقيت محتجزة لنصف ساعة ومن ثم أعادوها لنا".

(5/14) احتجزت مخابرات الاحتلال الاسرائيلي مراسلة مؤسسة ايلياء الصحافية لى هاني غوشة (24 عاما) بينما كانت تحضر محاكمة لزوجها وحققت معها لساعات حول عملها الاعلامي واتهمتها بالتنشويش على ملف التحقيق (مع زوجها) وحولتها للحبس المنزل لخمسة ايام وفرضة عليها كفالة مالية حيث افادت ابو غوشة مدى "توجهت الى المحكمة المركزية في القدس لحضور وقائع جلسة محاكمة زوجي ياسين صبيح الموقوف منذ 18 يوم، وأثناء وجودي هناك، شاهدني محقق كان قد اعتقلني بتاريخ 2016/12/8 من مؤسسة ايلياء، وطلبني للتحقيق في مركز شرطة عوز في جبل المكبر حيث استمر التحقيق منذ الساعة

السابعة حتى الحادية والنصف مساءً، تم سؤالي خلالها حول عملي الإعلامي إضافة لمحاولة سحب اعترافات مني قد تفيدهم في ملف زوجي، وبعد رفضي التعاطي معهم تم تحويلي "لمشتبه به لتشويش ملف التحقيق"، ولأنني حامل قرر المحقق بعد ذلك تحويلي للحبس المنزلي لمدة خمس أيام: كما تم توقيع علي كفالة خطية بقيمة 5000 شيكل تدفع في حال أخليت بقرار الحبس المنزلي وقد أعرض نفسي للاعتقال".

(5/14) منع عناصر امن فلسطينيون ثلاثة من طلبة الاعلام في بيرزيت من تصوير مسيرة لامهات الاسرى في رام الله واعتدوا على احدى الطالبات وصادروا كاميرات التصوير واستدعوهم واحتجزوهم حتى ساعات المساء حيث افادت الطالبة ميرال احمد البرغوثي (19 عاما) مدى "انطلقنا في هذا اليوم (5/14) من خيمة الاعتصام التي اقيمت وسط مدينة رام الله تضامنا مع الاسرى المضربين عن الطعام باتجاه المقاطعة ضمن مسيرة خرجت فيها أمهات الأسرى. كنت أنا وزملائي أحمد ريان وآية علي مطور (جميعنا ندرس في نفس الكلية والسنة الدراسية) من أجل إتمام وظيفة للامتحان النهائي طلبت منا ضمن أحد مسابقات الكلية، وعندما وصلنا المقاطعة حوالي الساعة الثانية عشر ظهرا كنت أنا أصور من خلف رجال الأمن احدى الأمهات وهي تبكي، حين جاء أحد عناصر الأمن (كان بلباس مدني) من خلفي وسحبني وطلب مني مسح جميع الصور، وعندما طلبت منه التعريف لنفسه لم يُجبني وقام بقرصي في يدي لأترك الكاميرا كما وشدها من يدي، وعندما سألته كيف تقوم بذلك بدأ بالصراخ، وعندما ابتعدت جاعني الرائد سائد من المباحث وأخبرني أن الشخص الذي كان يتحدث إلي هو أيضا من المباحث، وطلب مني ومن زملائي الكاميرات، كما وأخذ منا أيضا الفلاشات وبطاقات الهوية الشخصية، وطلب مراجعة قسم مباحث البيرة خلال نصف ساعة".

واضافت "ذهبنا مباشرة الى مباحث البيرة حيث تم توجيه تهمة لي باني شتمت عقيدا عندما قلت لرجل الأمن /ابتعد من وجهي أريد أن أصور/ ويقينا في القسم حتى الساعة التاسعة مساء ولم يرجعوا لنا الكاميرات، التي بقيت محجوزة لديهم وهي (كاميرتي الشخصية من نوع كانون D80 وكاميرتين تخصصان زملائي في الجامعة إحداهما نيكون والآخرى كانون 1100)، وفي صباح اليوم التالي (5/15) عدنا الى مركز مباحث البيرة ولكن لم يتم اعادتها بحجة أننا كنا نصور الأمن وليس امهات الاسرى وان اعادتها تتطلب قرارا من المدير"¹³.

¹³ - بقيت هذه المعدات محتجزة لاربعة ايام قبل ان تتم اعادتها.

(5/14) اصيب مصور وكالة الانباء الاميركية AP مجدي محمد اشتية (34 عاما) بعيار ناري حي في يده اطلقه مستوطن اسرائيلي وذلك اثناء تغطيته تظاهرة تضامنية مع الاسرى في بلدة حوارة حيث افاد اشتية مدى "أثناء تغطيتي مظاهرة تضامنية مع الأسرى نظمت ظهر يوم الخميس في بلدة حوارة قرب نابلس، اطلق مستوطن النار نحونا ما ادى لاستشهاد شاب اصابته رصاصة في رأسه، كما واصابتي رصاصة في كف يدي اليمنى ما تسبب لي بجروح شديدة في ثلاثة من أصابع يدي".
واضاف "تم نقلي مباشرة الى مستشفى جامعة النجاح ومن هناك تم نقلي الى مستشفى هداسا عين كارم بعد أن تقرر إجراء عملية بشكل عاجل لي، إلا أنه تم تأجيلها حتى يوم الأربعاء (5/17)".

(5/16) احتجز جنود الاحتلال الاسرائيلي مصور وكالة الانباء الفرنسية جعفر زاهد اشتية (45 عاما) لانه صرخ بوجه مستوطن صدمه بسيارته واسقطه ارضا بينما كان يغطي مسيرة سلمية قرب مدينة نابلس حيث افاد اشتية "أثناء تغطيتي مسيرة تضامنية مع الأسرى نظمت عند مفترق مستوطنة شافي شمرون المقامة غربي نابلس، وبينما كان المتظاهرون يغلقون الطريق حاول أحد المستوطنين المرور فلم يستطع، فقام بدفعي بسيارته وأوقعتني على الأرض وعندما صرخت فيه، اقدم الجنود الاسرائيليون على احتجازي عدة ساعات قرب مفترق مستوطنة شافي شمرون وبعدها أطلقوا سراحي".

(5/17) اعتدى عناصر من الشرطة والمخابرات الاسرائيلية على مدير مؤسسة ايلياء احمد حسن الصفدي (44 عاما) اثناء تغطيته احداثا في مدينة القدس واعتقلوه لاربعة ايام وفرضوا عليه غرامة مالية واقامة جبرية في المنزل ومنعوه لثلاثة شهور الظهور في أي مسيرة او تظاهرة حيث افاد الصفدي مركز مدى "كنت في ساحة الصليب الأحمر حيث كان هناك دعوة للاعتصام السلمي في الخامسة من مساء يوم 5/17، الى جانب الطواقم الصحفية الاخرى من أجل التغطية الإعلامية. وحوالي الساعة السابعة أي بعد خروج أهالي الأسرى من مقر الصليب الأحمر، هاجم عناصر من الشرطة والمخابرات أحد الشبان واعتدوا عليه ضربا قبل ان يعتقلوه، واثناء ذلك وعندما شاهدوني أصور ما يجري، هجموا علي وأوسعوني ضربا ومن ثم اعتقلوني واقتادوني الى مقر شرطة البريد في شارع صلاح الدين بتهمة التحريض، إلا أنني نفيت التهمة وأخبرتهم بأنني فقط كنت اقوم بعملية إعلامي".

واضاف "بقيت معتقلا حتى اليوم التالي حيث تم عرضي على محكمة الصلح وتم تمديد اعتقالي حتى يوم الأحد (5/21) حيث أفرجت المحكمة عني بغرامة مدفوعة مقدارها 1500 شيكل، وغرامة أخرى غير مدفوعة مقدارها 5000 شيكل تدفع في حال أخليت بشروط الإفراج، وهي أن لا أتواجد في أي مظاهرة لا كمتظاهر ولا كصحفي لمدة 90 يوما، وأن ألتزم الحبس المنزلي حتى تاريخ 2017/5/28".

(5/22) منع الامن الفلسطيني وسائل الاعلام من تغطية اعتصام زوجة الاسير مروان البرغوثي الذي نفذته عند ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات بدعوى ان المنطقة مطوقة امنيا حيث افاد مراسل تلفزيون وطن امجد باسم حسين (26 عاما) مدى "عند حوالي السادسة من مساء يوم 5/22 توجهت أنا وزميلي مصور التلفزيون نائل الرجوب نحو مقر المقاطعة في مدينة رام الله، لإجراء مقابلة مع زوجة الأسير مروان البرغوثي التي كانت تعتصم هناك، وعندما وصلنا المكان مقابل ضريح الرئيس عرفات كانت الأجهزة الأمنية تملأ المكان، وأخبرونا بأن المكان /يخضع لطوق أمني ويمنع الدخول/، فغادرنا المكان فوراً".

(5/24) اعتدى احد عناصر الامن الاسرائيلي على المصور لدى مجموعة آكتيف ستيل ومجلة +972 فايز حمزة ابو رميلة (25 عاما) الذي افاد مدى "يوم 5/24 توجهت لتغطية المسيرة التي نظمها المستوطنون في القدس بمناسبة يوم احتلالها او ما يسمونه /يوم توحيد القدس/ حيث خطوا الشعارات مسيئة ضد العرب في منطقة باب العامود الساعة الرابعة عصرا. وبمجرد أن وصلت الى المكان وقفت مع المصورين ، فإذا باحد عناصر وحدة يسام الامنية الاسرائيلية يقترب مني ويسألني ماذا تفعل هنا؟ وبدأ مباشرة بدفعي بقوة دون ان يمهلي حتى أريه بطاقتي الصحفية، واستمر بالتهجم علي ولم يتركني إلا بعد تدخل الصحفيين الذين طلبوا منه أن يتركني لأنني مصور معهم".

(5/25) اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مطبعة النور في رام الله وصادرت العديد من محتوياتها واغلقتها علما انها كانت اقتحمتها قبل نحو اربعة شهور وحطمت وصادرت معظم محتوياتها حيث افاد صاحب المطبعة خالد حسين خالد مصفر (40 عاما) مدى "عند حوالي الثالثة من فجر اليوم 5/25 اقتحمت قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي مطبعة النور الكائنة في شارع النهضة بمدينة رام الله، وقد جاء هذا الاقتحام امتدادا لاقتحام سابق تم في شهر كانون ثاني 2017، حيث تم آنذاك تحطيم وتخريب ومصادرة معدات المطبعة بالكامل. ولكن بعد فترة من الوقت بدأنا بالعمل واعدنا فتح المطبعة ولم نكن نعلم بأن قرارا قد صدر

في السابق بإغلاقها حتى تاريخ 2017/7/22 كما اخبرنا الجيش حين اعاد اقتحام المطبعة في المرة الثانية (يوم 5/25).

واضاف "فجر اليوم 5/25 وعندما اقتحم الجيش مجددا المطبعة صادر 10 ماكينات من المطبعة (علما اننا كنا ما نزال في طور اعادة تجهيز المطبعة)، كما وابلغنا الجيش بقرار إغلاقها بتهمة أننا قمنا بطباعة صور شهداء وأسرى، أي بتهمة التحريض، حسب قرار الإغلاق الذي تسلمناه والذي صدر حين تم اقتحام المطبعة في المرة الاولى ولكنهم في حينها لم يسلموه لنا ولم يُعلمونا به".

(5/29) أوقف جهاز الامن الوقائي الفلسطيني الصحفي الحر قتيبة صالح قاسم (29 عاما) من بيت لحم واخضعه لثلاث عمليات استدعاء وتحقيق بعد ذلك حيث افاد قاسم مدى "تلقيت استدعاء رسميا من قبل جهاز الأمن الوقائي يقضي بحضوري يوم الاثنين (5/29) الى مقر الجهاز في بيت لحم، إلا أن والدي رفض استلام القرار وأنا خارج المنزل، ولكنني فضلت أن أذهب بنفسني، وعند الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين (5/29) كنت في مقر الجهاز".

وقال "منذ أن وصلت المقر تبين ان هناك أمرا باعتقالي حيث تم عرضي على الخدمات الطبية، وبعد انتظار ساعة قام الضابط بالتحقيق معي لمدة نصف ساعة حول اعتقالاتي السابقة قبل 2014، وحول عملي والجهة التي اعمل معها، وبعدها اعدوني لانتظر ساعتين، ومن ثم تم مجددا التحقيق معي في جلسة تحقيق ثانية قصيرة سألني المحقق فيها عما اذا كنت انتمي لحركة حماس فأجيبته بنفي ذلك، فأعداني للانتظار مجددا وقال سنرى متى ستطلق (وقد اتصلت عصرا بوالدي واخبرته بانني لن اعود للمنزل)، وعند حوالي الساعة الثامنة مساء تم التحقيق معي مجددا حول نفس المواضيع وأخبرني الضابط بأن هناك جهودا لإطلاق سراحي هذه الليلة ولكن ذلك غير مؤكد، وعند الساعة الثانية عشرة بعد منتصف الليل أخبروني بأنني ساعدو الى المنزل (اخلوا سبيلي) بكفالة من رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين محمد اللحام الذي تدخل من اجل ان يسمحوا لي بالمغادرة من اجل الذهاب للجامعة لتقديم امتحاني على أن أعود بعد الانتهاء من الامتحان".

واضاف "اليوم 5/30 (الساعة الواحدة ظهرا) وبعد أن توجهت مجددا الى مقر جهاز الامن الوقائي تم التحقيق معي لمدة لا تزيد عن 20 دقيقة حول نفس المواضيع السابقة (فيما يخص عملي الإعلامي واعتقالي سابقا) وتم احتجاز هاتفي النقال وحساب الفيسبوك الخاص بي، وأخلي سبيلي على أن أعود في اليوم التالي (5/31) حيث عدت في حسب الموعد (حوالي الساعة الواحدة ظهرا) الى مقر الامن الوقائي وهناك انتظرت ساعتين دون تحقيق، وتم بعدها إعادة هاتفي النقال واسترجعت كلمة السر الخاصة بحسابي على الفيسبوك

بعد ان فتحوه وغيروها، وغادرت المقر عند الساعة الثالثة عصرا على أن أعود مجددا لمراجعة جهاز الامن الوقائي في نفس المكان يوم الاثنين القادم 2017/6/5.

(5/30) اعتقل جهاز الامن الوقائي في الخليل الطالب في كلية الاعلام بجامعة الخليل والمحرر في الموقع الالكتروني لـ "راديو علم" مصعب خميس عبد الخالق قفيشة (22 عاما) بعد ان استدعاه حيث افاد خميس "وصلت مقر جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل الساعة العاشرة من صباح يوم 5/30، وهناك تم إدخالني الى قسم التحقيق ومنه للزنازين، حيث تم التحقيق معي في الجلسة الأولى التي استمرت نحو ساعتين بتهمة /غسيل أموال والتواصل مع جهات مشبوهة/، وطبعا أنكرت ذلك، فسألني المحقق عن عملي والجهة التي اعمل معها وراتبي الشهري، وراديو علم وماذا أكتب على الفيسبوك، وما هي آرائي وتوجهاتي السياسية، ومن ثم فتح المحقق معي نقاشا سياسيا حول الأوضاع السياسية العامة في البلاد، وطلب مني كلمة السر الخاصة بحسابي على فيسبوك ورغم رفضي في البداية، إلا أنه هددني باستمرار اعتقالني، الأمر الذي اضطرني لإعطائه كلمة السر".

واضاف " اعدوني بعدها الى الزنازنة، وفي المساء طلبني المحقق لجلسة تحقيق أخرى فسألته خلالها عن السبب الأساسي لوجودي رهن التحقيق، فأجابني بأنني /اغسل أموال/، فأجبت به بأنني لازالت طالب ومن المستحيل أن أفعل شيئا كهذا. وعند حوالي الساعة الحادية عشرة من مساء ذات اليوم (الثلاثاء 5/30) جاء الضابط وأخبرني بأنه سيتم الإفراج عني بعد إتمام الإجراءات القانونية، وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (الأربعاء 5/31) جاءني المستشار القانوني وقمت بالتوقيع على إفادة قانونية ذكرت فيها أنني أنفي أي علاقة لي مع أي جهة مشبوهة أو خارجة عن القانون وأنه لا علاقة لي بغسيل الأموال، وبقيت محتجزا حتى الساعة السادسة مساء وغادرت بصحبة ممثل نقابة الصحفيين جهاد القواسمي على أن أعود لمقابلة أخرى يوم السبت المقبل 6/3 ولكنني لا أنوي الذهاب لان لدي امتحانات في الجامعة اود اتمامها".

حزيران:

(6/4) اصيبت مراسلة فضائية القدس التعليمية ليالي زياد عيد برضوض في يدها جراء شظايا قنبلة صوت القاها جنود الاحتلال بالقرب منها بينما كانت تعد تقريراً في بلدة العيسوية قرب القدس، حيث افادت عيد مدى "توجهت مساء يوم 6/4 (قبل اذان المغرب بقليل) الى بلدة العيسوية لتصوير أجواء رمضان والتحضير لحلقة حول أهالي الأسرى، وأثناء اجرائي مقابلة قرب جامع الأربعين في البلدة اقتحم جنود الاحتلال المكان بهدف اعتقال أحد المواطنين من منزله، وبدأوا باستفزاز المواطنين الذي حاولوا منع الجيش من الدخول للمنزل، وبينما كنت اوثق هذا الحدث مر ثلاثة جنود وطلبوا مني مغادرة المكان وهم يطلقون قنابل الغاز والصوت والرصاص الحي وغاز الفلفل باتجاه المتظاهرين، وقد سقطت إحدى القنابل بقربي الأمر الذي أدى لإصابتي بشظايا في يدي اليسرى ما بين الرسخ والكوع".

واضافت "توجهت الى مستشفى المقاصد حيث تلقيت بعض الادوية والمسكنات بعد ان تم اخذ صورة اشعة اظهرت ان يدي اصيبت بكدمات ورضوض وغادرت المستشفى".

(6/6) تعرض مكتب قناة الجزيرة القطرية في مدينة القدس لضغوط وتهديدات شعبية ورسمية اسرائيلية تطالب باغلاقه، حيث تظاهرت مجموعة من المستوطنين الاسرائيليين المتطرفين امام مكتب القناة في القدس وطالبوا باغلاقه، وما ان مضت عدة ايام على ذلك حتى دخل رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو نفسه ووزير الجيش افيغدور ليرمان على خط الضغوط والتهديدات حيث عقد نتنياهو اجتماعاً تشاورياً يوم الاثنين 6/19 بمشاركة مسؤولين كبار من اجهزة الامن والمخابرات الاسرائيلية بحثوا فيه اغلاق مكتب الجزيرة بذريعة "التحريض"¹⁴ حيث افاد مدير مكتب قناة الجزيرة في فلسطين واسرائيل وليد العمري (60 عاماً) مركز مدى "بدأ التحريض ضد قناة الجزيرة مع بداية الأزمة في الخليج العربي، حيث وصل الى مكتبنا في مدينة القدس الغربية عدد من مستوطني الخليل المتطرفين، ووقفوا أمام المكتب ورفعوا لافتات كتب عليها/ هذا أمر بإغلاق قناة داعش - الجزيرة في القدس، وكما أغلقت السعودية القناة يتوجب على إسرائيل إغلاقها" دون أن يدخلوا الى المكتب".

¹⁴ - انظر (نتنياهو يبحث اغلاق مكتب الجزيرة في القدس) على الرابط: <http://cutt.us/RyxOj>

واضاف العمري "تكرر ذات الأمر في نفس اليوم مرتين (خلال ساعة) ومن قبل نفس المجموعة داعين لإغلاق المكتب، وقامت الشرطة والأمن الاسرائيلي بإبعادهم".

وقال "بعد أسبوع، أي بتاريخ 6/13 ظهر تسريب حول اجتماع عقده رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لجميع الوزراء من أجل بحث إمكانية إغلاق مكتب قناة الجزيرة، وكان الأخطر ما نشر من تحريض صادر عن جهات إسرائيلية من أخبار حول الرغبة في إغلاق القناة وما ترتب عليه من تحريض من جهات إسرائيلية مختلفة سياسية وغير سياسية، حيث وجهت الاتهامات لقناة الجزيرة بأنها داعمة للإرهاب".

(6/7) استدعى جهاز المخابرات الفلسطينية في الخليل مراسل وكالة شهاب وشبكة عروبة عامر عبد الحكيم ابو عرفة (33عاما)، حيث افاد ابو عرفة مدى "وصلني استدعاء من جهاز مخابرات الخليل يقضي حضوري الى المقر يوم الأحد 6/11 الساعة الحادية عشرة للتحقيق، وبعد تواصل نقابة الصحفيين مع الجهاز تبين أن سبب الاستدعاء هو منشوراتي على الفيسبوك وعلاقتي بصفحة إخبارية على الفيسبوك تحمل اسم /الخليل الإخبارية/ يعتقدون أنني انا محررها. ولكن وبعد تدخل عضو نقابة الصحفيين محمد اللحام تم تأجيل الموعد الى ما بعد عيد الفطر ودون ان يتم تحديد موعد معين لذلك".

(6/8) اعتقل جهاز الامن الداخلي في غزة مراسل تلفزيون فلسطين فؤاد كمال جرادة (33 عاما) من منزله حيث افادت زوجته هبة فايق مدى "تم اعتقال فؤاد من المنزل في تل الهوى حوالي الساعة السابعة من مساء يوم 6/8، حيث طلب عناصر من جهاز الأمن الداخلي منه أن يحضر اللابتوب الخاص به والجوال إضافة لفلاشة كمبيوتر، وطلبوا منه مرافقتهم (الذهاب معهم) لفترة بسيطة بهدف الاستفسار منه عن بعض القضايا البسيطة وقد تم اعتقاله".

واضافت "يتواجد فؤاد حاليا في مقر جهاز الأمن الداخلي (قصر الحاكم) ولا تتوفر لدينا أي معلومات حول اسباب الاعتقال".

(6/8) جددت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اعتقال مسؤول الاعلام في مؤسسة الضمير حسن غسان الصفدي (24 عاما) لمدة 6 شهور وذلك للمرة الثالثة على التوالي حيث افادت شقيقته غدير مدى "تم يوم الخميس 6/8 تجديد الاعتقال الإداري لحسن لمدة 6 شهور وذلك للمرة الثالثة".

واضافت "تم إبلاغ حسن بقرار تجديد اعتقاله اداريا عن طريق المحامي، علما انه معتقل حاليا في سجن النقب الصحراوي، وعقدت جلسة محكمة يوم الأحد 6/11 تم فيها تثبيت الحكم الصادر لمدة 6 أشهر على ان يكون حكما جوهريا (أي ان لا يتم تجديده مرة اخرى)".

(6/8) اعتقل جهاز الامن الوقائي الصحافي في "مركز اعلامنا" ظاهر عيسى الشمالي (29 عاما) لمدة 16 يوما بتهمة "قدح مقامات عليا واثارة النعرات طائفية" ارتباطا بمقال كان كتبه حيث افاد الشمالي مدى "بتاريخ 6/3 كتبت مقالا صحفيا ضد تصريحات أدلى بها أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب حول حائط البراق في صحيفة الرأي الالكترونية، وبعد ذلك بيومين اتصل بي صديق يعمل في جهاز الأمن الوقائي واخبرني بأن الجهاز قد أرسل لي على منزلي في الخليل يطالبني بالحضور للمركز".

واضاف "في اليوم التالي (يوم 6/6) اتصل بي ذات الشخص (صديقي) واصطحبني الى مقر الجهاز، وهناك تم احتجازي في الزنزانة لمدة 13 يوما (فقط ثلاثة ايام احتجزت فيها في الغرفة)، وتم التحقيق معي بتهمة /قدح وذم مقامات عليا، واثارة نعرات طائفية، والانتماء لفصيل فوضوي/، حيث خضعت للعديد من جلسات التحقيق (بواقع جلستين في كل يوم)، وحقق معي أكثر من محقق، وقد كان بعضهم يعاملني بصورة حسنة والبعض الآخر كانت معاملتهم سيئة تخللها السب والشتم، وكان مجرى التحقيق حول عملي الإعلامي وما أتقاضاه لقاء كل مقالة أكتبها".

وقال الشمالي "يوم الأحد (6/11) تم عرضي على المحكمة، حيث ترفع في قضيتي أربعة محامين وتأجلت لجلسة ثانية يوم 6/20، وحينها تقرر الإفراج عني بعد اعتقال دام 16 يوما بكفالة غير مدفوعة تدفع في حال مخالفة شروط الإفراج وهي الابتعاد عن كتابة مثل تلك المقالات، والالتزام بحضور الجلسة القادمة للمحكمة بتاريخ 2017/9/16، علما انهم حاولوا توقيعي على تعهد بالالتزام بالشرط ولكني لم اوقعها".

(6/12) أقدمت السلطة الفلسطينية على حجب عدد من المواقع الاخبارية عبر سلسلة من القرارات وجهها النائب العام الفلسطيني لشركات الانترنت التي تستضيف هذه المواقع الاعلامية، دون أن يتم الاعلان رسميا عن هذه القرارات التي نفذت عمليا في ظل حالة من التكتم الرسمي، حيث لم تبلغ المواقع التي تعرضت

للحجب رسمياً بذلك، ولم تُسلم أي اشعار بهذا الخصوص، كما رفض النائب العام الادلاء بأي تصريح صحافي حول هذا الاجراء¹⁵.

وأدت حالة التكتّم هذه حتى الى جعل تحديد عدد المواقع التي طالها هذا الاجراء بصورة دقيقة امراً بالغ الصعوبة، لا سيما وان العديد منها تغلبت على عملية الحجب بطرق تقنية مختلفة بعد فترات متباينة، فضلاً عن أن بعض هذه المواقع تزود بالانترنت من أكثر من شركة ما جعل عملية الحجب غير شاملة.

وتمكن مركز مدى من اعداد قائمة تضم 29 طالتها عملية الحجب علماً ان بعضها نجحت بطرق تقنية مختلفة من التغلب على ذلك (مرفق القائمة ضمن ملحق في نهاية هذا التقرير).

وافاد المشرف العام على موقع امد للاعلام حسن عصفور (62 عاماً) مركز مدى " فوجئنا نحن القائمين على موقع امد للإعلام الساعة الخامسة من مساء اليوم (6/12) بأن الموقع قد تعرض للحجب، وتأكّدنا من ذلك بعد الاتصال بالشركات التي تزودنا بخدمة الإنترنت مثل شركة مدى وحضارة ، وبعد الاستفسار من هذه الشركات تبين أن أمر الحجب صدر بقرار من النائب العام في الضفة، وأن أمر الحجب مقتصر على مناطق الضفة دون غيرها".

واضاف عصفور " جاء هذا القرار دون سابق إنذار ودون أي أسباب واضحة، وقد أصدرنا بياناً نطالب فيه النائب العام بالتراجع عن هذا القرار ضد موقع مرخص من قبل وزارة الإعلام ويخدم الرأي العام".

وقال مدير مكتب المركز الفلسطيني للاعلام رزق محمد غازي الغرابلي (33 عاماً) في افادة لمركز مدى "تعرض موقع المركز الفلسطيني للحجب، وكان من أوائل المواقع التي طالها أمر الحجب (تم ذلك يوم 6/15)، فبعد أن فشلنا في فتح الموقع عبر المتصفحات، بدأت الصحافة تتداول خبر حجب عدة مواقع وذكرت حينها أسماء 11 موقعا طالها الحجب".

¹⁵ - التصريح الوحيد الذي صدر عن الحكومة جاء على لسان الناطق باسمها طارق رشماوي لاذاعة "اجيال" بعد نحو اسبوع من عملية الحجب وقال فيه ان قرار النائب العام حظر عدد من المواقع الالكترونية الاخبارية الفلسطينية " يستند لنصوص قانونية" وان بعض المواقع المحظورة التي يزيد عددها على 20 موقعا (حسب اجيال) " تثير الفتنة ولا تتوخى المصداقية والمهنية في نقل الاخبار والمعلومات المتعلقة بالشأن الفلسطيني" حسب اقوال الناطق باسم الحكومة.

- للاستماع لتصريحات الناطق باسم الحكومة بهذا الشأن انظر الرابط: <http://www.arn.ps/archives/199807>

وقال اياد عبد الرحمن الرفاعي (24 عاما) وهو محرر في شبكة قدس الاخبارية في افادة لمركز مدى " مساء الخميس 6/15 علمنا انه تم حجب موقع شبكة قدس، ضمن عملية شملت عدة مواقع قبلنا".
واضاف الرفاعي " لم يتم ابلاغنا رسميا بالأمر ولم يصلنا أي كتاب او حتى إيميل بذلك، وبعد التواصل مع الشركات المزودة بالانترنت أخبرونا بأنه وصلها كتاب من النائب العام يضم أسماء مجموعة مواقع إخبارية يطلب عبره بحظرها".
واشار الى ان "الشركات التي تزودنا بالانترنت رفضت إطلاعنا على كتاب الحظر الذي وصلها، وقد حاولنا التواصل مع النائب العام لاستيضاح الصورة ولكنه رفض الاستجابة، وخلال اليومين القادمين سنفحص إمكانية اللجوء للقانون".

وقال احمد البيتاوي (35 عاما) وهو محرر في وكالة قدس برس ايضا "تعرضت وكالة قدس برس للحجب حيث تضمنتها القائمة الأولى، وبعد محاولة الدخول على الموقع تبين انه محظور من بعض الشركات المزودة للانترنت، ولكن في اليوم التالي تم حجب الموقع عبر كافة الشركات، ولا نعلم حيثيات القرار، وما اذا كان القرار مجرد حجب للموقع أم حظرا للعمل فالأمور مبهمة".
وقال في افادة اخرى (يوم 7/2) "ما زلنا في مرحلة التشاور بشأن اللجوء للقضاء لان تراخيصنا صادرة من بريطانيا وقد قمنا بالتواصل مع عزام الاحمد (مسؤول في السلطة الفلسطينية وفتح) وقد وعد بحل الأمور بعد إجازة العيد".

وقال معاذ سليمان العمور (28عاما) وهو موظف في قسم الانتاج بوكالة شهاب الاخبارية في افادة لمدى "تم يوم أمس (6/15) حجب موقع وكالة شهاب بشكل مفاجئ ودون ان يتخذ أي إجراء قانوني مسبق ضد الوكالة. تم حظرنا دون سابق إنذار ودون أن نكون خالفنا القوانين الفلسطينية، فنحن ملتزمون بها حرفيا، والوكالة تثبت خطابات للسلطة ولأعضاء في حركة فتح كما غطت تصريحات مباشرة للمسؤولين في أوقات سابقة".

واضاف " افادتنا الشركات المزودة بالانترنت، أن وكالة شهاب محظورة داخل مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، كما علما أننا لم نكن الوحيدين الذين تم حجبهم فهناك 10 مواقع إخبارية أخرى تم حجبها. وقد حاول بعض العاملين في الوكالة بالتواصل مع النائب العام فور علمنا بأمر الحجب إلا أنه أغلق الهاتف فورا بعد أن تم سؤاله عن اسباب اتخاذ هذا القرار".

وقال "كان من المفترض أن تتم مخاطبة مراسلنا في الضفة (عامر أبو عرفه) فيما لو قامت الوكالة بعمل أي تجاوز قانوني من أي نوع قبل أن يتم اتخاذ قرار بحجبها".

وقال رئيس تحرير وكالة صفا الاخبارية ياسر ابو هين (39 عاما) في افادة لمركز مدى "علمنا يوم الجمعة (6/16) بأمر حجب الوكالة الذي تم بشكل مفاجئ، وجاء هذا بعد أن وصلتنا شكاوى من المراسلين والمتابعين لنا في الضفة الغربية تحديدا حول وجود إشكاليات في فتح الموقع وتصفحه".

واضاف ابو هين " اثر ذلك وبعد ان اتصالنا بالشركات التي تزودنا بالانترنت أبلغنا منهم بأن موقع وكالة صفا هو ضمن المواقع التي طالها أمر النائب العام بالحجب. وتبين لنا أن المتصفحين للموقع من خلال شركات الانترنت الإسرائيلية لم يواجهوا أي إشكالية".

وقال "تطالب الجهات الفلسطينية المختصة بالتراجع عن قرار الحجب، وسنلجأ للقانون والقضا لحل هذه الإشكالية".

وقال مدير عام صحيفة فلسطين ورئيس تحرير موقع الصحيفة الالكتروني (فلسطين أون لاين) الصحافي اياد ابراهيم القرا (40 عاما) في افادة لمدى "يوم الخميس (6/15) الساعة 12 ظهرا علمنا بأمر حظر 11 موقعا إخباريا إلكترونيا من قبل النائب العام الفلسطيني، وبعد حوالي نصف ساعة تبين أن موقع الصحيفة واحدا منها حيث وصلتنا حينها العديد من الملاحظات حول اشكاليات في الدخول الى الموقع وانه تم حجبها، الامر الذي تزامن مع قيام نشطاء اعلاميين في الضفة بنشر قائمة بأسماء المواقع المحجوبة والتي كان موقع فلسطين أون لاين من ضمنها".

وقال سائد سعيد رضوان (33 عاما) ويعمل اداريا في فضائية الاقصى في افادة لمدى "تبين موضوع حجب موقع فضائية الاقصى يوم 6/17 بعد أن حاولنا عدة مرات الدخول للموقع دون ان ننجح في ذلك. وقد حاولنا تجاوز الأمر عبر وسائل تقنية لكن لم ننجح، وبالنتيجة فالموقع محجوب حاليا".

(6/16) منعت شرطة الاحتلال الاسرائيلي مراسلة قناة "فلسطين اليوم" لواء وائل ابو رميلة (26 عاما) وثلاثة من زملائها من تغطية حدث في القدس بعد ان كانت اعتدت على المحرر الصحافي في جريدة القدس محمد عبد ربه حيث افادت ابو رميلة مدى "عند حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم 6/16 وبينما كنت انا والمصور في شركة ترانس ميديا محمد الشريف، والمصور في تلفزيون فلسطين امير عبد ربه عند باب

الساهرة نغطي تداعيات استشهاد ثلاثة مواطنين فلسطينيين في مدينة القدس، عند باب الساهرة، واثناء إجرائي مقابلة مع مراسل صحيفة القدس محمد عبد ربه على الرصيف حول ما تعرض له من انتهاك ومنع تغطية للحدث قبلي (حيث قاموا بدفع الصحفي محمد عبد ربه وضربه أثناء تغطيته لوقائع الحادث)، هاجمنا أحد عناصر الشرطة الاسرائيلية ودفعنا بالبندقية ومنعنا من التغطية وإتمام المقابلة". (6/16) استهدف جنود الاحتلال بالرصاص الحي طاقم قناة الاقصى الفضائية اثناء تغطيتهم احتجاجا على حصار قطاع غزة واخترقت رصاصة سيارة البث بينما كان فريق العمل بجوارها حيث افاد مراسل قناة الاقصى شادي عوني عصفور (40 عاما) مدى "ما بين الخامسة والنصف والسادسة من مساء يوم 6/16 توجهت انا وزملائي طاقم قناة الاقصى الفضائية: مصور الفيديو محمد أحمد، ومهندس البث حسني فريملي، لتغطية فعالية للحراك الشبابي عند الحدود الشرقية لمخيم البريج احتجاجا على الحصار المفروض على قطاع غزة".

واضاف "هناك، كنا نحن طاقم قناة الاقصى على مسافة آمنة من المشاركين في هذا الاحتجاج ونرتدي الزي الصحفي كاملا، وتتواجد بجوار سيارة البث الخاصة بالقناة، وأثناء ذلك فوجئنا بإطلاق جنود الاحتلال الرصاص الحي باتجاهنا، وسمعنا صدى صوت قوي قربنا، حيث تبين لنا أن هناك رصاصة قد اخترقت السيارة من جانب وخرجت من الجانب الآخر للسيارة، وكان من الواضح استهدافنا لا سيما وان المنطقة كانت في تلك اللحظات تخلو من المحتجين".

(6/18) اعتقل جهاز الامن الداخلي بغزة الصحفي في جريدة "الايام" حسن محمد عبد الله جبر (53 عاما) وحقق معه حول تقرير كان كتبه حول المجموعات السلفية في غزة حيث افاد جبر مدى "يوم الأحد 6/18 تم احتجازي لدى جهاز الأمن الداخلي من الساعة العاشرة صباحا حتى العاشرة مساء، وفي اليوم التالي (6/19) تكرر احتجازي من الساعة العاشرة صباحا حتى الواحدة ظهرا، وقد تم هذا بعد أن تلقيت بتاريخ 6/11 استدعاء رسميا يطالبني بالحضور الى مقر الامن الداخلي للاستجواب إلا أنني طلبت تأجيل الموعد بسبب انشغالي في العمل مع وفود أجنبية".

واضاف "بعد أن وصلت للمقر حسب الموعد الذي تم الاتفاق عليه (يوم الأحد 6/18) ؛ تمت مصادرة هاتفي النقال وبدأ استجوابي حول موضوع تقرير كنت كتبتنه عن الجماعات السلفية وأنه ليس لها أي علاقة بقاتل الأسير المحرر مازن فقهاء، أما الموضوع الآخر والذي تمت مساعدتي حوله فهو موضوع حوالة مالية بقيمة \$1000 قدمتها إحدى المتبرعات من الدانمارك لصالح حملة تخص مرضى السرطان، والأوراق

الثبوتية بحوزتي. وبعد انتهاء التحقيق نُقلت الى زنزانة صغيرة مدة من الوقت، قبل أن أعود الى غرفة التحقيق مجددا للإجابة على نفس الأسئلة السابقة، ومنها نقلت الى غرفة الانتظار حتى الساعة العاشرة ليلا حيث جاء المحقق حينها وأخبرني بأنه سيطلق سراحني على أن أعود في اليوم التالي".

وقال جبر "عندما عدت في اليوم التالي (6/19) أبقوني جالسا في غرفة الانتظار من الساعة العاشرة صباحا حتى الواحدة إلا ربع ظهرا؛ حيث جاء أحد عناصر الأمن حينها وأعاد لي شريحة الهاتف فقط، على أن يتم إعادة هاتفي بعد 10 أيام وغادرت المكان الساعة الواحدة ظهرا".

(6/19) اوقف جنود الاحتلال الباحثة في منظمة بيتسليم لحقوق الانسان منال نعمان شكري جعبري (40 عاما) اثناء قيامها بتوثيق انتهاكات الاحتلال في مدينة الخليل واخضعوها للتحقيق وفرضت عليها كفالة لاخلاء سبيلها وحددت لها جلسة محاكمة مطلع العام المقبل حيث افادت جعبري "صباح يوم الاثنين 2017/6/19 نحو الساعة 10:30 صباحا، وصلت إلى منطقة حارة السلايمة جنوب الحرم الإبراهيمي، لتوثيق مضايقات الاحتلال لسكان المنطقة، والقيود على الحركة المفروضة عليهم من الاحتلال. جمعت إفادتين اثنتين من مواطنين، نحو الساعة 13:10 قمت بتصوير الطريق البديل الذي يسلكه السكان حال إغلاق البوابة ثم توجهت الى البوابة التي يقيمها الاحتلال على مدخل الحي لتصويرها، البوابة تبعد حوالي 35 مترا عن حاجز احتلالي جنوب الحرم الإبراهيمي يشرف عليه حرس الحدود الإسرائيليون ويسموه حاجز مافيا، فوجئت بشرطي حرس الحدود على الحاجز يأمرني بالتقدم نحوه. تقدمت نحو شرطي حرس الحدود على الحاجز الذي كان مداوما عليه شرطيا حرس حدود وأنا أقوم بالتصوير. أخذ شرطي حرس الحدود الذي استدعاني حقيبتني، وكان الشرطيان من حرس الحدود حينها يحتجزان مواطنا في الخمسينات من العمر على الحاجز ويقومان بتفتيشه. تحدث الشرطي إلي بالإشارات، لم افهم بداية ما أراد، وظننت انه يريد أن اترك مسافة بيني وبين الحاجز أثناء التصوير، لاحقا فهمت انه يريدني أن أغلق الكاميرا وأوقف التصوير. رفضت إغلاق الكاميرا في البداية وقلت انه يحق لي التصوير. خلال دقيقتين حضر 3 ضباط حرس حدود يعملون في المنطقة وأنا معروفة لهم. اخبرني أحدهم بأنني بقيامي بالتصوير أعيق عمل أفراد حرس الحدود على الحاجز، وباستمراري بالتصوير فاني لا انصاع للأوامر. أخبرته بان شرطي حرس الحدود هو من استدعاني إلى الحاجز. اخبرني الضابط من حرس الحدود بأنه سيقوم باعتقالي بسبب تصوير الحاجز بدعوى

تصوير موقع عسكري، ويدعوى إعاقة عمل شرطي حرس الحدود. و قام ضابط وشرطية حرس حدود تم استدعائهما للمكان باقتيادي إلى مركز الشرطة الإسرائيلية قرب الحرم".

واضافت "بقيت هناك حوالي الساعة وانا جالسة على كرسي في الممر بحراسة الضابط وشرطية حرس الحدود اللذان رافقاني. تم نقلي بعدها بواسطة سيارة حرس حدود إلى مركز الشرطة الإسرائيلية الرئيس لمحافظة الخليل غرب مستوطنة كريات اربع. انتظرت في ساحة نصف ساعة تقريبا على كرسي ثم أدخلت الى غرفة تحقيق. وجه محقق يتكلم العربية لي تهمة إعاقة عمل شرطة حرس الحدود وتصوير حاجز عسكري. أنا نفيت التهمتين وشرحت للمحقق ما حدث وطبيعة مهمتي في المكان. تصرف المحقق بعصبية شديدة أثناء التحقيق، واتهمني بافتعال المشاكل وتصوير الحواجز العسكرية. استمر التحقيق معي حوالي نصف الساعة سجلت فيها إفادتي. نقلت بعدها إلى غرفة فيها محقق آخر عرّف على نفسه باسم تامير، والذي تحدث العربية أيضا وتصرف بشكل عصبي. تواجد في غرفة التحقيق الثانية ضابط حرس الحدود والشرطية اللذان رافقاني للمكان. حضر إلى غرفة التحقيق أيضا المحقق الذي حقق معي في الغرفة السابقة. واصل المحققان الاستهزاء بي وبعملي، واستمرا باستقزازي طوال الوقت، ومن ذلك إنهما كانا يضحكان عليّ بصوت عال، وأخرى يتصرفان بعصبية، قالوا أنني اعمل مع منظمة بيتسيلم لأجل المال، ورددا عبارات مثل: هل سيأتي أبو مازن للإفراج عنك ودفعة كفالة. قال المحقق تامير بأنه سيقوم بإرسالي للسجن، أجبته أنا غير متهمّة بما يمكن أن أرسل إلى السجن بسببه، فصرخ في وجهي وقال بأنه هو من يقرر اذا كان هناك تهمة أرسل بها إلى السجن أم لا. ثم أمرني أن أخرج جميع ما في حقيبتي من مال، أخرجت ما معي من مال وكان 1200 شيكل، فقال انه سيكتفي بالمبلغ ككفالة للإفراج عني لحين المحكمة العسكرية والتي سلمني وثيقة للمثول أمامها بتاريخ 20-2-2018 قائلا ان ذلك هو عيد ميلاده. اتصل المحقق بمحامي واسمه نيري لإخباره بأنه سيتم الإفراج عني في حال دفع مبلغ 1200 شيكل كفاله. أقيبت على هذا الحال في غرفة التحقيق حوالي نصف ساعة. اقتادني المحقق الأول برفقة شرطي حرس الحدود والشرطيه الى غرفة أخرى حيث جرى تصويري ورفع بصماتي. أمرت بعدها بالانتظار في الخارج على كرسي حيث انتظرت إلى ما بعد أذان المغرب وكنت صائمة. أفرج عني حوالي الساعة 20:30 بعد قيام زميلتان من بيتسيلم بدفع مبلغ الكفالة. في اليوم التالي وصلت الى المنطقة مع زميلي الباحث في المؤسسة موسى أبو هشيش نحو الساعة 12:30، عند اقترابنا من حاجز مافيا ناداتي شرطيا حرس الحدود المداومان

عليه وفتشا حقيبتينا ودققا في هويتينا وبعد ذلك طلبا منا الانتظار فيما اجريا اتصالات عبر جهاز اللاسلكي بحوزتنا. بعد نحو 20 دقيقة وصل الى الموقع الضابط الذي كان رافقني مع شرطية حرس الحدود إلى مركزي الشرطة والذي سألنا ما نفعله في المكان فشرحنا له ذلك. قلنا اننا نتم تقريبا شرعنا به بالأمس رد علينا باللغة الانجليزية بأنه لا يسمح لنا بالعمل في المكان. أثناء حديث الضابط إلينا انتبه الى قيام إحدى المتطوعات في بيتسليم وهي أسيل الفاخوري "نحو 15 عاما" تقوم بتصوير احتجاجنا من خلف السياج القريب فتوجه إليها الضابط وطلب منها وقف التصوير فتبعته وزميلي لهنالك قلت له أنها متطوعة معنا ويسمح لها بالتصوير. قال الضابط لي انه افرج عني في اليوم السابق بعد دفع المال، وذلك في نوع من التهديد بإعادة الاعتقال، وقال بأنه لا يسمح لي بالتصوير في المكان، قلت له من حقي تصوير كل الانتهاكات، رد مهددا حاولي ذلك فأخرجت كاميرتي من حقيبتني وشرعت بالتصوير. اجري الضابط اتصالات مع آخرين وقمت بتوثيق ذلك بكاميرة الفيديو وفهمت أنه يبلغ بأنه اعتقل السيدة التي اعتقلت في اليوم السابق وهي تقوم بنفس العمل الذي قامت به. وبعدها مباشرة انسحب الضابط والشرطيان من المكان قرب السياج الى موقعهم على الحاجز".

(6/19) احتجزت المباحث العامة في غزة خمسة من العاملين في تلفزيون فلسطين اثناء تصويرهم نشطا في غزة ضمن حلقة تلفزيونية ومنعتهم من تغطية ذلك بزعم عدم حصولهم على تصريح للتصوير علما ان طواقم صحافية اخرى كانت تغطي ذات الحدث حيث افاد المصور في تلفزيون فلسطين محمد عبد الرحمن البرعي (45 عاما) مدى "توجهنا نحن طاقم فلسطين (سمير سكسك معد البرامج، والمصوران محمد العرابيد ومحمد البرعي، والمخرج ماهر العفيفي، والمذيعة سالي السكني) لتصوير حلقة من برنامج /عيون الوطن/ في شارع عمر المختار حول موضوع مبادرات الخير حيث ينفذ شاب في الشارع مبادرة للمواطنين المحتاجين، وقد كان هناك العديد من الطواقم الإعلامية والتلفزيونية التي جاءت لتصوير هذه المبادرة".

واضاف "أثناء التصوير مر بالمكان مدير المباحث منار الحداد وسألنا ماذا نصور وما اذا كان لدينا تصريح بذلك؟ فأجبنا بأنه لا يتوجب علينا الحصول على تصريح للتصوير في الشارع، وبعد أن عرف بنفسه وأخبرنا ان نستكمل التصوير غادر مبتعدا، ولكن ما لبثت ان وصلت سيارة من المباحث العامة وقاموا باحتجاز جميع الصحافيين حتى تمكنوا من التعرف على افراد طاقم تلفزيون فلسطين وأخبرونا بأن نرافقهم الى قسم مباحث العباس لأنه لا يوجد معنا تصريح؛ فلحقنا بهم بسيارة التلفزيون".

واضاف "في مركز المباحث بقينا محتجزين مدة ثلاث ساعات حتى وصلتهم تعليمات من الداخلية بالإفراج عنا، وقد طلبوا منا التوقيع على تعهد بعدم العمل ميدانيا إلا بتصريح مسبق، ولكننا رفضنا التوقيع لأننا لا نعمل فقط مع تلفزيون فلسطين وهناك جهات إعلامية أخرى نعمل معها جميعنا، الأمر الذي جعلنا نبلغ إدارة التلفزيون حيث حضر مدير عام التلفزيون سمير الآغا ومدير العلاقات العامة معين الحلو ومدير البرامج صالح الشافعي، وقام صالح الشافعي بتوقيع التعهد نيابة عن إدارة التلفزيون، وقد اخلي سبيلنا بعد ذلك ما يؤكد بوضوح ان هناك استهدافا لتلفزيون فلسطين، حيث تأكدنا ان الطواقم الإعلامية الأخرى بقيت في الميدان وغطت الحدث علما انها لم تحصل على تصاريح".

(6/22) استدعى جهاز الامن الوقائي في رام الله المصور في شبكة اذاعة راية شادي حاتم كراكرة (24عاما) ومدير الانتاج في ذات الاذاعة سلام الاطرش (39عاما) واستجوبهما حول ارتباطا الحملة التي نظمها نشطاء مؤخرا ضد حجب عدد من المواقع الالكترونية حيث افاد كراكرة مدى "بتاريخ 6/22 تم استدعائي أنا وزميلي سلام الأطرش بطريقة غير رسمية الى مقر جهاز الأمن الوقائي في مدينة رام الله، (تم الاستدعاء عن طريق مديري الأستاذ بسام الولويل عضو المجلس الثوري في حركة فتح)".

واضاف "كانت جلسة ودية ما بيننا وبين الجهاز لمدة لم تتجاوز ساعة من الزمن حول موضوع مشاركتنا في حملة /لا للحجب/ التي اطلقت على موقع الفيسبوك، وتم في النهاية توقيعنا على تعهد يفيد بمنع التعرض للحكومة أو الإساءة لها أو للأجهزة الأمنية على موقع الفيسبوك".

وأفاد سلام الأطرش 39 ويعمل مدير الإنتاج في اذاعة راية ايضا "لم يتم استدعائي بطريقة رسمية ولم تستمر الجلسة في جهاز الأمن الوقائي سوى نصف تقريبا وتخللها حديث بطريقة ودية، وتم خلالها سؤالي حول موقفي من حجب المواقع الالكترونية وأجبت بأنني مع القرار إذا كان في مصلحة البلد وإذا كان يسئ للبلد فأنا ضده، وتناقشنا في موضوع حرية الرأي والتعبير وتم أخيرا توقيعني على تعهد بعدم الإساءة للأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية".

(6/22) استدعى جهاز الامن الوقائي في رام الله الصحافي والمصور في وكالة الانباء الصينية "شينخوا" فادي احسان العاروري (34 عاما) بصورة غير رسمية واستجوبه حول عملية الحجب التي طالت عددا من

المواقع الاخبارية حيث افاد العاروري مدى "تلقيت اتصالا هاتفيا من جهاز الامن الوقائي يوم الأربعاء 6/21 يطلبون منى وبطريقة غير رسمية زيارة المقر في الوقت الذي يناسبني، وعندما طلبت أن يرسل لي استدعاء رسميا إذا كان الموضوع يخص الصحافة، تم التأكيد على أنها /دردشة عامة بعيدا عن مواضيع الإعلام/".

واضاف "توجهت في اليوم التالي (6/22) الى مقر جهاز الامن الوقائي (في رام الله) حوالي الساعة الواحدة وكان محور الحديث حول المواقع التي تعرضت للحجب بقرار من النائب العام في الفترة الأخيرة، تم نقاشي بشأن بوست واحد كنت قد وضعته على صفحة الفيسبوك وكان حاد نوعا ما واعتبروا ان فيه /تحريض/، ولم تستمر الجلسة سوى نصف ساعة، ولم يتم توقيعني على أية أوراق، وكل ما طلبوه مني هو /ان أكون عقلانيا في كتاباتي، وأن ابتعد عن تحييش الناس/، الأمر الذي هو بعيد عني. وبالتالي أنا لا اعتبر ما جرى لا استدعاء ولا انتهاكا بحقي".

(6/22) احتجز جنود الاحتلال مراسلة ميديا بورت جيهان حسن عوض (33عاما) اثناء عبورها حاجز قلنديا خلال عودتها من القدس وحققوا معها حيث افادت عوض مركز مدى "توجهنا يوم 6/21 الى القدس لإحياء ليلة القدر حيث سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بدخول النساء من مختلف الأعمار، واثناء عودتنا ظهر اليوم التالي (6/22) من القدس الى رام الله عبر حاجز قلنديا اوقف الجنود الباص الذي كان يق لنا لفحص الهويات، وقاموا بانتقاء 4 أشخاص من الموجودين، كنت انا من ضمنهم، وأنزلونا من الباص، وبعد حوالي نصف ساعة سمحوا للأشخاص الثلاثة الموقوفين معي بالمغادرة وابقوني محتجزة ومن ثم نقلوني إلى عطروت، وهناك حقق معي ضابط يدعى فادي حول عملي، وعندما أجبتته بأنني صحفية قال لي: /أعلم ذلك ولكن أين مكان عملك؟/ فأجبتته، لكنه حاول الاستفسار أكثر حول الجهة التي أعمل لصالحها، إلا أنني أجبتته أن ميديا بورت هي شركة إنتاج تعمل لصالح العديد من القنوات والمحطات".

واضافت "سألني المحقق عن كيفية دخولي الى القدس، فأجبتته بأنني دخلت عبر حاجز قلنديا وليس بطريقة أخرى حيث كانت السلطات الاسرائيلية سمحت للنساء بالدخول الى القدس للصلاة في ليلة القدر، وأثناء التحقيق كنت أستمع لأصوات تعذيب لأشخاص لم أراهم إلا أنني أشك بأنها كانت أصوات مسجلة هدفها التخويف. وبعد انتهاء التحقيق معي تم توقيعني على ورقة تقييد أنني لم أتعرض لأي انتهاك ولم يصادر مني أي شيء ومن هناك تمت إعادتي الى حاجز قلنديا وهددوني بالسجن في حال دخلت اسرائيل بدون تصريح".

(6/27) اخضع الامن الاسرائيلي المنتجة المستقلة دارين نعيم الجعبة (35 عاما) من القدس لعملية تفتيش جسدي منزل حين توجهت الى وزارة الخارجية الاسرائيلية لتغطية زيارة مفوضة العدالة والمساومة بين الجنسين في الاتحاد الاوروبي، ما حال دون تمكنها من تغطية الحدث حيث افادت الجعبة مدى "كنت أنا واثنين من زملائي (مصور ومهندس صوت وهما اسرئيليان من شركة استيوديوهاث القدس JCS) في تغطية لزيارة مفوضة العدالة والمساومة بين الجنسين في الاتحاد الأوروبي السيدة فيرا يوروا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وهناك طلبوا تفتيشنا قبل الدخول على الرغم من أنني كان ضمن قوائم الصحفيين التي ستغطي هذه الزيارة منذ أسبوع، وعندما سألني احد عناصر الأمن عما إذا كان اسمي موجودا ضمن القائمة فأجبتة بنعم وأشرت لاسمي على اللائحة، فطلب مني الذهاب للخارج والخضوع للتفتيش الجسدي، وهناك كانت موظفة (أثى) حيث قامت بتفتيش كامل جسدي يدويا وبصورة دقيقة جدا، ولكن عندما طلبت مني ان انزل بنطالي بالكامل رفضت ذلك، وطلبت منها التوقف عن التفتيش وابلغتها انني ساغادر المكان، ولكنهم رفضوا أن أغادر واستمروا في تفتيش حقيبتي بدقة لمدة لا تقل عن 20 دقيقة".

واضافت "بعد ان انتهوا من تفتيشي خرجت لأجد زملائي ما زالوا بالانتظار في الخارج مما عطل مهمتنا، وبعد الاتصال بالمسؤولة عن الطاقم قامت بالتواصل مع منظمة تتبع الاتحاد الدولي للصحفيين في سبيل تسهيل مهمتنا ولكن بدون ان تتحقق اي فائدة، وكان الرد من الأمن لمرتين مطالبتي بان أغادر المكان، ولكن بعدها جاءني مسؤول الأمن في الوزارة برفقة أحد الدبلوماسيين من الوزارة وبعد التعريف عن نفسه طلب مني إعادة التفتيش واتصلت بمديرتي تطلب نفس الطلب، مما جعلني أمتثل للتفتيش مرة ثانية، وعندما طلبوا مني خلع جزء من ملابسي أيضا رفضت بشدة وطلبت المغادرة، لأن الامر كان نوعا من الإذلال لي كصحفية مقدسية، علما انه لم يتم تفتيش زملائي الإسرائيليين بنفس الطريقة".

وقالت "تواصلت المؤسسة التي نعمل معها مع جميع الجهات المسؤولة بشأن ما جرى وتم تحديد موعد يوم الأربعاء القادم (7/5) لمناقشة ما جرى".